



لعبة الإمارات في اليمن



د.ناصر الطويل | عدنان هاشم | عبد السلام محمد

2021

لعبة الإمارات في اليمن

لعبة الإمارات في اليمن

د.ناصر الطويل | عدنان هاشم | عبد السلام محمد

2021



رئيس المؤسسة

صخر أحمد الوجيه

المدير التنفيذي

محمد الرجوي

تصميم واخراج

عبد الرحمن قحطان

إعداد

مركز أبعاد للدراسات والبحوث

طباعة ونشر

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية

الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا الكتاب

لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

2021

الفهرس

11	المقدمة
15	تمهيد

المبحث الأول

20	الإمارات: من دبلوماسية الاستثمار إلى ممارسة التدخل
23	تحولات داخلية وخارجية
23	أولاً: التحولات الداخلية
25	ثانياً: التحولات الإقليمية
28	تحول السياسات الخليجية في اليمن
31	ثالثاً: التحولات الدولية
33	عاصفة الحزم مدخل للنفوذ الإماراتي في اليمن

المبحث الثاني

38	محركات النفوذ الإماراتي ومرتكزاته
43	أولاً: المرتكز القانوني "عطاء التحالف العربي"
46	تفسيرات غموض الموقف السعودي
52	ثانياً: المرتكز البشري "الجماعات المسلحة"
52	النخبة الإماراتية وقوات متعددة الجنسيات
54	القوات والكيانات اليمنية
54	أ/ التيار الانفصالي في الحراك الجنوبي
57	ثلاثية الاستراتيجية الإماراتية في ملف الجنوب

- 57 الأولى: تحويل القضية الجنوبية من مطلب شعبي إلى مقايضات دولية.....
- 59 الثانية: تشكيل المجلس الانتقالي لضمان حركة الشارع.....
- 62 الثالثة: تفويض الشرعية.....
- 64 ب/ التيار السلفي الوظيفي.....
- 70 ج/ تركة الرئيس صالح.....
- 79 ثالثاً: مركز النفوذ الذاتي.....
- 79 أ/ القوة الخشنة "العسكرية والأمنية".....
- 82 محاربة الإرهاب والأهداف الاقتصادية.....
- 91 ب/ القوة الناعمة "العمل الإنساني والتنموي".....

المبحث الثالث

- 96 حصاد النفوذ الإماراتي في اليمن.....
- 96 انحراف مسار استعادة الدولة اليمنية.....
- 98 انتشار الجماعات المسلحة وإطالة أمد الحرب.....
- 100 تفويض مؤسسات الدولة ودعم التشكيلات المسلحة.....
- 103 بعد إعلان الانسحاب الإماراتي من اليمن.....
- 103 السلام مع الحوثيين والحرب على الحكومة الشرعية.....
- 105 معارك أخرى.....
- 109 قصف الجيش اليمني.....
- 110 حليف إرهابي!.....
- 114 تداعيات تمرد عدن.....

115	تسعين الثارات المناطقية.....
116	تفكيك التحالف العربي.....
117	إسقاط مرجعيات الانتقال.....
117	شرعنة الانفصال والانقلاب.....
118	طرد الإمارات وتضرر سياستها الخارجية:.....
120	تزايد النفوذ الإيراني.....
121	زيادة التدخلات الدولية.....

المبحث الرابع

124	تبعات ما بعد الانسحاب الإماراتي من اليمن.....
127	اتفاق الرياض.. شرعنة لميلشيات الإمارات.....
131	اختلالات اتفاق الرياض.....
136	تأثير اتفاق الرياض.....
138	عوائق تنفيذ الاتفاق.....
142	سيناريوهات النجاح أو الفشل.....
143	الدعم الإماراتي لإعلان الانتقالي حالة الطوارئ و”الإدارة الذاتية“.....
145	سيطرة الإمارات على جزيرة سقطرى.....
149	أهداف الإمارات في سقطرى.....
151	تداعيات الاحتلال الإماراتي لسقطرى.....

المبحث الخامس

161 مستقبل التحالف السعودي- الإماراتي في اليمن
161 تقاطع النفوذ الإماراتي السعودي
164 مؤشرات الخلاف السعودي- الإماراتي
180 خيارات الحكومة اليمنية أمام المشروع الإماراتي
183 الخاتمة
186 المراجع

المقدمة:

تتابعت الأحداث والتطورات في اليمن خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، سيما بعد انطلاق الثورة الشعبية في العام 2011، ومروراً بالتوقيع على المبادرة الخليجية بين الحزب الحاكم والمعارضة، وما أفضت إليه المبادرة من تسليم رئاسة الجمهورية من الرئيس السابق (علي عبدالله صالح) لנائبه عبدربه منصور هادي، وتشكيل حكومة مناصفة بين طرفي الاتفاق، ثم انعقاد مؤتمر الحوار الوطني بين القوى السياسية اليمنية، وانتهاء بالحرب التي تدور رحاها منذ أكثر من خمس سنوات، في أعقاب الانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثيين - بالتحالف مع الرئيس السابق وأتباعه في الجيش والأمن وبقية مؤسسات الدولة - أواخر العام 2014.

ومنذ إعلان المملكة العربية السعودية في مارس/أذار 2015، ومعها عدد من الدول العربية، التدخل في اليمن باسم (التحالف العربي لدعم الشرعية)، وذلك لمواجهة الحوثيين، ومساندة الرئيس الشرعي، لم تعد الحرب شأنًا يمنيًا خاصًا، بل أخذت بعدا خارجيا يتصل بالأمن القومي العربي، والحرب ضد إيران، ويلقي بظلاله وآثاره على الدول المشاركة في التحالف الذي تشكل من خمس دول خليجية وأخرى عربية لدعم الشرعية اليمنية، فضلاً عن الآثار والتداعيات التي تطال اليمنيين جراء الحرب وما يرتبط بها.

ولاشك أن أوضاع اليمن في ظل الحرب دفعت - ولا تزال - كثيرا من مؤسسات ومراكز البحوث والدراسات، ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام، والخبراء والمتخصصين، على المستوى العربي والدولي - كل في مجاله -؛ لاستقراء الواقع اليمني وتسليط الضوء على مجرياته وتطوراته، وتتبع أطرافه وقواه المؤثرة والمتأثرة بما تشهده اليمن، ومعها تتأثر كثير من التساؤلات والاستفسارات بالنظر لما تبدى من أفعال وما تجلى من حقائق، بدت في الغالب مناقضة للأهداف المعلنة للتدخل العسكري في اليمن، أو أن هذه الحقائق كشفت عن إخفاق وقصور وسوء تقدير على الأقل.

ولقد كان مركز (أبعاد) للدراسات والبحوث في طليعة المراكز التي واكبت ما يجري عن قرب، وتابع المركز ما يستجد في دهاليز السياسة وفي ساحات المواجهات، يقرأ التفاصيل ويتفحص أجزاء المشهد، ثم يقدم ما خلص إليه مما يفيد القارئ العادي ويساعد الباحث المتخصص، ويسند صانع القرار اليمني والإقليمي والدولي، وقد صدر عن المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بين عامي 2015 و 2020 عدد من الدراسات والبحوث والتقارير، سلطت الضوء على الحرب من زوايا عدة وفي أبعاد مختلفة، تبعا لطبيعة الواقع اليمني، وأبرز القوى الفاعلة والعلاقات التي تربط بين الأطراف سواء أكانت داخلية أم خارجية.

وخصّ المركز في بعض إصداراته تحولات الحرب بمزيد من البحث والتحليل، خاصة ما جاء منها مرتبطا بأهم الأطراف الخارجية، إيران كداعم لجماعة الحوثي، وفي الجهة المقابلة التحالف العربي الداعم الأبرز للحكومة

الشرعية، سيما بعدما تشكل نفوذ لبعض أطراف التحالف، يتخذ من شرعية تدخله غطاءً لتمير أهدافه الخاصة، وهو ما بدا عليه النفوذ الإماراتي في اليمن، حينما اتكأ في البداية على التحالف العربي لدعم الشرعية، لكنه لم يلبث قليلاً حتى سارع - بعيداً عن التحالف نفسه، وفي الاتجاه المعاكس لأهدافه المعلنة، لبناء مشاريعه وتنفيذ أهدافه وتحقيق أحلامه القديمة/ الجديدة في الاستيلاء على المناطق الأكثر أهمية، مستفيداً من قدراته المادية وشرعية التدخل - ضمن التحالف العربي.

هذا الكتاب (لعبة الإمارات في اليمن) يتناول التدخل الإماراتي في اليمن، مسلطاً الضوء على جملة من التحولات الداخلية والخارجية التي جعلت من دولة الإمارات أداة تدخل في عدد من الدول، بعدما ظلت سنوات طويلة تؤثر السلامة وتتجنب الانزلاق إلى مناطق التوتر، كما يعرج الكتاب على المرتكزات التي يقف عليها التدخل الإماراتي في اليمن، ويخصص جزءاً منه للحصاد الناتج عن تدخل أبوظبي ونفوذها، والتداعيات الناجمة عنه في مستويات مختلفة، ومع أن التداعيات في الغالب متصلة باليمن، إلا أنها لا تلبث أن تطال التحالف العربي - وعلى رأسه السعودية، ما يعرضه ويعرضها - التحالف والمملكة - لكثير من المشاق، إذ يحملهما عواقب وتبعات تصرفاته الرامية لتمزيق البلد بالمزيد من الحروب والصراعات، ويجعل مصداقيتهما على المحك، سيما بعدما وثقت المنظمات الدولية ووسائل الإعلام العالمية وخبراء الأمم المتحدة أعماله التي شملت إنشاء وإدارة سجون سرية تمارس أبشع صور الانتهاكات، وتشكيل ودعم مجاميع

مسلحة خارج إطار مؤسسات الدولة، وغيرها من الممارسات والأعمال التي وصلت حد قصف الجيش اليمني التابع للحكومة الشرعية بالطائرات. يتكون الكتاب من خمسة مباحث، فضلا عن مقدمة وتمهيد وخاتمة، ويعتمد كثيرا من المصادر والمراجع المهمة، منها دراسات وأبحاث وتقارير أجنبية، بالإضافة إلى دراسات وتقارير أصدرها مركز أبعاد في أوقات سابقة، وشكّلت لاحقا نواة هذا الكتاب.

تمهيد:

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من اتحاد فيدرالي يضم سبع إمارات، وأعلن عنها بهذا الاسم في العام 1971، وقبله كانت تعرف بـ“ساحل عُمان“، أو “ساحل القراصنة“، أما الإمارات التي تتكون منها فهي إمارة أبوظبي التي يحكمها (آل نهيان)، وإمارة دبي ويحكمها (آل مكتوم)، وإمارتي الشارقة ورأس الخيمة التي يحكمهما (آل القاسمي)، وأم القيوين ويحكمها (آل المعلا)، وإمارة عجمان ويحكمها (آل النعيمي)، والفجيرة التي يحكمها (آل الشرقي)⁽⁰¹⁾.

وظلت الإمارات لسنوات عديدة بقيادة مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، تتبع سياسة وسطية تضع الوساطة في القضايا الإقليمية في قلب علاقاتها الدولية، وفي عهده الذي انتهى بوفاته في العام 2004، انتهجت الدولة سياسة خارجية معتمدة أساساً على العلاقات الوثيقة مع دول الخليج العربي بدرجة أولى، ثم مع الدول العربية والإسلامية، وقد كان الشيخ زايد يؤكد خلال السنوات الأولى لبناء دولة الإمارات على إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكذلك مع أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي بعد إنشائه في العام 1981⁽⁰²⁾.

وإلى وقتٍ قريبٍ كان النظام الإماراتي بعيداً عن الانزلاق في سياسة

(01) سامي الجلولي، الإمارات ما قبل الكارثة أسرار وخفايا، (جنيف: ايزيميديا 2015)، ص9.

(02) كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور، مركز الجزيرة للدراسات، 08 يونيو، 2017 تاريخ الاطلاع <http://cutt.us/SmeAW>، الرباط: 2018 / 8 / 21

المحاور والتكتلات السياسية والاقتصادية والمذهبية، لكنه في السنوات الأخيرة تعاضم دوره في الخارج، وفي مناطق توتر إقليمية⁽⁰³⁾، وقد حدث تحولان مهمان في السلطة الحاكمة لدولة الإمارات، كان لهما تأثير واضح على مستوى دوائر صنع القرار السياسي وسياسة الدولة الخارجية، حيث انتقل النفوذ داخل فيدرالية الإمارات السبع، من إمارة (دبي) التي يحكمها الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم، إلى إمارة (أبو ظبي) وحكامها أولاد الراحل زايد بن سلطان آل نهيان، كما انتقل النفوذ والسلطة الفعلية من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "الصورى"، الشيخ خليفة بن زايد، إلى يد أخيه ولي عهد (أبو ظبي) الشيخ محمد بن زايد⁽⁰⁴⁾.

على إثر ذلك تحول التركيز من السعي نحو التميز في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية، إلى السعي نحو توسيع النفوذ الخارجى، ومن الاعتماد على القوة الناعمة إلى الاعتماد على القوة الصلبة والخشنة، الأمر الذي يثير التساؤل حول طبيعة العوامل والمتغيرات التي ساهمت في إحداث هذا التحول الجذري لهذه الدولة، وطبيعة الدوافع التي تقف خلف الدور التدخلى الذي باتت تمارسه تجاه كثير من الدول.

ويطرح مراقبون أسئلة حول التدخل الإماراتى، على شاكلة: ما الذي يجعل النظام الإماراتى يخوض حرباً بالوكالة، وينفذ (مهاماً قذرة) تؤدي إلى سفك الدماء في مناطق عدة؟ وما الذي يربط الإمارات بدول مثل أفريقيا

(03) سامى الجلولى، الإمارات... مرجع سابق، ص7.

(04) كريستيان كوتس اولريخسن، مرجع سابق.

الوسطى أو مالي البعيدة آلاف الكيلومترات؟ ما الذي يجعل الإمارات تعمل على تفجير العلاقات الخليجية - الخليجية وتصنع توترات بين السعودية وقطر؟ وما الذي يجعل الإمارات تتحول إلى دولة عدوانية؟ وقد كانت إلى وقت قريب نموذجاً للتسامح والتعايش السلمي والحياد في السياسة الخارجية⁽⁰⁵⁾.

لم يتوقف سلوك التدخل الإماراتي في الدول التي شهدت ثورات شعبية ضد الأنظمة الاستبدادية التي عُرفت بـ "دول الربيع العربي": تونس، مصر، سوريا، ليبيا، اليمن، بل وصل إلى دول أخرى أكثر استقراراً، وربما بعضها تفوق قدرات الإمارات نفسها مثل تركيا⁽⁰⁶⁾، قطر⁽⁰⁷⁾، الصومال⁽⁰⁸⁾، جيبوتي⁽⁰⁹⁾، وماليزيا. فيما أظهر بعض المسؤولين الإماراتيين جانباً من دور بلادهم في المملكة العربية السعودية، وأكثر من ذلك ما أشارت إليه بعض المصادر من إمكانية امتداد هذا الدور إلى محاولة التأثير في انتخاب الرئيس الأمريكي الحالي (دونالد ترامب)، وأواخر العام 2016⁽¹⁰⁾.

ونكاد نجد بصمات التدخل الإماراتي في كل أزمة سياسية كما في تونس ومصر، أو حرب أهلية في دولة عربية أو إسلامية كما في أفغانستان

(05) سامي الجلولي، الإمارات ما قبل الكارثة، مرجع سابق، ص 7.

(06) اشارت صحف تركية إلى ان الامارات دعمت الانقلاب الذي جرى في تركيا منتصف 2016 بـ "ثلاثة مليارات دولار، //http://cutt.us/u7wjY

(07) إغلاق قطر وتسليم مفاتيحها للسعودية والإمارات! | نون بوست //http://cutt.us/mOofL

(08) الصومال تواجه تداعيات أزمة الخليج - SWI swissinfo.ch //http://cutt.us/LZmHG

(09) جيبوتي ترد على تهديدات الإمارات بعد الغائتها امتياز الإمارات شؤون امارتية: //http://cutt.us/FPPZ1

(10) نيويورك تايمز، اتهامات التدخل في الانتخابات الأمريكية قد تنسحب على الإمارات، على موقع RT، على الرابط: //http://cutt.us/e8UOG

والعراق وليبيا واليمن ومالي وأفريقيا الوسطى وسوريا وفلسطين، حيث كان تدخل الإمارات حاسماً، وفي بعض الأحيان مأسوياً⁽¹¹⁾.

في اليمن ومع إعلان المملكة العربية السعودية عملية عسكرية في اليمن "عاصفة الحزم" لمحاربة المتمردين الحوثيين واستعادة شرعية الدولة اليمنية في مارس/أذار 2015، وجدت الإمارات العربية المتحدة الفرصة سانحة للعودة إلى موانئ وغاز اليمن بالسلاح هذه المرة، وأصبحت القوة الفاعلة في التحالف العربي في اليمن.

وبقدر ما يمثل ذلك من فرص للسياسة الإماراتية الوليدة، إلا أن اليمن بات يمثل ساحة الإختبار الأولى والأوسع للنفوذ الإماراتي الجديد، الذي ظهر مشوهاً ومتشنجاً- حتى الآن (2020) على الأقل، نتيجة عجزه في إحداث تطورات تنموية تعود بالنفع على سكان المناطق الخاضعة له، فضلاً عن الصدام المستمر مع السلطات الشرعية وتشجيع الجماعات الخارجة عن الدولة، الأمر الذي يدفع لتوقع زوال التواجد الإماراتي في اليمن.

(11) سامي الجلولي، الإمارات... مرجع سابق، ص7.

المبحث الأول

الإمارات: من دبلوماسية الاستثمار إلى ممارسة التدخل

تحولات داخلية وخارجية

أولاً: التحولات الداخلية

ثانياً: التحولات الإقليمية

تحول السياسات الخليجية في اليمن

ثالثاً: التحولات الدولية

عاصفة الحزم مدخل للنفوذ الإماراتي في اليمن

الإمارات: من دبلوماسية الاستثمار إلى ممارسة التدخل

تركز الدور الخارجي للإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها وحتى فترة قريبة حول كيفية استغلال موقعها الجغرافي، والعوائد المتحصلة من ثروتها النفطية، بما يحقق لها ثقل اقتصادي ويضمن لها التميز في المنطقة والعالم.

لهذا ركزت على تشييد الموانئ والتوسع المطرد فيها كميناء جبل علي وميناء زايد وغيرهما، وتحويل إمارة دبي إلى منطقة حرة وبوابة ترانزيت مهمة للكثير من دول العالم، والتوسع في إنشاء المطارات بحيث أصبح مطار دبي من أكبر مطارات العالم، ما وفر لها موارد اقتصادية كبيرة إلى جانب إنتاجها من النفط.

وقد تأسس الذراع الاقتصادي الأهم للإمارات "شركة موانئ دبي العالمية" عام 2005 باندماج "سلطة موانئ دبي"، و"موانئ دبي العالمية"، وخلال سنوات قليلة تمكنت هذه الشركة من أن تُصبح واحدة من أكبر مشغلي الموانئ حول العالم، وتمتد قائمة أعمالها لتشمل (78) محطة ملاحية في (40) دولة.

وكانت الشركة قد سيطرت بعد عام من تأسيسها على حق إدارة 6 موانئ في أمريكا الشمالية، وهو الأمر الذي أثار نوابًا في الكونغرس، حيث اعتبروا سيطرة موانئ دبي على مرافق حيوية كهذه من محظورات الأمن القومي الأمريكي، وأمام تصويت مجلس النواب بأغلبية كبيرة على منع الشركة من

تملك الموانئ الستة، اضطرت الشركة إلى نقل تشغيل الموانئ إلى شركة أمريكية بطريقة البيع الكامل⁽¹²⁾.

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحالي، شهدت الإمارات تحولاً كبيراً في اهتماماتها الخارجية، إذ تبنت قيادة الدولة في أبوظبي سلوكاً تدخلياً يستهدف إعاقة التغيير الذي أحدثته ثورات الربيع العربي، ويعمل على فرض تغيير في الأوضاع السياسية والتوجهات الفكرية التي أنتجتها الثورات العربية، من خلال الاشتباك مع القوى السياسية التي ساندت تلك الثورات، وتصدرت المشهد على ضوءها، وتحديها باستخدام أدوات مالية وسياسية وإعلامية واستخباراتية، ومعه؛ تحوّلت الإمارات إلى قاعدة لمواجهة الثورات العربية من خلال تصور القيادة السياسية في أبوظبي أن على دولتهم واجبا رئيسيا يتمثل في إعاقة التحولات في تلك الدول، وأن عليهم مد القوى المناهضة لما أفرزته ثورات الربيع العربي بالمعونة المادية والمعنوية، وتوفير مكان للتخطيط والتنسيق لتلك القوى على أرض الإمارات، بالإضافة إلى تدعيم التوجه الأيديولوجي المناهض لتلك الثورات والمساند لها.

ويتبلور هذا الدور أيضا حول معاداة "التيارات الإسلامية"، والدخول في علاقات صراعية مع تنظيماتها والنظم السياسية القريبة منها، والقبلة للتعامل معها بهدف تحطيمها، وتقديم المساعدات للمنافسين، وتشجيع الجماعات الخارجة عليها، لأجل ذلك وظّفت أبو ظبي الجماعات والتيارات الدينية

(12) خريف موانئ دبي، هل يأفل نجم الذراع الاقتصادي للإمارات قريبا؟، على الرابط: <http://cutt.us/gjhTm>

مثل: "السلفية الجامية"،^{(13)*} "الصوفية الوظيفية"^{(14)*} لمواجهة التيارات الإسلامية الأخرى.

وقد أفضى الدور التدخلية للإمارات في دول المنطقة الى إقصاء قوى سياسية كانت مشاركة في السلطة، كما أفضى إلى تمكين وصول قيادات سياسية أخرى إلى سدة الحكم في تلك الدول، وهو ما وضع تلك القيادة تحت النفوذ المباشر للإمارات.

ومن تلك الأدوار التدخلية لأبوظبي الانقلاب على الرئيس المنتخب في جمهورية مصر محمد مرسي في (يوليو/تموز 2013)، والتأثير في انتخابات تونس، ودعم الجنرال المتمرّد خليفة حفتر في ليبيا، وخلط الأوراق في حرب سوريا، كما تكشف تسريبات يوسف العتيبة السفير الإماراتي في واشنطن - ظهرت منتصف العام -2017 عن تدخلات واضحة في الرياض، إذا أنها بقدر ما تُظهر من سخرية أبوظبي من سياسة السعودية وعن عداء طويل وحروب خاضتها الإمارات مع المملكة بسبب الوهابية، يتفاخرون بأنهم دعموا وصول ولي العهد الأمير محمد بن سلمان للحكم⁽¹⁵⁾.

(13) * تُنسب "السلفية الجامية" إلى الدكتور الأثيوبي (الحبشي) محمد أمان الجامي (1349-1416 هـ)، الذي ارتحل من بلاده إلى السعودية، للتلمذ على أيدي مشايخها، والجامية تيار محلي داخل خريطة الإسلاميين في السعودية يطلق على شعبة من شعب التيار السلفي تعرف بالثشدد في كثير من مواقعها، وكذلك تعرف بالعداء لمن ينتقد الحاكم باعتباره ولي الأمر الواجب طاعته، وتبديع مخالفه حتى لو كان محاربا للتوجهات الإسلامية، بينما هي لا تتورع عن الخروج على ولي الأمر وإعلان الحرب عليه إن كان من المحسوبين على أحد التيارات الإسلامية التي لا تروق لرعاة الجامية وداعميها.

(14) * الصوفية الوظيفية هو مصطلح جديد يقصد به بعض من ينتمون للتيار الصوفي ويمارسون السياسة من خلال موالاة الأقوى، وبهذا أصبحت أداة سياسية وظيفية تجلّت في مؤتمر مدينة غرورني الشيشانية الذي نظّمته مؤسسة طابة التابعة لدولة الإمارات ويقف على رأسها الشيخ الصوفي اليمني علي الجفري المعروف بارتباطه بالأجندة الإماراتية.

(15) ظهرت التسريبات من إميل العتيبة خلال 2017 وحتى اليوم، وأكدت السفارة في واشنطن حدوث اختراق لإميل "العتيبة"، ونشرت تلك الإيميلات على دفعات في وسائل إعلام متعددة معظمها أمريكية. تسريبات العتيبة يتهمك على المملكة العربية السعودية ويتهمها بغريبة الأطوار-العربي الجديد <https://goo.gl/C6i95T>

تحولات داخلية وخارجية:

إن الدور الذي مارسته الإمارات، وما زالت، والذي يتسم بالنزوع نحو الهيمنة، وغلبة الجانب الصراعى والتدخل الكثيف في الدول الأخرى، من خلال التخطيط وتوفير الدعم والإسناد لإزاحة قوى وتيارات سياسية من السلطة، وإحلال أخرى محلها، كان حصيلة لتحولات مواتية في البيئة الإماراتية الداخلية، بالتزامن مع تحولات في البيئتين الإقليمية والدولية، نوضحها فيما يلي:

أولاً: التحولات الداخلية

يستند التحول في الدور الخارجى للإمارات العربية المتحدة إلى عاملين أساسيين، يتعلق الأول بالقدرة المالية المتركزة في إمارة أبو ظبي، وتحديداً الثروة النفطية أكثر من أي إمارة من الإمارات الست الأخرى، وهو ما يمكنها من تحويل تلك الثروة إلى نفوذ سياسى وعسكرى، وأتاحت لها أدوات للتأثير، فبدون الثروة الاقتصادية والمالية لن يكون بوسع دولة بحجم الإمارات لعب مثل هذا الدور الكبير، نظراً لعوامل عدة منها صغر المساحة وقلة عدد السكان.

أما العامل الثانى فيرتبط بالتحول في القيادة السياسية للدولة، من خلال تولي ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد السلطة عملياً في الإمارات، إثر توارى شقيقه الأكبر خليفة بن زايد رئيس الدولة عن الأنظار لأسباب يبدو أنها صحية، وإلى الشيخ محمد بن زايد يُعيد الكثير من الباحثين

التحول في دور الإمارات وخصوصاً موقفها العدائي من ثورات الربيع العربي، وحماسها في إعادة الأنظمة السابقة إلى الحكم، وفي السعي لبناء نفوذ إماراتي في المنطقة، والقيام بدور وظيفي يخدم مصالح القوى والأطراف الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وعلى الأرجح، إن هذا الدور التدخلّي الذي تمارسه الإمارات منذ 2011، لا يحظى بتأييد حقيقي من قبل جميع الإمارات السبع بقدر ما يتركز في إمارة أبو ظبي، وفي القيادة الحالية لها (محمد بن زايد وشقيقه عبدالله وزير الخارجية)، وقد ساعد البناء الاستثنائي لنظام الحكم في الإمارات على مثل هذا الوضع، فحكّام الإمارات الأخرى التي تتكون منها الدولة لا يظهرون حماساً كبيراً في التدخل في شؤون الدول الأخرى بالقدر الذي يظهره حكّام أبو ظبي.

الجدير بالذكر أن الأزمة المالية التي ضربت السوق العقارية والتجارية في إمارة دبي في العام 2008 بعد أن أعلنت حكومة دبي عجزها عن سداد الديون المترتبة على شركتي دبي العالمية والنخيل، والطلب من الدائنين منحهما مهلة جديدة لسدادها (إعادة جدولة الديون)، بمثابة فرصة ذهبية لحكّام أبو ظبي، الأمر الذي دفع المراقبين لطرح تساؤلات، ليس عن حدة الازمة المالية التي تعانيتها الإمارة الصغيرة، بل عن المقايضات السياسية بين حكّام دبي وأبو ظبي⁽¹⁶⁾.

(16) أزمة دبي بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ، بي بي سي عربي، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، الرابط: <http://cutt.us/1w3sx>

وقد تدخلت إمارة أبوظبي في اللحظة الأخيرة، وقدمت دعماً مالياً بـ10 مليارات دولار لحكومة دبي، لتمكين الأخيرة من دفع ديون واجبة السداد، وأعلنت حكومة دبي (14 ديسمبر/كانون أول 2009) أنها ستسد صكوك شركة التطوير العقاري العملاقة "نخيل"، عبر استخدام الدعم المالي الذي قدمته العاصمة أبوظبي⁽¹⁷⁾، فبأي ثمن قدمت إمارة أبوظبي هذا الدعم المالي لشقيقتها دبي؟ وهل باتت دبي تابعة لسياسات أبوظبي التوسعية تحت مبرر حماية مصالحها الاقتصادية المتمثلة في منع الاستثمار في موانئ اليمن والقرن الأفريقي وكذلك قناة السويس؟

ثانياً: التحولات الإقليمية

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة عدداً من التحولات التي أفسحت المجال لدور إماراتي، ومنها اندلاع ثورات الربيع العربي، حيث ساهمت في بروز دور دول مجلس التعاون الخليجي التي حاولت في بداية الأمر أن تتخذ مواقف موحدة تجاه تلك الثورات، ثم ما لبثت أن تمايزت إلى موقف خاص بقطر، وآخر تتبناه السعودية والإمارات، وقد مثلت المخاطر المتصوّرة عن تلك الثورات، ومن ثمّ عن المآلات التي انتهت إليها، مثلت عامل تقارب بين السعودية والإمارات، وهو ما مكن الإمارات من أن تمارس الكثير من التدخل تجاه بعض دول المنطقة تحت المظلة السعودية، كما هو الحال مع اليمن وقطر.

(17) أبو ظبي تنقذ دبي بعشرة مليارات دولار، DW، تاريخ 14 ديسمبر 2009، الرابط <http://cutt.us/BvD2d>

ومن جملة التحولات التي صاحبت الاحتجاجات الشعبية عام 2011 وانبنى عليها ضعف أو انهيار السلطة في عددٍ من الدول العربية، تصاعد دور الفاعلين غير الرسميين من القوى السياسية والاجتماعية، مع استناد الكثير منها إلى انقسامات إثنية، ووضَع مثل هذا غالبا ما يكون مثاليا للدول الراغبة في التدخل في دول أخرى؛ وهي الفرصة التي لم تضيعها أبوظبي.

من الملاحظ أن تمزق السلطة في عدد من الدول العربية، والتنافس بين القوى الاجتماعية والسياسية فيها على نحو ما هو موجود في ليبيا واليمن والصومال، أفسح المجال لحضور وتغلغل الدور التدخلية الإماراتي، من خلال شراء ولاء بعض القوى السياسية والاجتماعية، وتحويلها إلى قوى تابعة، وتوظيفها لتنفيذ أجندة وسياسات أبوظبي في تلك الدول.

كما أن التحولات التي شهدتها المنطقة، في العقد الأخير (2011-2020)، أدت إلى تراجع القوى الإقليمية التي يُمكن أن تنافس الإمارات وتزاحمها، وتحد من نفوذها، فقد تراجع على نحو كبير الدور الخارجي لجمهورية مصر بفعل الانقسامات الداخلية، وفاقم ذلك التراجع ما تواجهه من تحديات اقتصادية وأمنية، ومعه تحول دور مصر إلى تابع للدور السعودي والإماراتي، وقد نال حركة الإخوان المسلمين - كبرى الحركات الإسلامية الموجودة - الكثير من التبعات بعد إقصائها من السلطة في مصر في يوليو/تموز 2013، وتعرضت لحالات عنيفة من القمع والإقصاء والتشويه الإعلامي والتنكيل السياسي، وتراجع دور دولة قطر، وحُشر في

زاوية محاولة دفع الحصار المضروب عليها منذ يونيو/حزيران 2017، وردّ التّهم عنها والتخفيف مما تواجهه من ابتزاز إقليمي ودولي، وأدت انتكاسة أطراف المعارضة السورية، وتداعي مكاسبها السياسية والعسكرية على إثر التدخل العسكري الروسي لصالح نظام بشار الأسد، والتحول في الموقف الأمريكي من تركيا، والتطورات في شمال العراق إلى انكماش الدور التركي، وتركز اهتمام أنقرة على مواجهة المخاطر الأمنية التي تحيط بها.

وبدوره فإن تصاعد النفوذ الإيراني وتمدده في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتصاعد الصراع والاستقطاب الطائفي، وقّـر للإمارات ذريعة مهمة للتدخل في بعض المناطق - وتحديدا اليمن - إلى جانب السعودية تحت لافتة مواجهة النفوذ الإيراني ومنع اليمن من الوقوع تحت نفوذ جماعة الحوثيين المدعومة من إيران.

وتأتي عاصفة الحزم (مارس/أذار 2015) كحدث إقليمي غير خارطة التحالفات الدولية وموازين القوى على الأرض، وقد استثمرت ذلك أبوظبي للسيطرة على نقاط استراتيجية من شأنها تعزيز دورها الجيوسياسي وحماية مصالحها الاقتصادية مثل ميناء عدن الاستراتيجي وموانئ أخرى باتت خاضعة لسيطرتها ومجمدة بإرادتها.

تحول السياسات الخليجية في اليمن:

تُعد المملكة العربية السعودية الدولة القائد في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي، نظراً لما تمتلكه من قدرات اقتصادية وجغرافية وديمقراطية وعسكرية، ولمكانتها الرمزية في العالم الإسلامي بسبب احتضانها للمشاعر الإسلامية المقدسة، وعلى الرغم من الدور القائد الذي تمارسه المملكة في إطار مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه غالباً ما يبنى توتراً وتنافساً في علاقاتها ببعض دول المجلس، بسبب التعارض بين رغبة المملكة في قيادة تلك الدول، وسعي بعضها إلى منافسة القرار السعودي.

وقبل وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى سدة الحكم (يناير/كانون الثاني 2015) في المملكة كانت الأخيرة في حال تراجع وانكماش على المستوى الإقليمي، بينما بفعل الفراغ الناجم عن ذلك وفاعلية قيادتها، برز دور إقليمي لدولة قطر، تميز بالديناميكية من جهة، ومحاولة التمرد على الخط السعودي من جهة ثانية.

بلغ الدور القطري ذروته أثناء ثورات الربيع العربي، من خلال الإسناد الإعلامي والسياسي، وربما المالي للقوى الرافعة لتلك الثورات، وفي المقابل تبنت الإمارات موقفاً مندفعاً وحاداً في مواجهة الثورات العربية من ناحية، وعملت على إفشال المساعي والجهود القطرية والتركية الداعمة لتلك الثورات من ناحية ثانية.

تزعمت أبوظبي الجهود الرامية إلى إجهاض نُظم الحكم التي أنتجتها ثورات الربيع العربي، ورمت بثقلها المالي والسياسي لدعم وإسناد ما يسمى بقوى الدولة العميقة لإعادة الأنظمة القديمة إلى السلطة من جديد، سواء بشخصها السابقين أو بوجوه جديدة.

بالنسبة لليمن فقد كان للحضور السعودي والخليجي دورا كبيرا في ترتيب نقل السلطة من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية (وقعت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011)، وهذا الدور بقدر ما كان محوريا في نقل السلطة إلا أن الترتيبات التي وضعتها لتنظيم المرحلة الانتقالية كانت من أهم أسباب انزلاق اليمن إلى الفوضى وعدم الاستقرار، وخاصة ما يتصل بمنح الرئيس السابق ”علي عبدالله صالح“ ومساعديه حصانة من أي ملاحقة قضائية عن سنوات حكمه، والسماح ببقائه في اليمن على رأس حزبه (المؤتمر الشعبي العام) المشارك مع قوى المعارضة مناصفة في تشكيل الحكومة.

تراجع اهتمام القيادة السعودية بتطورات الأوضاع في اليمن، بعدما مارست ضغوطا لنقل السلطة جزئيا إلى الرئيس ”هادي“، ويعود ذلك التراجع إلى عدم رغبتها في دعم السلطة الجديدة التي تشارك فيها قوى الثورة الشعبية وأحزاب وتيارات سياسية قومية ويسارية وإسلامية، ومنها حزب التجمع اليمني للإصلاح المقرب من الخط الفكري للإخوان المسلمين، إذ كانت الرياض حينذاك تُقدم خطر الإخوان أو ”فويا الإخوان“ - بتعبير زعيم

حزب الحق اليمني⁽¹⁸⁾ - على خطر تمدد النفوذ الإيراني، وفي تلك المرحلة ظهرت أخبار عن حدوث اتفاق بين الحوثيين والسعودية، يقوم بموجبه الحوثيون بدورٍ ما في تأمين الحدود الجنوبية للمملكة في مقابل دعم مالي ومادي سعودي لهم.

بموازاة ذلك، كانت الإمارات تنشط لدعم وتحشيد المعارضين لحزب الإصلاح وحكومة الوفاق الوطني التي تشكلت مناصفة بين المؤتمر الشعبي وأحزاب المعارضة وفقاً للمبادرة الخليجية، وفي مقدمتهم الرئيس السابق "علي عبدالله صالح"، الذي كان يضع الكثير من العراقيل في طريق سلطة "عبدربه منصور هادي" وحكومة الوفاق، ويعمل على إفشالها ليعود إلى سدة الحكم، وأخذ يكثف من الضغوط لمنع "عبدربه منصور هادي" من إجراء تغييرات حقيقية في بنية النظام ومؤسسات الجيش والأمن، التي كانت في حال من التمزق والانقسام بين سلطة الرئيس "عبدربه منصور هادي" ونفوذ سلفه "علي عبدالله صالح".

مثلت تلك الأوضاع بيئة مواتية للتمدد العسكري والسياسي والفكري لجماعة الحوثيين، التي اختلقت الذرائع للسيطرة على العاصمة صنعاء، وهو ما تحقق لها أواخر سبتمبر/أيلول 2014، ليتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة خالد بحاح، حظيت بقبول الحوثيين، لكنهم لم يكتفوا بهذا، بل توجهوا شرقاً وجنوباً وغرباً لفرض سيطرتهم على بقية المحافظات ومنها تعز وعدن،

(18) مقابلة أجرتها صحيفة مآرب برس، مع حسن زيد رئيس حزب الحق، ومنشورة على موقع مآرب برس، على الرابط: <http://cutt.us/BTIka>

بعدها وضعوا الرئيس "هادي" وأعضاء الحكومة تحت الإقامة الجبرية⁽¹⁹⁾.

أثارت سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن مخاوف المملكة العربية السعودية، وتعززت تلك المخاوف في ظل الممارسات التي قامت بها جماعة الحوثيين المدعومين من إيران، من استعراض للقوة العسكرية على الحدود السعودية، وإجرائها مناورات عسكرية بدت رسالتها واضحة في توجيه تهديدها العلني للمملكة، كما أن احتفاء المسؤولين الإيرانيين بسيطرة الحوثيين على صنعاء، وتدشين رحلات طيران يومية بين صنعاء وطهران، والتناغم الفكري والسياسي والإعلامي مع القوى الشيعية في المنطقة⁽²⁰⁾، كل ذلك أعطى مؤشراً بارزاً على أن جماعة الحوثي ليست سوى أداة إيرانية مزروعة في الخاصرة الجنوبية للمملكة السعودية - الخصم الأبرز لإيران.

ثالثاً: التحولات الدولية

بدورها أسهمت التحولات الدولية - بشكل أو بآخر - في إحداث تحول في طبيعة الدور الذي تقوم به الإمارات على المستوى الخارجي، وفي دوافع ومحفزات هذا الدور، ويأتي على رأس تلك التحولات انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، وتراجع اهتمام الإدارة الأمريكية بالتطورات التي تحدث فيها باستثناء التهديدات الأمنية التي يمثلها كل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، واتجاه الأمريكان

(19) تفاصيل حقيقة فرض الإقامة الجبرية لـ"منصور هادي" في السعودية | مصر العربية نقلاً عن اسوشيتد برس | <http://cutt.us/0NhAJ>

(20) اتهامات للرحلات الجوية الإيرانية بنقل أسلحة للحوثيين - الجزيرة.نت <http://cutt.us/RKnAz>

للتعامل مع تلك التهديدات من خلال أطراف إقليمية تقوم بمحاربتها نيابة عنهم (المقاول من الباطن).

ومن تلك التحولات حكم رئيس شعبي للولايات المتحدة الأمريكية ذي خلفية تجارية (دونالاند ترامب)، الذي سعى إلى تحقيق نجاحات خاطفة تميزه عن الرؤساء السابقين، وميله إلى استخدام الوكلاء في المنطقة للقيام بما يحقق له ذلك، ولهذا فقد دشنت فترته الرئاسية وقتها بالمشاركة مع الإمارات في التخطيط وتنفيذ عمليات إنزال عسكرية في مناطق عدة من محافظة البيضاء وسط اليمن راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين⁽²¹⁾.

هذه التحولات منحت أبوظبي فرصة للتساوق مع التوجهات الأمريكية من خلال تقديم نفسها كحليف إقليمي مشبع بالحماس لمواجهة الإرهاب، والتصدي للتنظيمات المتطرفة، ولهذا وعلى نحو ما سنرى لاحقاً، تكثف الإمارات من الربط بين وجودها في اليمن ومشاركتها في التحالف العربي، وبين ادعاءاتها في محاربة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة "داعش" في البلاد التي تعاني من التمزق الاجتماعي والسياسي وشحة الموارد، والميول الدينية المتشددة.

(21) توحش الإرهاب في اليمن(1)-الحرب الهشة على القاعدة، ملف صدرته وحدة الاستراتيجيات - مركز أبعاد للدراسات والبحوث أكتوبر 2017، يقرأ على موقع المركز www.abaadstudies.org

عاصفة الحزم مدخل للنفوذ الإماراتي في اليمن:

جاء قرار المملكة العربية السعودية للتدخل العسكري في اليمن مفاجئاً⁽²²⁾، وهو قرار استثنائي بحكم ما يصاحبه من مخاطر، واختلافه عن نمط السياسة السعودية السابقة التي تميل إلى استخدام الأدوات المالية والدبلوماسية والاستخباراتية، وكان المسؤولون السعوديون قد أشاروا إلى أن هذا القرار جاء بعد استنفاد كل الوسائل السلمية لمنع الانقلاب، وإن ما اضطهرهم إليه هو إصرار الحوثيين و"علي عبدالله صالح" على السيطرة على السلطة السياسية بالقوة⁽²³⁾.

عملت السعودية على الإعداد لعملية التدخل العسكري في سرية وسرعة تامة، وكانت الخطوة الأولى هي إخراج الرئيس "عبدربه منصور هادي" من مكان احتجازه في صنعاء، فقد كان رهن الإقامة الجبرية تحت حراسة مشددة-فرضها الحوثيون⁽²⁴⁾، وبالفعل فقد تم إخراجه ونقله إلى عدن أواخر فبراير/شباط 2015، وعندما هاجم الحوثيون وقوات "علي عبدالله صالح" عدن أواخر مارس/أذار من العام نفسه، انتقل هادي إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الرياض.

أثناء الإعداد لتنفيذ قرار التدخل العسكري في اليمن لمواجهة الانقلاب

(22) على سبيل المثال صرح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بأن دول المنطقة ستتحذ الإجراءات اللازمة لحماية المنطقة إذا لم تتم تسوية الانقلاب الحوثي في اليمن .. انظر التصريح على الرابط <https://marebpress.net/articles.php?id=21490>

(23) من ذلك كلمة الملك سلمان بن عبدالعزيز في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، على الرابط: <http://www.alhayat.com/article/913801>

(24) القصة الكاملة لهروب الرئيس هادي... <http://cutt.us/oHZUS>

الحوثي، كانت القيادة السعودية أمام خيارين رئيسيين: الخيار الأول يتمثل في القيام بالعمل العسكري بصورة منفردة، على نحو القرار الذي اتخذته لدعم نظام الإمام محمد البدر الذي أطاح به الجيش في ثورة 26 سبتمبر/ أيلول عام 1962، التي كانت مدعومة هي الأخرى من جمهورية مصر العربية، أو الخيار الثاني، ويتضمن حشد تحالف تقوده بنفسها ويضم عدداً من الدول إلى جانبها، ويبدو أن صانع القرار السعودي رجح الخيار الثاني لما له من فوائد، منها إظهار الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران على أنه يواجه حالة عامة من الرفض من كافة دول المنطقة - باستثناء إيران، كما أن التحالف يخفف من التبعات والمسؤوليات التي ستحملها السعودية منفردة في حال نفذت الخيار الأول، بالإضافة إلى أنه يأتي متسقاً مع توجه المملكة في التعامل مع أزمات المنطقة وثورات الربيع العربي، من خلال مظلة مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن أن التحالف يعد بشكل عام أكثر ملاءمة لحالات التدخل العسكري، كما هو الحال مع التحالف الدولي الذي تشكل لإخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991، والتحالف الدولي لضرب القدرات العسكرية لتنظيم "داعش" في سوريا والعراق في العام 2014.

ومع هذا، فإن هذا الخيار لا يخلو من سلبيات وربما مخاطر، ومنها إمكانية حدوث تنافس من قبل القوى الرئيسية المشاركة في التحالف، أو خروجها عن الأهداف المعلنة والمقاصد المحددة لعملية التدخل، وهو ما سيضع تلك العملية في مواجهة احتمالات الفشل أو الإخفاق في

تحقيق الأهداف المعلنة للتدخل، وقد يُحيلها إلى عمل كارثي يأتي بتبعات معاكسة ومردودات مدمرة، غالباً ما تكون ضحيتها الدولة المراد التدخل لأجلها، ناهيك عن الدولة القائد للتحالف.

وإلى جانب السعودية التي هي عمود الارتكاز في التحالف العربي - سواء من النواحي العسكرية والسياسية أو من النواحي المالية والاقتصادية- ضم التحالف بقية دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء سلطنة عُمان) ومصر والسودان ومملكتي الأردن والمغرب.

وقد شاركت الإمارات في ”عاصفة الحزم“، وهذا هو الاسم الذي أطلق على العملية العسكرية للتدخل في اليمن، قبل أن يتغير لاحقاً إلى ”إعادة الأمل“، انطلاقاً من تضامنها مع السعودية تجاه المخاطر الأمنية التي باتت تهددها، والتي من الممكن أن تطالها يوماً ما- حسب الإعلانات الرسمية.

مشاركة الإمارات كانت هي الأكبر من بين الدول الأعضاء في التحالف العربي، وفي الدرجة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، فقد شاركت أبوظبي في الطلعة الأولى للطيران، الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأجواء اليمنية، وتدمير المضادات الأرضية والرادارات بحوالي (30) طائرة حربية مقارنة بـ(100) طائرة تابعة للسعودية، فيما كانت مشاركة الدول الأخرى بعدد أقل من ذلك بكثير.

كما كانت الإمارات هي الأكثر اندفاعاً، بفعل تحالفها مع السعودية

لمواجهة تحديات ثورات الربيع العربي، ومواجهة ما تصفه بتمدد النفوذ الإيراني، وبشكل أقوى بفعل الرغبة التي باتت تمتلكها في التدخل في قضايا وأزمات المنطقة، وتوظيف إمكاناتها الاقتصادية والمالية الضخمة في بناء نفوذ سياسي ولعب دور إقليمي، لا سيما وأن التحولات الإقليمية خادمة لذلك وميسرة له، على النحو الذي أشرنا إليه في السابق.

ومع مضي وقت غير قليل على انطلاق عملية "عاصفة الحزم"، تراجع حماس الدول المشاركة في التحالف العربي، فيما تم الاستغناء عن دور قطر في التحالف، إثر الأزمة الخليجية التي اندلعت في يونيو/حزيران 2017، ومعه بقيت السعودية والإمارات هما القوتان الأساسيتان في التحالف، إضافة إلى الدور العسكري الذي تقوم به القوات السودانية على الأرض.

المبحث الثاني

محركات النفوذ الإماراتي ومركزاته

أولاً: المرتكز القانوني ”غطاء التحالف العربي“

ثانياً: المرتكز البشري ”الجماعات المسلحة“

ثلاثية الاستراتيجية الإماراتية في ملف الجنوب

الأولى: تحويل القضية الجنوبية من مطلب شعبي إلى مقايضات دولية

الثانية: تشكيل المجلس الانتقالي لضمان حركة الشارع

الثالثة: تقويض الشرعي

ثالثاً: مرتكز النفوذ الذاتي.

أ/ القوة الخشنة ”العسكرية والأمنية“

محاربة الإرهاب والأهداف الاقتصادية

ب/ القوة الناعمة ”العمل الإنساني والتنموي“

محركات النفوذ الإماراتي ومرتكزاته:

يحرك الإمارات طموح في أن تكون قوة إقليمية تمتلك نفوذاً وتأثيراً في المنطقة والعالم، وهذا الطموح لا يتوافر مكان لتنفيذه على الأرض، وبصورة مثالية إلا في اليمن، فـ“الإمارات لا تمتلك القدرة على منافسة إيران في منطقة الخليج، ولا تستطيع كذلك أن تحقق نفوذها في ليبيا ولا في سوريا، وبخلاف ذلك فاليمن وجنوب البحر الأحمر هو الفضاء المتاح والمناسب لإبراز قوة الإمارات”⁽²⁵⁾، وممارسة دورها التدخلية على نحو لا يتوفر في غيرها من الدول، فطريقة الرئيس السابق ”علي عبدالله صالح“ في إدارة السلطة أضعفت كلاً من الدولة والمجتمع، والأزمة الشاملة التي انزلت إليها البلاد أوجدت عدداً من الفاعلين غير الرسميين الذين لهم مطامح في تغيير النظام والدولة، وفرض مشاريعهم الخاصة، وبعضهم يمتلك قوة على الأرض، وهو ما سيشجع للإمارات فرصة لتوظيف تلك القوى بما يحقق أهدافها التدخلية.

كما أن الصراع الذي صاحب مطالب التغيير أحدث انقساماً في مؤسسات الدولة لم تتح له فرصة للالتئام. إضافة إلى أن الانقلاب الذي قام به الحوثيون مزق المجتمع وأجهز على الدولة، وقضى على البقية الباقية من الموارد، وترك المجتمع في حالة من الضعف والحاجة، وكل ذلك يجعل من اليمن بيئة مناسبة لرواج ظاهرة ”الارتزاق السياسي“ وشراء الولاءات والقوات المقاتلة بالوكالة، كما إنها مناسبة لتوظيف العمل الإنساني والتنموي في

(25) اليمن ساحة خلاف خفية بين السعودية والإمارات، على الرابط: <http://cutt.us/kBFLS>

بناء نفوذ سياسي وربما عسكري.

من جهة أخرى فإن الدور التدخلّي للإمارات سيتم تمريره تحت عباءة التحالف العربي بقيادة السعودية، وهو أمر سيخفف من الأعباء والمهام التي تقع على كاهل الإمارات، وسيعفيها من كثير من المسؤوليات، حيث ستتناط المسؤولية الرئيسية بالطرف السعودي، وحتى إذا ما فشل التدخل فإن الرياض - وليس أبوظبي - من سيدفع ثمن ذلك الفشل من مصالحها الحيوية والاستراتيجية.

وأخيراً فإن تمدد النفوذ الإماراتي يأتي في مرحلة يتراجع فيها التنافس الإقليمي حول اليمن، فباستثناء إيران، فإن التنافس الإقليمي على اليمن يكاد يقتصر في الفترة الحالية على كل من السعودية والإمارات، فقد تراجع الدور القطري بفعل الأزمة الخليجية، وقد تمكنت الإمارات والسعودية من محاصرة الدور القطري، وإبعاد الدوحة من التحالف العربي لدعم الشرعية، ومن قبل تم إقصاؤها من المشاركة في التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية في اليمن عام 2011، وفي ظل حساسية علاقتها بالسعودية أصبحت قطر تحذر من أي دور لها في اليمن يمكن أن يدفع الأزمة نحو التصعيد العسكري معها، وهو أمر لا تريده قطر، ولا يمكن أن تغامر باتجاهه.

ما يعني أن قطر يمكن أن تناوش الدور الإماراتي، ولكن دون أن تتعدى الهامش المتاح، وعلى الأرجح أن يقتصر هذا الدور على الجانب الإعلامي، الذي كان تصدى لمهمة كشف مستوى الانحراف في دور الإمارات في اليمن، وتمكن من تعبئة قطاع من الشارع اليمني والعربي وحتى الدولي ضده، من خلال الإعلام.

وينطبق هذا أيضا على النفوذ التركي، الذي لم يكن نفوذا متجذرا في اليمن في السابق، وفضلا عن ذلك انشغلت تركيا - كما أشرنا- بالتطورات الخطيرة في سوريا والعراق، وأقصى ما تملكه هو توجيه الانتقاد العلني إلى سلوك الإمارات في اليمن، على النحو الذي حدث أثناء تصاعد الأزمة بين السلطة الشرعية اليمنية والإمارات حول جزيرة سقطرى خلال شهر مايو/ إيار من العام 2018، فقد أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً طالبت فيه "جميع اللاعبين باحترام الحكومة اليمنية الشرعية"⁽²⁶⁾، في إشارة واضحة للإمارات.

تعد سلطنة عُمان حالة استثنائية، فلديها حلفاء محليون، وتمتلك نفوذاً على الأرض، وإن في جزء محدد من اليمن، وتحديدًا في محافظة المهرة، وبشكل أقل في أرخبيل سقطرى، وكان هذا النفوذ مسؤولاً - إلى جانب عوامل أخرى- عن منع بسط الإمارات لنفوذها في هذه المحافظة، وبشكل أقل إخراجها من جزيرة سقطرى أثناء أزمتهام مع الحكومة الشرعية، وهو أيضا أحد العوامل التي خلقت صعوبات كبيرة أمام الانتشار العسكري

(26) الخارجية التركية: التطورات في سقطرى تحدد وحدة وسيادة اليمن- CNN <http://cutt.us/EnQmh>

السعودي في محافظة المهرة، وهو ما يؤشر إلى أن خلو اليمن من التنوع وعدم وجود أطراف إقليمية تمتلك حلفاء محليين لهم قوة على الأرض، يُعد من جملة العوامل التي ساهمت في تكريس وتغلغل وانفراد النفوذ الإماراتي في جنوب اليمن وبدرجة أقل في الساحل الغربي.

تمتلك الإمارات تواجدا عسكريا تابعا لها في شرق أفريقيا، وتحديدًا في أرتيريا وجمهورية أرض الصومال، فقد افتتحت أبوظبي قاعدة عسكرية لها في عصب أرتيريا عام 2015، وبدأت العمل في قاعدة بريرة في جمهورية الصومال في شباط/ فبراير 2017، وذلك الوجود سيتعزز على نحو كبير ويكتمل بفرض سيطرتها على السواحل والموانئ اليمنية، فالوجود العسكري الإماراتي في اليمن سيتكامل مع القواعد العسكرية التي بنتها في المنطقة، وسيتمكن أبوظبي من تقوية نفوذها في جنوب البحر الأحمر ومنطقة باب المندب وبحر العرب، وسيكسبها أهمية دولية تجاه خط الملاحة الدولية الذي بات وجود الإمارات فيه قوياً، بدءاً من جزيرة سقطرى ومروراً بجزيرة ميون وحتى أرتيريا.

النفوذ السياسي والعسكري للإمارات في جنوب اليمن وسواحلها الغربية سيمنعها كذلك تفوقاً على القوى التي تنافسها حول منطقة جنوب البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وبخاصة تركيا وإيران وقطر وحتى السعودية، وأكثر من ذلك فإن قيادة أبوظبي تتصور أن تكريس وجودها العسكري في الجزر والسواحل اليمنية بما فيها سقطرى والمكلا وعدن والمخا، وربما الحديدية، سيعزز من مكانتها في المنطقة والعالم، ويضمن لها تحالفاً وثيقاً وممتداً

مع القوى الدولية، ويسند إليها دوراً مهماً في حماية المصالح الاقتصادية من خلال المشاركة في تأمين طرق نقل التجارة والنفط في هذا الممر الدولي المهم.

ولكل ذلك، وكما أظهرت الممارسات العملية، فإن هدف السيطرة على السواحل اليمنية، الجنوبية منها والغربية وما يتصل بها من جزر وممرات، ووضعها تحت النفوذ العسكري والسياسي الإماراتي المباشر يُعد من الدوافع الرئيسية لمشاركتها في التحالف العربي، وأحد المحددات الأساسية لدورها في عاصفة الحزم⁽²⁷⁾، وسلوكها تجاه القوى الرئيسة في اليمن، كما القوى الرئيسة المشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية.

(27) تقييم حالة لوحدة تحليل السياسات في مركز أبعاد للدراسات والبحوث تحت عنوان (عاصفة الحزم في عامها الرابع.. هل يريد الخليج الانتصار على إيران في اليمن أم لديه أطماع في اليمن؟) مارس 2018 www.abaadstudies.org

مرتكزات النفوذ الإماراتي في اليمن:

إضافة إلى التحولات الداخلية والإقليمية والدولية والدوافع المحركة لسلوك الإمارات، التي ساهمت في تصاعد دورها في اليمن وإكسابه بُعداً تدخلياً وصراعياً، فإن النفوذ الإماراتي في اليمن قد استند إلى جملة من المرتكزات السياسية واللوجستية والبشرية التي ساهمت بدورها في تغلغل هذا الدور، ومنحه مساحة واسعة للتحرك والتأثير، حتى بدا وكأنه بلا قيود، ومن تلك العوامل التي مثلت عوامل ارتكاز لهذا الدور، اندراجه تحت غطاء التحالف العربي بقيادة السعودية التي وفرت الغطاء الشرعي والقانوني، ووجود قوى محلية تحولت إلى ما يشبه الروافع البشرية لهذا الدور، وتوظيفها للعمل الإنساني واحتياجات التنمية والخدمات كممهد ومسهل لهذا الدور، في ظل مجتمع يعاني من كوارث الحرب ويتفشى فيه الفقر والعوز، فضلاً عن القوات العسكرية الإماراتية على الأرض اليمنية، وللتعمق أكثر نتناول هذا المحور في النقاط التالية:

أولاً: المرتكز القانوني "غطاء التحالف العربي":

يمثل غطاء التحالف العربي بقيادة السعودية، أحد أهم مرتكزات الدور الإماراتي في الحرب الدائرة في اليمن، فالإمارات تتحرك تحت هذا الغطاء وتحرص - لفظياً على الأقل - على العمل في إطاره، ودون هذا الغطاء تنقلص حتماً الفرص أمام الإمارات وتزداد القيود التي تعيق تحركها.

في هذا السياق تبرز العديد من الأسئلة، لماذا اختارت السعودية دعم الإمارات لها في عملية التدخل العسكري في اليمن؟ وما القيمة التي يمكن أن يضيفها وجود الإمارات في إطار دول التحالف العربي؟ وكيف وظفت الإمارات غطاء السعودية لتحقيق أهدافها الخاصة؟ ولماذا تركت الرياض مساحة واسعة أمام أبوظبي في اليمن على النحو الذي بات يتعارض مع الأهداف المعلنة للتحالف العربي، ويضر بمصالح اليمن والسعودية على نحوٍ سواءٍ؟

أعلنت السعودية عن عملية ”عاصفة الحزم“، في 26 آذار/ مارس 2015، وأسست تحالفًا عسكريًا ضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - باستثناء عُمان - وأربع دول عربية أخرى: هي مصر، والسودان، والمغرب، والأردن. وقد وضع التحالف الذي حظي بغطاء من جامعة الدول العربية نصب عينيه استعادة الشرعية، ونزع سلاح الحوثيين بعد انسحابهم من العاصمة صنعاء، ومنحت قوات التحالف العربي تحرير عدن والمناطق الجنوبية أولوية عسكرية، ونجحت بعد إنزال قوات مدربة على سواحل المدينة، في طرد الحوثيين منها في يوليو/تموز 2015، واتخذتها قاعدة انطلاق لتحرير بقية المحافظات الجنوبية، وبعد عودة الرئيس هادي وأعضاء حكومته إليها، ونقل البنك المركزي من صنعاء إليها (2016)، ساد تفاؤل لدى شرائح واسعة من الشعب اليمني باقتراب دحر انقلاب الحوثي، لكن الوقائع جاءت مخالفة للآمال؛ حيث تبيّن - بفعل عوامل

مختلفة- أن الشرعية اليمنيّة عاجزة، ولا تحظى بالدعم الكافي لتأمين استقرار أمني وسياسي مستدام في المدينة، فضلاً عن وضع العراقل التي تحول دون ترميم هذه الحكومة لذاتها⁽²⁸⁾.

وبعد خروج مسلحي الحوثي وقوات ”علي عبدالله صالح“ من مدينة عدن وفي إطار التنسيق وتقاسم المهام بين دول التحالف، أنيط بدولة الإمارات مسؤولية الإشراف على عدن وباقي المحافظات الجنوبية، وكانت مساهمتها العسكرية فيها هي الأكبر، لكن أبوظبي حرصت على رسم المشهد بما يوائم توجهاتها السياسيّة والأيدولوجية، واجترحت في كثير من الأحيان سياسات تتعارض مع الاتجاهات العامة والأهداف المعلنة لعاصفة الحزم، تعمدت الإمارات استبعاد حزب ”التجمع اليمني للإصلاح“ باعتباره قريب من فكر ”الإخوان المسلمين“ رغم النفي الرسمي للحزب لأي ارتباط خارجي له، ورغم مشاركته الواسعة في الحرب ضد جماعة الحوثي، وكونه من أهم وأبرز القوى السياسيّة المؤيدة للشرعية اليمنية، وسعت الإمارات بداية إلى استقطاب السلفيين، خارج الأطر العسكريّة الرسميّة، لتشكيل ما سمي بـ ”قوات الحزام الأمني“ التي أوكلت إليها مهمة تأمين عدن ومحيطها، وسارت على النهج ذاته في حضرموت، وتعز، وشبوة، بتأسيس ”كتائب نخبة“ تابعة لها⁽²⁹⁾، ورفضت غير مرة ضم هذه التشكيلات إلى الجيش الوطني.

(28) الوضع في عدن: صورة تختزل مستقبل الصراع في اليمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 أغسطس، 2017، الرابط: <http://cutt.us/7NTIY>

(29) المرجع نفسه

وقد نجحت أبو ظبي في فرض عيدروس الزبيدي - الموالي لها- محافظاً لمحافظة عدن، بعد مقتل محافظها السابق جعفر محمد سعد في 6 ديسمبر/كانون الأول 2015، ثم تعيين شلال شائع الموالي لها أيضاً مديراً لأمن عدن، (تم إقالتهما لاحقاً في 2017م)، حينها تمكنت الإمارات من إحكام قبضتها على المرافق الأمنية والأجهزة العسكرية الناشئة في المدينة، وفتح معسكرات تدريب بعيداً عن أنظار الحكومة الشرعية والجيش الوطني، حتى أصبحت تتحكم في دخول الرئيس عبدربه منصور هادي إلى عدن وخروجه منها، من خلال تحكمها في أمن المطار وغيره، بل وصل الأمر إلى فتح سجون تعذيب تحت إشراف اماراتي مباشر، وقد صرح وزير الداخلية اليمني أن ضابطا إماراتيا منع دخول نحو 170 مليار ريال يمني إلى عدن، وعجز هو ورئيس الجمهورية عن عمل أي شي حيال ذلك،⁽³⁰⁾ وتحت ضغوط سُمح لاحقاً بدخول تلك الأموال، وهذا يعني أن أبو ظبي قد تمكنت من تقييد السلطة الشرعية أولاً، ودعم المجموعات المسلحة على الأرض من ناحية ثانية، لكن هل تم ذلك بتنسيق كامل مع الرياض؟

تفسيرات غموض الموقف السعودي:

ظل الغموض يلف الموقف السعودي تجاه سلوك الإمارات في اليمن، وهو الموقف الذي بدا غائباً، وفي بعض الحالات ضعيفاً، ولا يكاد يكون له حضور إلا عندما يبلغ الصراع بين الإمارات ووكلائها المحليين من جهة والسلطة اليمنية الشرعية من جهة ثانية ذروته، وغالبا ما يكون التدخل

(30) انظر فيديو المقابلة : <http://cutt.us/zxNlf>

السعودي بهدف التهدئة ومنع تصعيد الصراع، وكثيرا ما تنحصر الحلول المقدمة في إبقاء الأوضاع كما كانت عليه في السابق، وعدم تجاوز ذلك إلى بناء حلول جذرية تنهي الصراع، أو بناء تفاهمات تمنع حدوثه في المستقبل، وهو ما يثير الكثير من الأسئلة حول الأسباب التي تمنع السعودية من التدخل لترشيد سلوك الإمارات وتقييده ومنع تجاوزاته.

لابد من الاعتراف مسبقا بأن غموضا كثيفا يحيط بطبيعة العلاقات بين السعودية والإمارات، وموقف الأولى من الممارسات التي تقوم بها الثانية في اليمن، وهو ما يضطر الكثير من الباحثين - ومسؤولين حكوميين - لبناء تخمينات افتراضية متعددة، ويُمكن تسكين تلك التخمينات في اتجاهات أربعة على النحو التالي:

التفسير الأول: يعيد غموض الموقف السعودي من دور الإمارات في اليمن إلى تنسيق وتفاهمات قائمة بينهما حيال الكثير من القضايا والتطورات، وهو اتجاه، وإن كان بعيدا إلى حد كبير، إلا أنه لا يمكن إخراجه تماما من دائرة تفسير الموقف السعودي.

التفسير الثاني: ينطلق من عدم رضى السعودية عن انحراف الدور الإماراتي في اليمن، غير أن القيادة السعودية منشغلة عن ذلك باستكمال إجراءات نقل السلطة، وترتيب البيت السعودي من الداخل من ناحية، ولأنها من ناحية ثانية مستغرقة في العمليات العسكرية على حدودها الجنوبية، في ظل استمرار المعارك الملتهبة هناك مع الحوثيين، ووصول الصواريخ التي تطلقها

جماعة الحوثيين إلى عمق أراضيها⁽³¹⁾.

التفسير الثالث: يُعيد صمت السعودية تجاه سلوك الإمارات في جنوب اليمن إلى حاجتها إلى الإمارات لجهة التأثير في مواقف الإدارة الأمريكية، التي تربطها علاقة خاصة بالإمارات في هذه المرحلة، في مقابل الفتور وضعف الثقة في العلاقات السعودية الأمريكية-الذي تعاضم مع مقتل جمال خاشقجي في سفارة المملكة باسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

التفسير الرابع: يُفسر الموقف السعودي تجاه ما تقوم به الإمارات من أعمال وسياسات تكرس الفوضى والعبث في اليمن بحالة العجز التي تعاني منها المملكة، بفعل تغلغل النفوذ الإماراتي في دوائر الحكم السعودية، وتأثيرها في جدول الأعمال الداخلية والمواقف الخارجية للسعودية، وهناك من يسوق أدلة ومظاهر للنفوذ الإماراتي داخل المملكة، ومنها⁽³²⁾:

المشاريع الاقتصادية الضخمة التي أعلنتها السعودية في رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى الابتعاد عن سطوة النفط تماماً كما فعلت الإمارات قبل مدة.

الإصلاحات السياسية والاجتماعية الليبرالية، بالشكل الذي يجعل السعودية تقترب من نموذج الإمارات الأكثر انفتاحاً في قضايا المرأة والدين والعلاقات مع إسرائيل، كما وأكثر قمعاً للحريات والرأي المخالف.

(31) انقلاب إماراتي على حلفاء السعودية في اليمن، صحيفة القدس العربي

<http://www.alquds.co.uk/?p=869671>

(32) الامارات وطموحات سياسية خارج الإطار السعودي، موقع Dw، على الرابط <http://cutt.us/8Rolu>

مواجهة الرياض للتيار الإسلامي السياسي والمعتدل والتضييق على رموزه بحماس يحاكي التجربة الإماراتية.

وأيًا كانت التفسيرات المطروحة لطبيعة الموقف السعودي من سلوك أبوظبي في جنوب اليمن، تبقى السعودية هي الطرف الأقدر على ضبط ذلك السلوك وترشيده، وهي الطرف المسؤول عن ذلك، فقد قادت المملكة العربية السعودية عملية التدخل العسكري بدعوى مساندة الشعب اليمني ضد الانقلاب، وتعهدت بالحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وقد التف قطاع غير قليل من اليمنيين حول توجه المملكة ووضعوا ثقتهم في قيادتها، وبنوا على دورها آمالاً كبيرة، وهو ما يضعها أمام مسؤولية أخلاقية وسياسية وحتى قانونية غير مسبوقة.

فإذا ما تمكنت القيادة السعودية من ترشيد التدخل الإماراتي، وتوجيهه نحو الأهداف المعلنة لعملية التدخل، أو حتى تقييده، وساعدت اليمنيين في التخلص من الانقلاب، وفي الوقت ذاته وظفت نفوذها ومواردها في الحفاظ على وحدة اليمن وبناء سلطة متماسكة، فإن هذا سيكون إضافة عالية القيمة، تُراكم دور المملكة التاريخي في إسناد أشقائها، كما هو الحال في دورها المحوري أثناء تحرير الكويت من قوات صدام حسين عام 1991، وإخراج اليمن في 2011 من مزالق أزمة سياسية مستعصية، وحرب أهلية كانت وشيكة.

وإلى جانب اليمن تبقى السعودية أيضاً هي الطرف الأكثر تضرراً من السلوك الإماراتي غير المنضبط بأهداف التحالف ومصالح اليمن والسعودية، وإذا ما دُفعت اليمن نحو خيار التمزق والفوضى والاحتراب الممتد - في المستقبل القريب - فلن تكون الرياض بمعزل عن التداخيات الأمنية والاستراتيجية التي ستحدث في فنائها الجنوبي وامتدادها الأمني، وستكون أكثر الأطراف تضرراً بعد اليمن.

مع الحاجة للإشارة إلى أن الإمارات هي الأكثر احتياجاً للمظلة السعودية، ولن يكون بمقدورها أن تشتق لها مساراً في اليمن خارجاً عن تلك المظلة وبعيداً عنها، وحتى إذا ما حاولت، فإن فرصتها في تجاوز ذلك أو تخطيه تظل محدودة، وأقصى ما يمكن أن تقوم به الإمارات هو التهديد بإيقاف مشاركتها في العمليات العسكرية في اليمن، وهذا ما حدث فعلاً عندما تم إسقاط عدد من الطائرات الإماراتية بصورة غامضة في عدن في يونيو/حزيران 2016م⁽³³⁾، فقد سارعت الإمارات على لسان وزير دولتها للشؤون الخارجية ”انور قرقاش“ في مؤتمر صحفي عقده في أبوظبي إلى الإعلان ”أن الحرب في اليمن قد انتهت بالنسبة لقوات بلاده“، و”أن الإمارات ترصد الترتيبات السياسية.. ودورنا الأساسي حالياً تمكين اليمنيين في المناطق المحررة“، و”أن التدخل العسكري أنجز كل المطلوب، وبقي الانفراج السياسي، وهو ما يقع على عاتق اليمنيين أنفسهم“.

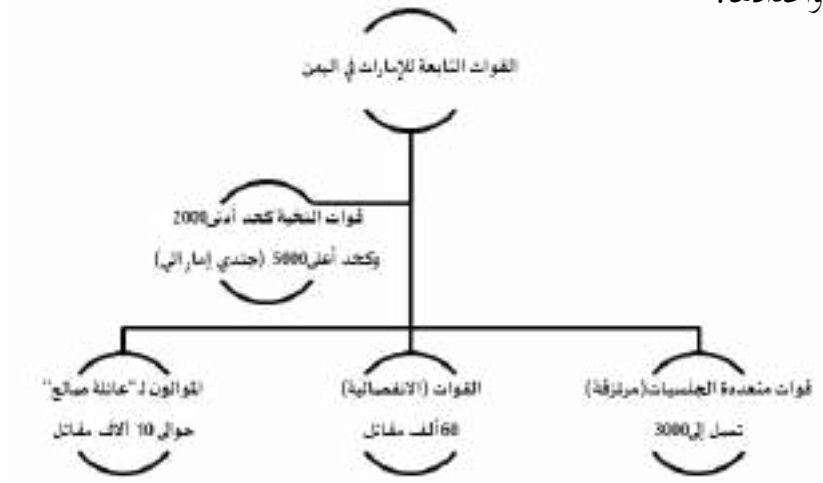
(33) توات حالات سقوط طائرات الإمارات في عدن منذ مارس/آذار 2016 السبب الحقيقي في إسقاط الطائرة ”ميزاج“ الاماراتية في البريقة بـعدن ... <http://www.yemenipress.net/archives/38499> رواية لموقع تابع للحوثيين: ثلاث طائرات في يومين | الكشف عن ملابس إسقاط طائرة اباتشي إماراتية ... <http://www.almrassel.net/?p=3694>

وقد سارع الحساب الرسمي لولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى نقل التصريحات على موقع "تويتر"، في مؤشر واضح على تبنيها⁽³⁴⁾، غير أن الإمارات عادت وتراجعت عن قرار سحب قواتها من اليمن في إشارة إلى أنه كان ورقة للضغط وربما الابتزاز؛ لتعلن في (2019) سحب قواتها مع بقائها ضمن التحالف ومساندة المليشيات شبه العسكرية التي قامت بتأسيسها خلال سنوات الحرب.

(34) هل تخلت الإمارات عن السعودية؟ - روسيا اليوم - <https://arabic.rt.com/news/827985>

ثانياً: المرتكز البشري "الجماعات المسلحة":

تتواجد الإمارات في اليمن في عديد من القوات العسكرية المسلحة، فهي تملك جنوداً لدولتها في اليمن، وتعتمد على قوة متعددة الجنسيات للقتال وتدريب قوات محلية في اليمن، يوضح الشكل (1) تصنيف تلك القوات وأعدادها.



الشكل (1)

النخبة الإماراتية وقوات متعددة الجنسيات:

خلال الحرب الأهلية المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات في اليمن، تواجدت القوات الإماراتية على الأرض منذ تحرير مدينة عدن من الحوثيين في يوليو/تموز 2015، وعدد قوات النخبة الإماراتية في اليمن (1500)

جندي وضابط⁽³⁵⁾، ويضاف إلى هؤلاء الجنود والضباط، عدد من المرتزقة، حيث يعملون جميعا في مهمات متعلقة ببعضها ضمن عمليات أكثر خصوصية، أو ضمن عمليات تدريب المسلحين اليمنيين (القوات الانفصالية/ الموالين لـ “صالح“)، خفضت الإمارات عدد قواتها من 5000 جندي إلى 1500 جندي بعد تدريب القوات الانفصالية، (قبل أن تعلن سحب قواتها من اليمن في يونيو/حزيران 2019).

قوات الجيش الإماراتي إلى جانب قوة خاصة معظمهم من جنسيات مختلفة يقاتلون في البلاد، يصل عددهم إلى (3000)، وتعمل هذه القوة المعروفة بـ “الحرس الرئاسي الإماراتي“ فوق القانون، وخارج نطاق وزارة الدفاع الإماراتية، وتخضع لإدارة وأوامر ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، ويقود تلك القوة ”مايك هندمارش“، وهو جنرال استرالي شارك في حروب عديدة بالشرق الأوسط، وبدأت آثار الجنرال ”هندمارش“ وقوات حرسه - متعددة الجنسية- في الظهور باليمن منتصف عام 2015، ويبدو أن تلك الجهود مستمرة في عمليات خاصة في المحافظات المحررة، كما أن لهم دور كبير في تدريب القوات اليمنية في القاعدة الإماراتية الموجودة في ”عصب“ بارتيريا⁽³⁶⁾، ويرجح خبراء وجود دور للجنرال الفلسطيني محمد دحلان الذي يعمل مستشارا لولي عهد أبوظبي؛ في الاشراف على الأحزمة الأمنية التي أنشأتها الإمارات في اليمن.

U.S. Arms Transfers to the UAE and the War in Yemen September 2017/By William (35)
D. Hartung/Center for International Policy, [https://www.ciponline.org/images/uploads/
actions/Bill_Hartung_UAE_Arms_Report_92117.docx.pdf](https://www.ciponline.org/images/uploads/actions/Bill_Hartung_UAE_Arms_Report_92117.docx.pdf)

(36) ”مايك هندمارش“.. جنرال الظل في الإمارات وقائد حرس رئاستها! 2017/6/4م/ ميدان- الجزيرة <https://goo.gl/bRHYx7>

القوات والكيانات اليمنية:

يرتكز النفوذ الإماراتي في اليمن بشكل كبير على تيارات وكيانات يمنية، بحيث تعمل كوكيل محلي لها، وتقوم بتنفيذ ممارسات بالنيابة عنها، ويأتي في مقدمة تلك الكيانات، التيار الانفصالي فيما يسمى بـ "المجلس الانتقالي الجنوبي"، والاتجاه المدخلي في التيار السلفي (الجماعي)، الذي انخرط في تشكيلات مسلحة شكلتها الإمارات مثل قوات الحزام الأمني في عدن ولحج والضالع وأبين، وقوات النخبة في حضرموت وشبوة، ولهم ثقل ونفوذ في المجلس الانتقالي أيضاً، وبدرجة أقل أنصار الرئيس الراحل "علي عبدالله صالح" في حزب المؤتمر الشعبي العام، حيث تعد تلك المكونات بمثابة الأركان والمركزات البشرية المحلية للدور الإماراتي في اليمن.

أ. التيار الانفصالي في الحراك الجنوبي:

يستند النفوذ الإماراتي في جنوب اليمن على وجه التحديد على بعض فصائل الحراك الجنوبي التي تتبنى مواقف مناهضة للوحدة اليمنية، وتسعى لفرض الانفصال في جنوب اليمن، وتحصل على دعم ورعاية الإمارات العربية المتحدة، وتوظفها باتجاه تقويض السلطة الشرعية والوحدة الوطنية، الأمر الذي يحيط دور الإمارات في اليمن بالعديد من المخاطر والتهديدات التي تثير مخاوف قطاع واسع من الشارع اليمني والعربي.

وقد تشكلت فصائل ما يُعرف اليوم بالحراك الجنوبي في عام 2007، كنتيجة لسياسات الإقصاء والأخطاء المتراكمة التي مارسها نظام الرئيس

السابق ” علي عبدالله صالح“ تجاه الوطن بشكل عام؛ والمحافظات الجنوبية والشرقية على وجه الخصوص، وقد مثلت تلك الفصائل شكلاً من أشكال المقاومة المجتمعية لتلك السياسات القائمة على الاستئثار بالسلطة والثروة، واقصاء المكونات الجغرافية والسياسية والاجتماعية.

وفي إطار التفاعل مع القضية الجنوبية والحراك المجتمعي حيالها، تمايز تيار الحراك المساند للقضية الجنوبية إلى ثلاثة تيارات متميزة، يطالب الأول منها بإعادة تصحيح وضع المحافظات الجنوبية في إطار الحفاظ على دولة الوحدة، ويتبنى التيار الثاني الفيدرالية كحل ممكن لأزمة القضية الجنوبية، فيما يرفض التيار الثالث البقاء في إطار دولة الوحدة، ويطلب بفرض الانفصال، والعودة إلى حدود ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب⁽³⁷⁾.

وقد ساهمت السياسات الخاطئة التي كان يعتمدها ” نظام علي عبدالله صالح“ في التعامل مع القضية الجنوبية في زيادة تأجيج هذه الأزمة، ودفع الكثير من المواطنين للتعاطف مع مطالبها، والانضمام إلى التيار الذي يملك الصوت والمطالب الأعلى تجاه هذه القضية، وهو التيار الانفصالي، الذي توثقت علاقاته بإيران، التي وفرت له الدعم المالي والإعلامي والسياسي قبل أن تتبناه الإمارات، وتحديداً في أعقاب الثورة الشعبية اليمنية في العام 2011، ما يضع تساؤلاً إضافياً: هل الحراك الانفصالي الآن يخدم

(37) للاطلاع أكثر، انظر: تقدير موقف نفذته وحدة تحليل السياسات في مركز أبعاد للدراسات تحت عنوان (مشاريع متصارعة في جنوب اليمن .. الانفصال والحكم الذاتي والفيدرالية) - 7 مايو 2017، على الرابط: www.abaadstudies.org

السياسة الإماراتية أم الإيرانية، أم كليهما مقابل تحقيق هدف الانفصال؟ تزايدت الآمال في حل القضية الجنوبية بعد الثورة الشعبية، وبالفعل فقد أوصلت هذه الثورة أول رئيس جنوبي للحكم منذ قيام الوحدة عام 1990، وقد تبنى الرئيس "هادي" جملة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى معالجة القضية الجنوبية، ومنها تعيين عدد كبير من الجنوبيين في المواقع القيادية العليا في الجهاز الإداري للدولة، وقيادات الجيش والأمن، وصدرت قرارات بإعادة الآلاف من المبعدين إلى وظائفهم السابقة سواء مدنية أو عسكرية، وانهقد مؤتمر للحوار الوطني، الذي اعتمد قراراً تاريخياً بتغيير شكل الدولة من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية مركبة ومكونة من ستة أقاليم، واعتماد مبدأ المناصفة بين الجنوب والشمال في المواقع العليا في الدولة خلال مرحلة التهيئة للانتقال إلى الدولة الاتحادية وما بعدها، في مسعى منه لإيجاد حل جذري ونهائي لهذه القضية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تعترض حل القضية الجنوبية إلا أن تلك السياسات والمعالجات كانت ستؤتي أكلها على الأرجح في أمد غير بعيد، غير أن هذا لم يحدث، بفعل انهيار العملية السياسية، إثر سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، في 21 سبتمبر/أيلول 2014.

ثلاثية الاستراتيجية الإماراتية في ملف الجنوب:

الأولى: تحويل القضية الجنوبية من مطلب شعبي إلى مقايضات دولية:

تولت الإمارات الإشراف على مدينة عدن وبعض المناطق الجنوبية بعدما شاركت في تحريرها من المسلحين الحوثيين وقوات علي عبدالله صالح، ومنذ ولوجها تلك المحافظات، حرصت على إنفاذ ذلك الإشراف وفق أجندة خاصة بها، تتعارض في كثير من الأحيان مع الهدف العام المعلن لعاصفة الحزم، والمتمثل في إنهاء الانقلاب الحوثي واستعادة الدولة الشرعية.

ولتحقيق أهدافها الخاصة تعاملت أبو ظبي مع قوى المقاومة التي قاتلت الحوثيين في تلك المحافظات بانتقائية وتحيز، وفرزتها بحسب قربها أو بعدها من خطها السياسي ومشروعها الخاص، وتماهت مع بعض فصائل الحراك الانفصالي، وسعت لتمكينها من تلك المحافظات، كما مارست ضغطاً على الرئيس "هادي" لإقالة محافظ عدن "نايف البكري" بحجة انتمائه إلى حزب الإصلاح بالرغم أنه أعلن تخليه عن انتمائه الحزبي قبيل تحرير عدن.

وبعد اغتيال محافظ عدن السابق "جعفر محمد سعد" الذي تعيّن بدلا عن "نايف البكري"، نجحت الإمارات في فرض "عيدروس الزبيدي" محافظاً لعدن، وتعيين "شلال شائع" مديراً للأمن فيها، في خطوة كان هدفها تمكين الانفصاليين من إحكام قبضتهم على المرافق الإدارية والأمنية

والأجهزة العسكرية الناشئة في المدينة، وتسهيل فتح معسكرات لاستقطاب وتدريب عناصرهم من أنصار الحراك القادمين من محافظة الضالع، والسلفيين من أتباع التيار المدخلي بعيداً عن أنظار الشرعية والجيش الوطني.

وفي خطوة إضافية تم ربط تلك المعسكرات بالقيادات العسكرية الإماراتية المتواجدة في عدن، والتي تشرف على عمليات الاستقطاب والتدريب ودفع المرتبات، ونشر وتوزيع تلك القوات في المناطق المختلفة، وهو ما مكن الإمارات من التحكم بشكل شبه كامل بالمنافذ الأمنية والمرافق الحيوية في مدينة عدن بما فيها مداخل ومخارج المدينة، ومطار عدن الدولي والميناء ومصافي تكرير النفط وغيرها، وباتت تتحكم في دخول الأفراد إلى عدن وخروجهم منها، بما فيهم الرئيس نفسه وأعضاء الحكومة، من خلال تحكمها في أمن المطار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وفي الاتجاه ذاته ضغطت الإمارات على الرئيس هادي لتعيين محافظين من تيار الحراك الانفصالي لعدد من المحافظات الجنوبية الأخرى، وأنشأت معسكرات للحزام الأمني والنخب في تلك المحافظات، وتمكنت من التحكم في الجوانب الأمنية والإدارية فيها؛ من خلال ربط المحافظين والقيادات الأمنية والإدارية بالقيادات العسكرية الإماراتية وليس بالسلطة الشرعية.

الثانية: تشكيل المجلس الانتقالي لضمان حركة الشارع:

تدرك أبو ظبي أنه ليس بوسعها التواصل العام والمباشر مع الشارع الجنوبي نظراً لمحدودية خبرتها في هذا النوع من النفوذ، باعتبارها دولة مشيخيات ليس للرأي العام فيها حضور، كما هو حال البلدان ذات النظام الجمهوري "الديموقراطي"، لهذا عجلت في فرز المقاومة الجنوبية بين خصم وتابع، ووقع الاختيار على دعم عيدروس الزبيدي من التيار الانفصالي ذي الميول الإشتراكية، وهاني بن بريك من التيار السلفي (الجامي)، ودعمت الإمارات وبشكل علني تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلن عنه في 11 مايو/آيار 2017، عقب إقالة الرئيس عبدربه منصور هادي لأبرز رجال أبو ظبي، وهما محافظ عدن عيدروس الزبيدي، ووزير الدولة هاني بن بريك الذي نص قرار إقالته على إحالته للتحقيق، وأصبح المجلس يُمثل دولة داخل الدولة، ويعمل كسلطة موازية وبديلة لـ "الحكومة المعترف بها دولياً"، ويمتلك نفوذاً كبيراً بفعل الدعم العلني من قبل الإمارات العربية المتحدة، التي تُشرف على أعمال المجلس، وغالباً ما تحتضن أبو ظبي أنشطته وفعالياته، وتغطي وسائل الإعلام الإماراتية تلك الفعاليات، وخاصة عندما تكون علاقتها متوترة مع السلطة الشرعية، وهي في الغالب متوترة، فعلى وقع الأزمة العلنية بين الإمارات والحكومة اليمنية حول جزيرة سقطرى (2018)، احتضنت أبو ظبي لقاءات جمعت أعضاء المجلس بالشخصيات الجنوبية، في مسعى للدفع بجهود الانفصال.

وفي إشارة ذات مغزى، نقلت وسائل الإعلام عن مصدر مسؤول في المجلس الانتقالي الجنوبي، أن عدة اجتماعات تمت مع القيادات التاريخية لـ “دولة الجنوب”، ورئاسة وأعضاء المجلس في الإمارات، لبحث مستقبل الجنوب ورسم سياسة تجمع كل الأطياف السياسية، وشملت تلك اللقاءات ”علي ناصر محمد“ الرئيس السابق لدولة الجنوب، وعبدالرحمن الجفري، رئيس حزب ”رابطة أبناء الجنوب العربي الحر“، والقيادي في المقاومة الجنوبية عبدالعزيز الجفري⁽³⁸⁾.

وفي خطوة تالية تدعم السير نحو الانفصال أعلن المجلس الانتقالي في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، تشكيل ”الجمعية الوطنية“، وهي بمثابة سلطة تشريعية تتبع قيادة المجلس الانتقالي، وهدد قيادات المجلس مراراً بتعيين حكومة موازية فعلية.

وتشمل تلك الإجراءات محاولة إبعاد كل ماله صلة بالمحافظات الشمالية من عدن وبقية المحافظات الجنوبية، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين المتواجدين في عدن والوحدات العسكرية والأمنية والمدنية التابعة للسلطة الشرعية، وحتى المواطنين العاديين والعمال المنحدرين من محافظات شمالية، حيث تعترض النقاط الأمنية المتمركزة في محافظتي الضالع ولحج، وفي مداخل محافظة عدن المسافرين القادمين من المحافظات الشمالية والمتجهين إلى عدن، وتمارس أشكالاً من التضييق عليهم، فتوقف الكثير

(38) مصدر يمني، قادة الانتقالي يلتقون رئيس الجنوب السابق والقيادات التاريخية في الامارات، على الرابط: <http://cutt.us/> zd9BR

منهم وتحيل بعضهم للتحقيق، وتجبر آخرين على العودة إلى المحافظات التي جاؤوا منها.

ويندرج في ذلك، محاولات الاعتداء المتكررة على القوات الحكومية، بهدف السيطرة على مواقعها العسكرية ودفعها للخروج من عدن، فقد تتابعت الاشتباكات بين ألوية الحماية الرئاسية وقوات الحزام الأمن وتدخل من القوات الإماراتية كانت الكثير منها تُحسم لصالح قوات الحزام.

وكان أكثرها عنفاً المعارك التي اندلعت في عدن صباحة 28 يناير/كانون الثاني 2018، بين قوات الحماية الرئاسية (حكومية) من جهة، وقوات الحزام الأمني التابعة للإمارات من جهة ثانية، واستمرت لمدة ثلاثة أيام، انتهت بسيطرة قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات على مدينة عدن باستثناء قصر المعاشيق الذي تتخذه الحكومة الشرعية برئاسة الدكتور/ أحمد عبيد بن دغر“ مقرأ لها، ونقلت مصادر إعلامية عن قائد اللواء الرابع حماية رئاسية ”مهران القباطي“ ”أن ذلك تم على متن مدرعات وآليات لا تمتلكها سوى دولة الإمارات“⁽³⁹⁾، وأن مقر معسكره تعرض لضربات من قبل الطائرات الإماراتية، بموازة ذلك؛ نفى الناطق باسم التحالف العربي العقيد ”تركبي المالكي“ استهداف قوات التحالف أي معسكرات أو مواقع في عدن⁽⁴⁰⁾، وانتهت الأزمة حينها بمبادرة من السعودية - باسم التحالف العربي؛ تعيد الأوضاع إلى ما قبل بدء الاشتباكات، كما شهد أغسطس/

(39) قتلى في اشتباكات عدن والامارات تنصل من دورها، الجزيرة نت، على الرابط: <http://cutt.us/Jt7P1>

(40) تراجع الاشتباكات في عدن والمجلس يقدم مطالبه للشرعية، صحيفة الحياة <http://cutt.us/1hDG6>

آب 2019 جولة مواجهات أخرى استمرت ثلاثة أيام انتهت بسيطرة قوات الانتقال المدعومة إماراتياً على عدن وأبين، ومغادرة القوات الحكومية الموالية للرئيس هادي، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

الثالثة: تفويض الشرعية:

تبنت أبوظبي سياسة إنتقامية تجاه الرئيس "عبدربه منصور هادي" وحكومته، واتبعت سياسات واضحة ومكشوفة لتفويض السلطة الشرعية والعمل على تهميشها وإضعاف تواجدتها، وحتى إخراجها من عدن والمحافظات الجنوبية، وأوعزت إلى أتباعها في الحراك الانفصالي بعدم الاعتراف بشرعية الرئيس "عبدربه منصور هادي"، ورفض قراراته، حتى وان كانت تلك القرارات تتصل بتغيير بعض المسؤولين اللذين لا ينتمون إلى الصف الأول، فقد أصدر "عبدربه منصور هادي" قراراً بتغيير ضابط أمن مطار عدن "صالح العميري"، وبإيعاز من الإمارات رفض هذا الأخير القرار ومعه نشبت أزمة لم تُحلّ إلا بتدخل سعودي.

ووصل الأمر حداً لم يكن في التصور، فقد منع أمن المطار هبوط طائرة الرئيس عبدربه منصور هادي في مطار عدن، بعد عودته من المملكة العربية السعودية في فبراير/شباط 2017، وهو ما اضطره إلى تغيير خط سير الطائرة إلى جزيرة سقطرى، ولم يسمح لها بالهبوط إلا بعد تدخل الرياض.

ومع إخفاق زيارة الرئيس "عبدربه منصور هادي" إلى الإمارات في حلحلة الخلاف (2017)، اضطرت السعودية إلى طلب بقاءه في الرياض، خوفاً من حدوث صدام عسكري ينسف جهود السعودية في مواجهة الحوثيين،

وعلى الرغم من بقاء الرئيس "عبدربه منصور هادي" في الرياض كأحد الإجراءات التي اتخذتها السعودية لضمان عدم حدوث توتر بين سلطته و"المجلس الانتقالي الجنوبي"، فقد استمرت الإمارات والأطراف المحلية التابعة لها في التضييق على حكومة "بن دغر"، والعمل على إفشالها وتقييد نشاطها، وممارسة نوع من الحصار غير المعلن تجاهها.

ومع استمرار بقاء الرئيس "عبدربه منصور هادي" وحكومته في الرياض، ارتفعت الأصوات التي تحمل الإمارات مسؤولية ذلك الوضع، وتتابع إعلان مسؤولين حكوميين اعتراضهم على الطريقة التي تتعامل بها الإمارات مع السلطة الشرعية، وقدم عدد منهم استقالاتهم احتجاجاً على هذا الوضع.

وفي صراعها مع السلطة الشرعية تدفع الإمارات بالمليشيات والكيانات الموالية لها لمهاجمة السلطة الشرعية، والتهديد بإرباك المشهد، وخلط الأوراق في عدن والمحافظات الجنوبية، فعندما اشتبكت الحكومة اليمنية مع الإمارات إعلامياً وسياسياً حول جزيرة سقطرى في العام 2018، واتهام الحكومة اليمنية للإمارات "بانتهاك سيادة البلاد"، انبرى المجلس الانتقالي لمهاجمة الحكومة والدفاع عن أبوظبي، وأعلن "عيدروس الزبيدي" أن لديهم "كل الإمكانيات لفرض واقع مغاير" في عدن، ونشر المجلس الانتقالي في 7 مايو/أيار 2018 بياناً، هاجم فيه الحكومة اليمنية واصفاً "البيان الصادر عن الحكومة بأنه تضمن ادعاءات غير صحيحة حول مسألة "السيادة" في محاولة بائسة لإخفاء الأسباب الحقيقية للأزمة"⁽⁴¹⁾.

(41) المجلس الانتقالي يتهم الحكومة اليمنية بإخفاء الحقائق في أحدث سقطرى، على الرابط: <http://cutt.us/PnYmF>

ب: التيار السلفي الوظيفي:

تعود نشأة التيار السلفي في اليمن إلى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، على إثر تأسيس دار الحديث في منطقة دماج بمحافظة صعدة على يد "هادي بن مقبل الوادعي"، ومن هذا المركز انتشر الفكر السلفي في مختلف مناطق اليمن، ومن العوامل التي ساعدت على انتشاره اغتراب عدد كبير من اليمنيين في السعودية وتأثرهم بالفكر والممارسات السلفية هناك.

أما في المحافظات الجنوبية فقد تأخر انتشار التيار السلفي إلى النصف الثاني من عقد الثمانينيات، بسبب القبضة الأمنية التي كان يمسك بها الحزب الاشتراكي البلاد، لكن القبضة بدأت تضعف عقب الصراع الدامي بين أجنحة الحزب الاشتراكي الحاكم فيما عرف بأحداث (13 يناير/ كانون الثاني 1986)، وبسبب المواجهات العنيفة حينها فقدت الكثير من الأسر عائلها، وهو ما أصاب الكثير من المواطنين بالإحباط والنفور من الأحزاب والعمل السياسي، وبدأ البعض منهم يتجه نحو تدين انغزالي، على نحو ما هو متوفر في التيار السلفي.

توسع انتشار التيار السلفي في المحافظات الجنوبية خلال عقد التسعينيات وتحديدًا النصف الثاني منه بفعل انتهاء قبضة الحزب الاشتراكي على تلك المحافظات، بعدما ظلت تحت سيطرته عليها منذ استقلال جنوب اليمن في العام 1967، وبفعل الدعم المقدم من الجمعيات الدينية السلفية في دول الخليج، والتي أولت الجنوب اهتماماً كبيراً لمواجهة ما خلفه الحكم

الاشتراكي الذي تبنى التوجهات الماركسية وحارب التيارات الدينية، تنامي التيار السلفي جنوب اليمن، ومع بداية الألفية الثالثة استمر انتشار التيار والأفكار السلفية في المحافظات الجنوبية والشرقية بصورة ربما تفوق حجم انتشاره في المحافظات الأخرى، ويعود ذلك إلى أن الفكر السلفي هو الأقرب إلى نفسية المواطن الجنوبي أكثر من أي اتجاه ديني آخر، باستثناء ميول عدد من أبناء محافظة حضرموت نحو الجماعات الصوفية.

وبداخل التيار السلفي في المحافظات الجنوبية - كما في اليمن عموماً - يكون الحضور الأكبر لحساب التيار الجامي (المدخلي)، وهو التيار الذي يُمثل الجسم الأكبر من السلفية التي أسسها الشيخ "مقبل بن هادي الوادعي" في شمال اليمن بداية الثمانينيات، ويرتكز فكره على وجوب طاعة الحاكم (ولي الأمر)، والتغليظ في حق من يعارضه أو ينتقده أو يخرج عليه، والطعن والتشنيع في المخالفين لهذه الأفكار من الجماعات الإسلامية الأخرى، وتبديعهم⁽⁴²⁾.

وإلى جانب التيار المدخلي الذي يُعد أكثر التيارات السلفية انغلاقاً وتشدداً، توجد اتجاهات سلفية أخرى، تظهر قليلاً من المرونة والاعتدال، ومنها "جمعية الإحسان" التي تنتشر في محافظة حضرموت، وبدرجة أقل في بقية المحافظات، وكانت في الأصل تابعة لجمعية الحكمة الأكثر انتشاراً في محافظات إب وتعز والعاصمة صنعاء، قبل أن تنفصل عنها لخلافات فكرية وشخصية.

(42) المدخلية (الجامية) باليمن - مركز الجزيرة للدراسات <http://cutt.us/Ygkx9>

وقد استمر التيار السلفي بكل اتجاهاته في النمو والتوسع في المحافظات الجنوبية، ويمارس نشاطه في المجالات الدعوية والخيرية والتثقيفية، أما في الجانب السياسي، وإن كان يؤكد دائماً رفضه للعمل السياسي إلا أنه من الناحية العملية كان الكثير من هذا التيار ينشط في أوساط المواطنين - وخاصة أثناء الانتخابات العامة - للتأكيد على أهمية طاعة أولي الأمر وتحريم الانتخابات، ومنهم من يفتي بأنه إذا كان ولا بد فيتم اختيار من يرشحهم الحاكم، وكان هذا النشاط يُمثل ممارسة عملية للعمل السياسي والحزبي، وكان هذا الطرح يستهدف منع الناس من التصويت لمرشحي أحزاب المعارضة وخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح أكبر أحزاب المعارضة، وفي المقابل تدعيم وإسناد وإن بشكل غير مباشر لمرشحي حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم.

ومع تصاعد الخلاف حول القضية الجنوبية وظهور ما يُعرف بالحراك الجنوبي في عام 2007، برزت تحولات جديدة في التيار السلفي لجهة انخراط الكثير من مكوناته في العمل السياسي، "فقد انضم بعض الدعاة السلفيين إلى صفوف الحراك، وشكّلوا في مايو/ آيار 2012 هيئة شرعية جنوبية، و"تبنّت فصائل سلفية كثيرة خيار فصل الجنوب عن الشمال، وإقامة دولة مدنية في الجنوب، وحاججوا أنه لا مانع شرعي يحول دون ذلك"، في معارضة واضحة لمن يرى في بقاء الوحدة "واجباً دينياً"⁽⁴³⁾، كما هو الحال مع أنصار تيارات إسلامية عدة.

(43) سلفيو الجنوب على مشارف عهد سياسي جديد، العربي الجديد، على الرابط: <http://cutt.us/3uLRk>

تنوعت مواقف التيار السلفي الجنوبي أثناء الثورة الشعبية الشبابية 2011، فقد أبدى قطاع واسع من السلفيين تأييدهم للرئيس "علي عبدالله صالح" في مواجهة الثورة، واتجهت جمعية الإحسان إلى تشكيل حزب سياسي، هو حزب الرشاد، وتشكل في الجنوب حزب سلفي آخر تحت مسمى حركة النهضة، أعلن وقوفه مع الثورة ضد صالح، فيما أعلن بعض السلفيين الوقوف مع مطالب الحراك في فصل الجنوب، خاصة منهم من حصلوا على دعم من الرئيس اليمني الجنوبي السابق / علي سالم البيض الذي تزعم الحراك المطالب بالانفصال في أعقاب الثورة الشعبية، مدعوما حينها من إيران لإفشال المبادرة الخليجية.

التحول الأكبر في التيار السلفي حدث مع الحرب التي دارت مع الحوثيين ابتداءً من دماج في صعدة في العامين 2013 و 2014، وحتى عدن وبقيّة المحافظات الجنوبية منذ العام 2015، وفي تلك الحرب، وإلى جانب أنصار الإصلاح والمواطنين المستقلين الذين اضطروا إلى حمل السلاح "شكّلت الجماعات السلفية القوام الأساسي للقوى التي انخرطت في الحرب ضد الحوثيين، وبخاصة في مدينة عدن، وغدت تلك الجماعات الأكثر استقطاباً للمقاومين، وكذلك للدعم داخليا وخارجيا، وهو ما جعلها الحصان المأمول الذي انعقد عليه الرهان"⁽⁴⁴⁾، من قبل قوى التحالف ضد الحوثيين وحليفهم صالح.

(44) ماجد المذحجي، الحرب اليمنية: القوى السلفية تقلب الاصطفافات الجنوبية، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط: <http://cutt.us/G9k0B>

هاني بن بريك مفتاح السلفية الوظيفية:

بعد تحرير عدن ونظراً لحالة الفراغ الأمني التي تعاني منها، استمالت الإمارات فصيلاً من التيار السلفي، وهو فصيل ”هاني بن بريك“ الذي ينتمي إلى التيار المدخلي، وعملت على استقطاب أتباعه وألحقهم بمعسكرات أنشأتها وأشرفت عليها، وذلك لاستقطاب وتدريب عناصر شكلت منهم ما بات يُعرف بقوات الحزام الأمني، وقد حرصت الإمارات على أن يتم ذلك تحت إشراف القيادة العسكرية الإماراتية في عدن، وبعيدا عن السلطة الشرعية ووزارة الداخلية التابعة للحكومة اليمنية، على النحو الذي ذكرناه سالفاً.

أسندت الإمارات قيادة قوات الحزام الأمني إلى ”هاني بن بريك“ وضغطت باتجاه تعيينه عضواً في مجلس الوزراء، وبعد إقالته بقرار من الرئيس ”هادي“، أواخر أبريل/نيسان 2017، دفعت الإمارات بكل من الحراكيين والسلفيين الموالين لها، لتشكيل ما يُعرف بالمجلس الانتقالي الجنوبي، وتم اختيار ”هاني بن بريك“ نائباً لرئيس المجلس، أي الرجل الثاني بعد رئيس المجلس عيدروس الزبيدي.

أشارت تقارير حقوقية إلى أن قوات الحزام الأمني اقترفت الكثير من التجاوزات في حقوق الإنسان، ومارست انتهاكات تجاه الحريات العامة، فقد قامت بترحيل العمال البسطاء اللذين ينتمون إلى المحافظات الشمالية وخاصة محافظة تعز من مدينة عدن، وباشرت الكثير من التنكيل بالمخالفين لتيار

بن بريك، وبخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتوفر له مخزون من العداء المركب من كل من الإمارات والحراك الانفصالي، والتيار السلفي المدخلي، فقد تم مدهامة الكثير من مقراته وإحراق بعضها، واعتقال عدد كبير من أنصاره والمحسوبين عليه، ووضع المئات من المناوئين لتيار بن بريك في سجون سرية تشرف عليها القوات الإماراتية⁽⁴⁵⁾.

وبخلاف "هاني بن بريك" وتياره، لم يتوفر للسلفيين المعتدلين الحظوة ذاتها لدى الإماراتيين، مع أنه كان لهم (أي السلفيين المعتدلين) حضوراً معتبراً أثناء الحرب والمواجهة العسكرية مع الحوثيين، وأكثر من ذلك فقد تعرض من يمتلك منهم قبولاً شعبياً للاغتيال والتصفية الجسدية أو محاولات الاغتيال، وبخاصة أئمة المساجد والخطباء، وبصورة ممنهجة ومثيرة للحيرة والاستغراب، فقد أشارت تقارير متواترة إلى أنه منذ تحرير عدن وحتى يوليو/تموز 2018، تم اغتيال ما يقرب من (30) شخصاً من أئمة المساجد، فيما اضطّر البقية منهم إلى مغادرة عدن والمحافظات الجنوبية إلى مناطق أخرى داخل وخارج اليمن.

كما تشير تلك التقارير إلى قيام قوات الحزام الأمني بحملات اعتقال واسعة في صفوف التيار السلفي الذي لم يُعلن ولاءه للإمارات، وغالبا ما يتم تبرير تلك الحملات بدعاوى محاربة الإرهاب والجماعات المتشددة.

(45) تحقيق وكالة اسوشيتد برس عن السجون السرية 2018 <http://cutt.us/z97q5>

بالامكان الاطلاع على أحد تحقيقات الوكالة عن السجون السرية 2017 <http://cutt.us/Dqe9W>

وفي منتصف العام 2019، كشفت وثائق رسمية تسربت لوسائل الإعلام في عدن، عن محاضر تحقيقات النيابة العامة مع متهمين اعترفوا بقيامهم باغتيال الشيخ/ سمحان راوي، أحد أبرز رموز التيار السلفي، ومن قيادات المقاومة ضد الحوثيين، اغتاله مجهولون في يناير/كانون أول 2016، وأفادوا أنهم تلقوا التعليمات والدعم اللازم من هاني بن بريك وضابط إماراتي، كما أن حوادث الاغتيال التي طالت رموزاً دينية وخطباء مساجد وقيادات المقاومة تزامنت - في الغالب - مع حملات إعلامية شنتها صحف ومواقع ونشطاء موالون للإمارات، تهاجم خصوم أبوظبي عامة، ومنتسبي التيار السلفي المعتدل وحزب الإصلاح وغيرهما من التيارات السياسية، والفئات الاجتماعية التي طالما تعرضت لأعضائها لعمليات اغتيال واعتقالات واختطافات وملاحقات، وأحياناً لاقتحام المنازل ومداهمتها، وتلك ممارسات غدت سلوكاً يومياً تقوم به التشكيلات المسلحة التابعة لدولة الإمارات.

ج: تركة الرئيس صالح:

يعد حزب المؤتمر الشعبي العام الذراع السياسي لنظام الرئيس السابق "علي عبدالله صالح"، وهو ينتمي إلى طائفة الأحزاب السلطوية، التي يُنشئها الحاكم للقيام بوظائف محددة، ومع طول فترة حكم "علي عبدالله صالح" وتوسع شبكات النفع التي تمثل إسمنت الأحزاب السلطوية، وارتفاع حدة التنافس بين حزب المؤتمر وأحزاب المعارضة تحول هذا الحزب إلى ما يشبه التيار السياسي والاجتماعي الذي يقاوم التغيير، وينزع

إلى البقاء في السلطة، أو في العمل على العودة إليها.

يعود الود بين أنصار ”علي عبدالله صالح“ وحزب المؤتمر من جهة؛ ودولة الإمارات من جهة ثانية؛ إلى فترة حكم ”علي عبدالله صالح“؛ التي غلب عليها الطابع الإيجابي بينهما، وخاصة في السنوات الأخيرة من حكمه، حينما ارتفع التنافس بين حزب المؤتمر وتكتل أحزاب ”اللقاء المشترك“ المعارض، وهو التكتل الذي يقوده حزب الإصلاح، وهو ما أدى إلى زيادة التقارب بين ”علي عبدالله صالح“ و”الإمارات“.

ومع اندلاع الثورة الشبابية، وفي ظل تبني الإمارات لإيديولوجية معاداة الربيع العربي، انحازت أبوظبي بشكل أكبر لجهة ”علي عبدالله صالح“، لا سيما وأن قطر الخصم السياسي للإمارات كانت تدعم الأطراف المؤيدة للثورة.

حسم النفوذ السعودي الأمور لصالح التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية، واضطرت كل من الإمارات وقطر إلى المضي في الخط الذي حددته السعودية، وعند نقل السلطة تدخلت أبوظبي لتسهيل نقل أموال صالح وممتلكاته الثمينة إلى الإمارات حيث يمتلك استثمارات كبيرة، كما يوجد الكثير من أقاربه، بما فيهم نجله الأكبر أحمد علي عبدالله صالح الذي عين سفيراً لليمن لدى الإمارات، قبل أن يدرجه مجلس الأمن أواخر العام 2014، - إلى جانب والده وأبرز قيادات جماعة الحوثيين - ضمن الأشخاص المستحقين للعقوبات الأممية بصفتهم معرقلين للعملية السياسية في اليمن.

بعد انتقال السلطة إلى الرئيس "عبدربه منصور هادي" (2012) كانت الإمارات أكثر الأطراف دعماً لـ "علي عبدالله صالح" وحزبه في إطار مساعيها لإفشال ثورات الربيع، فقد نشطت في التنسيق بين "علي عبدالله صالح" والحوثيين لإقصاء حزب التجمع اليمني للإصلاح من السلطة، وثمة تواتر أنها كانت توفر الخطط والتمويل، بما يضمن إفشال سلطة "عبدربه منصور هادي" وحكومة الوفاق التي تشكلت أواخر العام 2011 بموجب المبادرة الخليجية، وعودة "علي عبدالله صالح" إلى السلطة من جديد.

وبعد سيطرة الحوثيين على السلطة أواخر العام 2014، انضمت الإمارات إلى جانب السعودية في تبني خيار العمل العسكري تحت مظلة التحالف العربي، لكنها ظلت مدفوعة برؤيتها في تقويض وإنهاء كل ماله صلة بثورات الربيع، ولهذا حافظت على خطوط التواصل مع "علي عبدالله صالح"، رغم كونه أحد الطرفين المستهدفين من عملية التدخل العسكري إلى جانب الحوثيين، وانتهجت سياسة تسير في خطين متوازيين: عدم تمكين حزب الإصلاح - أبرز القوى السياسية المناهضة للحوثيين - من تحقيق أي مكاسب سياسية أو عسكرية من خلال مشاركته في الحرب ضد جماعة الحوثي وصالح، وإسناد الشرعية ودول التحالف، وضرب القدرات العسكرية للحوثيين، وتوفير الظروف المناسبة لخيار عودة "علي عبدالله صالح" وحزبه المؤتمر الشعبي العام إلى السلطة.

وهناك من يرى أن الإمارات حاولت مرارا إقناع السعودية بأن خيار التقارب مع "علي عبدالله صالح" وعائلته، هو الخيار الأكثر فاعلية في القضاء على الحوثيين، وضمن الاستقرار في اليمن في مرحلة ما بعد الحرب، وعلى الأرجح أنه كانت هناك ثمة تفاهات بين الطرفين لترتيب دور ما لـ"علي عبدالله صالح" في القضاء على الحوثيين، وبشكل أكبر فيما بعد ذلك؛ لكنه قُتل عندما حاول تبديل ولاءه ضد الحوثيين في ديسمبر/كانون الأول 2017م، وتوجهت الإمارات إلى نجل شقيقه طارق صالح؛ الذي فرَّ خارج صنعاء بعد مقتل عمه، وأسس قوات جديدة تدعمها أبوظبي، تتمركز في الساحل الغربي للبلاد.

وقد ساهمت العلاقة الغامضة بين "علي عبدالله صالح" والإمارات في تصاعد التوتر بين "علي عبدالله صالح" من جهة وجماعة الحوثيين من جهة ثانية، وكانت الأخيرة تنظر بعين الريبة والقلق إلى العلاقة التي تجمع "علي عبدالله صالح" والإمارات.

شهد العام 2017 جموداً في الحوار بين الحوثيين والسعودية، بعد أن كانت مشاورات خلفية بين الطرفين تمت خلال (2016)، وبدأ أن الرياض قد أوصدت باب الحوار معهم، وأنها قد سلمت الملف اليمني برمته للإمارات، التي ساعدتها الظروف في فرض رؤيتها السياسية تجاه الأوضاع في اليمن - من خلال الإجراءات على الأرض - بالعمل على إضعاف سلطة الحكومة الشرعية والرئيس "عبدربه منصور هادي"، ودعم القوى المناوئة له، وعدم تمكين سلطته في المحافظات المحررة، والتضييق

على حزب الإصلاح، ومنع القوى القريبة منه من تحقيق أي نصر على الأرض، وبخاصة في محافظة تعز.

وفي النصف الثاني من العام نفسه سعت الإمارات لفرض مبادرة سياسية تنهي الحرب في اليمن تقوم على إنهاء الدور السياسي للرئيس "عبدربه منصور هادي"، وتمكين القوى المتواجدة في صنعاء وخصوصاً المؤتمر الشعبي بقيادة "علي عبدالله صالح" من لعب دور مهم في المرحلة الانتقالية التي تعقب إنهاء الحرب.

في تلك الأثناء شعر الحوثيون بتنامي التنسيق بين "علي صالح" والإمارات، وهو ما أدى إلى تصاعد خلافهم معه، فقد أثارت الاتصالات بين بعض قيادات المؤتمر الشعبي العام ودولة الإمارات توجس الحوثيين، ومعه اتجهوا إلى فرض حصار غير معلن على "علي عبدالله صالح" وعدد من القيادات المؤتمرية، ومنعهم من التواصل مع الأطراف الخارجية، ووضعوا بيوتهم ووسائل تواصلهم تحت المراقبة الدائمة، ورغم ذلك ظل الحوثيون يشكون أن كلا من: أمين عام المؤتمر "عارف الزوكا" والأمين المساعد "ياسر العواضي" و"طارق محمد عبدالله صالح" يقودون خطة للتصعيد ضدهم بدعم من الإمارات.

اتهم الحوثيون الإمارات بأنها دفعت "علي عبدالله صالح" لقتالهم في أحياء العاصمة صنعاء في ديسمبر/كانون الأول 2017، وردا على ذلك أعلنوا إطلاق صاروخ باليستي باتجاه المفاعل النووي في أبو ظبي، وأن هذا

جاء كرد على دور الإمارات في القتال في صنعاء (نفت أبوظبي إستهداف المفاعل)، بعد اشتباكات دامية مطلع ديسمبر/كانون الأول 2017 قُتل علي عبدالله صالح وعارف الزوكا (الأمين العام لحزب المؤتمر)، وصرح الناطق الرسمي باسم الحوثيين بأن الإمارات هي من أوصلت الرئيس السابق للموت.

وبعد مقتل ”علي عبدالله صالح“ ظهر ما يشير إلى أن الإمارات في حال اضطرار لتغيير موقفها من حزب الإصلاح، ومما عكس ذلك اللقاء العلني بين ولي عهد أبوظبي الشيخ ”محمد بن زايد“ وقيادات من حزب الإصلاح بحضور ولي العهد السعودي الأمير ”محمد بن سلمان“، ويبدو أن السعودية حاولت إقناع الإمارات بالقبول بخيار التحالف مع الإصلاح، غير أن سلوك الإمارات بعد ذلك يشير إلى فشل تلك الجهود، إذ بدا أن الطابع العدائي هو السائد في سلوك أبوظبي تجاه حزب الإصلاح، وبخلاف ذلك اتجهت قيادة أبوظبي لتفعيل دور ”عائلة صالح“ من خلال محاولة الدفع بـ ”أحمد علي“ -نجل صالح المقيم في الإمارات والمشمول بقائمة العقوبات الدولية- للعب دور سياسي، وعندما لم تلق تجاوبا، تحولت إلى ”طارق صالح“ - نجل شقيق صالح- الذي تمكن من الخروج من صنعاء، وكان أول ظهور له في محافظة شبوة تحت حراسة إماراتية عقب مقتل علي عبدالله صالح والقيادي المؤتمري عارف الزوكا الذي ينتمي للمحافظة نفسها، وانتقل بعد ذلك إلى عدن، وهناك تم افتتاح معسكرات لاستقبال انصار ”طارق صالح“ في الجيش،- إضافة

إلى عدن افتتح "طارق صالح" - بدعم إماراتي - معسكرات تدريب في شبوة وأخرى في "قاعدة الإمارات" بميناء عصب في ارتيريا- وتم نقله إلى الساحل الغربي ليشارك في المعارك الدائرة هناك ضد جماعة الحوثيين. وبخلاف الخطاب الإعلامي لأنصار "علي عبدالله صالح" وحزب المؤتمر تجاه الإمارات عندما كانوا تحت ضغط الحوثيين، يُعد أنصار علي عبدالله صالح من الأطراف السياسية والاجتماعية التي ترحب بدور تدخلها للإمارات العربية المتحدة في اليمن بحكم أنهم من سيستفيد من هذا الدور، ومن ثم - وإن بدرجة أقل - فهم يمثلون أحد الروافع السياسية لهذا الدور.

وغالبا ما يدافعون عن الدور الإماراتي، فعندما تصاعدت الأزمة بين الحكومة الشرعية والإمارات حول جزيرة سقطرى؛ كان أداء نشطاء حزب "علي عبدالله صالح" في وسائل التواصل الاجتماعي أكثر ميلا إلى جانب الإمارات، وكان الكثير منهم ينتقد بصورة مبطنة أو علنية موقف الحكومة المعارض للتدخل الإماراتي، كما يتصدى الكثير منهم لأي طرف ينتقد الإمارات أو يعارض سلوكها التدخلية، وغالبا ما يشن "أنصار صالح" حملات إعلامية تجاه المناوئين لسياسات أبوظبي في اليمن؛ بحجة أنهم أتباع قطر، أو من الواقعيين تحت تأثير سياسات تركيا، ومن أعضاء الإخوان المسلمين.

ومن المرجح أن يتزايد التماهي في المستقبل بين "أنصار صالح" والإمارات، وبخاصة في المراحل التي يتراجع فيها العمل العسكري ويحضر فيها العمل السياسي، إذ من المتوقع أن تتكثف جهود الإمارات لإحياء حزب المؤتمر تحت قيادة فرد من عائلة "صالح" أو المتعصبين لخطه السياسي.

وهكذا فإن وجود أطراف محلية تابعة للإمارات ومرتبطة بها، يساهم في توفير بيئة قابلة بوجود الإمارات ودورها المنحرف عن الأهداف المعلنة للتحالف العربي، ما دام يتفق مع أهدافها الخاصة، أو يؤمن لها مصالح مادية ومعنوية، وتكون هذه القوى بمثابة الرافعة المحلية للوجود الإماراتي والمدافعة عنه، على النحو الذي مثله التيار الانفصالي وفصيل محدد داخل التيار السلفي، وبصورة أقل الموالين للرئيس السابق في المؤتمر الشعبي العام.

وبخلاف ذلك، تضيق المساحة أمام إمكانية انحراف الدور الإماراتي وحتى حول وجوده، في حال عدم توفر قوى اجتماعية وسياسية تابعة له، كما هو الحال في محافظة المهرة، التي تتسم بتواجد محدود لفصائل الحراك المطالبة بالانفصال، والتيار السلفي الجامي (المدخلي)، فالمهرة لم تكن مكانا مرحبا بالوجود الإماراتي، ولم تسمح بأي دور عسكري للإمارات فيها، على الرغم من حرص الإمارات الكبير على التواجد في هذه المحافظة، لأسباب تتصل بمحاولة تطويق خصمها التقليدي سلطنة عمان، وتوسلها بالعمل الإنساني والتنموي وتدريب قوات أمنية، إلا أنها في الأخير فشلت في التواجد في هذه المحافظة، بفعل ضعف وجود قوى

محلية تابعة لها ومختربة من قبلها، ووجود نفوذ عماني قوي يعارض أي دور للإمارات فيها.

ونفس الأمر وإن بشكل مختلف في محافظة مأرب، حيث تسيطر الحكومة الشرعية، فعلى الرغم من اندفاع الإمارات وحرصها على التواجد في هذه المحافظة، إلا أن ممارساتها القائمة على التدخل في كل شيء، والتعامل مع القوات اليمنية والمجتمع المحلي كتابعين، قبول برفض وتذمر ومقاومة من الجيش الوطني والقوى المحلية الذين يرفضون التبعية والاختراق، ويصرون على التعامل الندي مع الإمارات ودول التحالف، وقد انتهى الأمر بانسحاب القوات العسكرية الإماراتية من تلك المحافظة، بعد تعرضها لصاروخ أطلقه انصار صالح وأدى إلى مقتل عدد كبير منهم، وأبقت على تواجد بسيط لتدريب قوات تتبع الجيش الوطني في صرواح جنوب مأرب، انسحب هو الآخر في وقت لاحق.

وهذا يعني أنه حيثما توجد قوى محلية تابعة للإمارات ومرتبطة بها، ولها نفوذ وانتشار على الأرض، يتوافر للدور الإماراتي واحد من أهم مرتكزات وجوده، حتى وإن كان متصادما مع مصالح اليمن، وفي حال ضعف مثل تلك القوى؛ تتولد مقاومة مجتمعية للانحراف في سلوك الإمارات، وقد يمتد الأمر إلى رفض وجودها العسكري برمته.

ثالثاً: مرتكز النفوذ الذاتي:

أ/ القوة الخشنة "العسكرية والأمنية":

يستند النفوذ الإماراتي في جنوب اليمن كذلك على الطريقة التي شاركت بها في عملية التدخل العسكري التي تقودها قوات التحالف العربي، فقد قررت أبوظبي مشاركة قواتها في العمليات العسكرية البرية داخل الحدود اليمنية، سواء أثناء تحرير مدينة عدن وعدد من المحافظات الجنوبية، أو أثناء تحرير أجزاء واسعة من محافظة مأرب، وخلال العمليات العسكرية في الساحل الغربي انطلاقاً من "ذوباب" وصولاً إلى مدينة الحديدة.

وما يتبع ذلك من تواجد على الأرض من خلال إنشاء مقرات للقيادة العسكرية في عدن وحضرموت وذوباب والمخا، والقيام بمهام التخطيط للعمليات العسكرية والإشراف على تنفيذها، وإنشاء معسكرات للتدريب للقوى المحلية التابعة، وإدارة غرفة عمليات والتحكم في نشر النقاط الأمنية وإعادة تموضعها.

في مقابل ذلك اعتمدت السعودية طريقة مختلفة للمشاركة في العمليات العسكرية، تقوم على "إعطاء الأمن الحدودي الأولوية، وتقديمه على القيام بمجازفة عسكرية للفوز في الحرب"⁽⁴⁶⁾، أي أنها تقوم على التركيز على حماية الحدود الجنوبية للمملكة، والتعامل الحذر فيما يتصل بالمشاركة في المعارك على الأرض داخل الحدود اليمنية، والتعويل بدلا عن ذلك على

(46) نيل بارترينك، رغبة الإمارات في التصدي لإيران وممارسة أقصى حد من التأثير في الشؤون الداخلية السعودية تدفع بها نحو الاستمرار في التدخل في اليمن، حيث لا تلتقي مصالحها دائما مع المصالح السعودية، على موقع كارنيجي، على الرابط: <http://cutt.us/HoS2z>

مهاجمة التجمعات العسكرية للحوثيين داخل اليمن من خلال الطائرات الحربية.

هذه الطريقة في المشاركة في العملية العسكرية؛ منحت الإمارات نفوذاً في جنوب اليمن والساحل الغربي لتواجدها الميداني، وجعلتهم الطرف الخارجي الوحيد المتحكم في تلك المناطق، وخلقت لديهم انطباعات مفاده أنهم القوة الأساسية في عملية التدخل العسكري في اليمن، ”وأوجدت لديهم غلبة ظن بأن القوات البرية السعودية غير مستعدة لعبور الحدود اليمنية إلا بأعداد محدودة، ولهدف أوحده هو الدفاع عن الأراضي السعودية، وفي أنها غير مستعدة للقيام بذلك من أجل المساعدة في القتال الذي يُفترض أن يكون مشتركاً ضد الحوثيين“⁽⁴⁷⁾.

وفي موضوع ذي صلة، فإن مشاركة القوات الإماراتية في المعارك، وتواجدها على الأرض جعلها تدفع كلفة من القتلى والجرحى الذين قضوا في تلك المعارك، وبلغ عدد القتلى من القوات الإماراتية في اليمن حتى يونيو/ حزيران 2018، (97) جندياً بينهم ضباط⁽⁴⁸⁾، ومعهم عشرات الجرحى، وهذا الوضع منح الإمارات واحدة من ذرائع انحراف دورها في اليمن وخروجه عن مساره المفترض، إذ غالباً ما تتذرع بأنها تقاوم على الأرض وأنها قدمت الكثير من الشهداء، وأن كل ذلك يتيح لها التدخل على النحو الذي تراه.

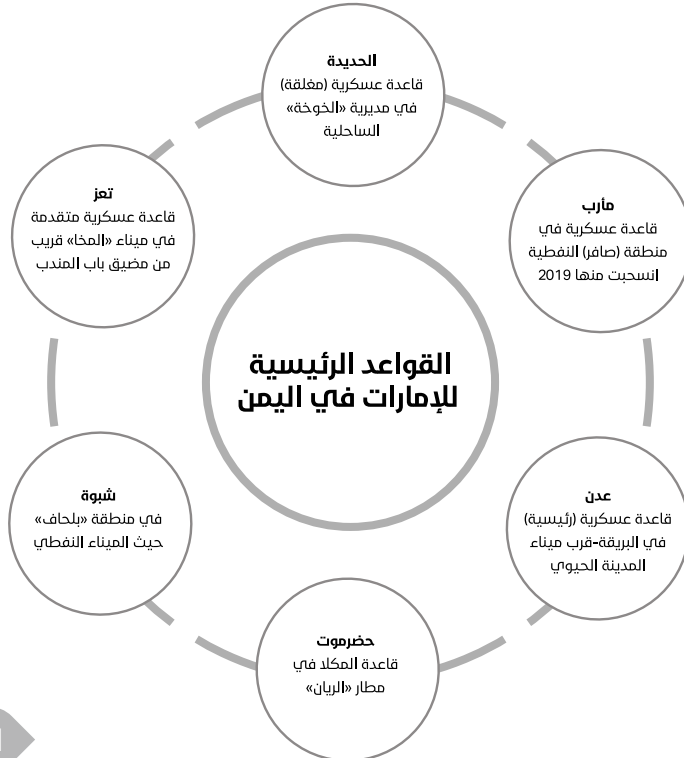
(47) المرجع السابق.

(48) حسب إحصائية لوحدة الرصد في مركز أبعاد للبحوث والدراسات، وهذه إحصائية رسمية حسب إعلان وكالة الأنباء الإماراتية (وام) للفترة بين مارس/آذار 2015 وحتى يونيو/حزيران 2018، وتشير تقديرات غير رسمية إلى أعلى من هذا الرقم بكثير، وتعلن الإمارات فقط عن القتلى دون إعلان عن الجرحى. يمكن الإشارة إلى مقابلة نجل حاكم إمارة الفجيرة مع صحيفة نيويورك تايمز والتي تحدث فيها بعد انشقاقه إلى قطر أن الأرقام أعلى بكثير 2018/world/middleeast/14/07/https://www.nytimes.com/emirati-prince-qatar-defects.html

كما أن هذا الموضوع شكل إحدى اللافئات التي ترفعها الإمارات والقوى المحلية التابعة لها في وجه كل من ينتقد سلوكها ويعارض وجودها في اليمن، من خلال الادعاء بأنه يغمط دورها في العمليات العسكرية على الأرض، ويجحد تضحياتها الكبيرة.

لذلك قامت الإمارات بإنشاء قواعد عسكرية عديدة في اليمن؛ لإدارة نفوذها وقواتها، وينحصر وجود تلك القواعد بالقرب من الموانئ الاستراتيجية، وتحارب تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب وتنظيم "الدولة الإسلامية" لطردهم فقط من تلك المواقع الاستراتيجية وتأمين البلدات المجاورة.

الشكل رقم (2) يوضح أبرز القواعد العسكرية التي يديرها إماراتيون في اليمن.



يكن أولوية لدى قيادة أبوظبي، فقد منعت الإمارات وحلفاؤها من فصائل الحراك الجنوبي والسلفيين تقدم القوات باتجاه تحرير أجزاء من محافظة لحج ومحافظة تعز المتاخمة لها بحجة عدم تجاوز حدود ما كان يسمى الشطر الجنوبي، وللوجود المعترف للإصلاح في المقاومة الشعبية في تعز. واتجهت بالعمليات العسكرية نحو محافظات أبين وحضرموت وشبوة، ومع أهمية القضاء على جيوب تواجد القاعدة والتنظيمات المتشددة في تلك المناطق؛ إلا أن دوافع الإمارات الحقيقية هي التسويق لنفسها والدعاية الإعلامية لدورها المحوري في محاربة الإرهاب في اليمن، وإثبات جدارتها للقيام بهذا الدور أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الغربية.

وبإعادة النظر في الواقع فإن تسويق الإمارات لنفسها كدعاية إعلامية بكونها تكافح الإرهاب، يظهر كمتغير ثانوي مقابل ما تحاول الحصول عليه في البلاد بالسيطرة على القطاعات الحيوية، وتقديم الخدمات، وهذا التوجه الجديد لأبوظبي يأتي لتعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية مع انهيار أسعار النفط، وفي إطار ذلك يمكن الإشارة إلى التالي:

تداولت أنباء عن قيام "خالد بحاح" نائب الرئيس اليمني السابق - الذي أقيلاً لاحقاً (2016) - بمحاولة تأجير "جزيرة سقطرى" للإمارات على مدى (100) عام⁽⁴⁹⁾، نفى "بحاح" هذه الأنباء⁽⁵⁰⁾ لاحقاً، لكن تلك

(49) هل استولت الإمارات على سقطرى.. أم استأجرتها؟ - مُسند للأنباء <http://mosnad.com/news.php?id=8543>

(50) حقيقة "عقد إيجار سقطرى" ... أهم أهداف وجود الإمارات في اليمن - Sputnik Arabic https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201805101032242792

الأصوات المسموعة تكررت مع أزمة الحكومة اليمنية مع الإمارات في الجزيرة (2018)، وغضب المسؤولون الإماراتيون من زيارة الحكومة اليمنية للجزيرة.

احتكار بيع النفط لليمن بالقوة: في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، أقال هادي مدير شركة النفط الوطنية فرع عدن - موالٍ للإمارات - عبد السلام حُميد، على خلفية تورطه في توقيع عقد مع شركة إماراتية يمنحها احتكار واردات النفط، وهي الاتفاقية التي أعلنت الحكومة عن إلغائها، ثمّ قام عيدروس الزبيدي بنفس الطريقة، بعد إعلان الحكومة السماح باستيراد المشتقات النفطية؛ لكن تشتريها شركة النفط، وتسلم قيمتها بالعملة المحلية في (يناير/ كانون الثاني 2017)، ولم تُقدّم أي شركة عرضاً خلال أربعة أشهر حتى حاول عيدروس الزبيدي (رئيس المجلس الانتقالي ومحافظ عدن السابق) توقيع عقد مع شركة إماراتية اتبعها ”هادي“ بإقالته في ابريل/ نيسان⁽⁵¹⁾ 2017، تعتمد شركة النفط اليمنية على شركة ”عرب غلف“ التابعة لرجل الأعمال اليمني ”أحمد العيسي“، وتقبل شركته استلام المبالغ المالية بالعملة المحلية (الريال) وليس الدولار.

الأمر ذاته في حضرموت حيث أعلن محافظها الموالي لأبوظبي (أحمد بن بريك) في ”ابريل/ نيسان 2017“ عن مشروع مصفاة نفطية وعزم السلطة

(51) احتكار بالقوة... ممارسات إماراتية للسيطرة على القطاعات الحيوية في اليمن/ 13 سبتمبر 2017/ العربي الجديد/ <https://goo.gl/ycBiR5>

المحلية استيراد النفط من شركة "بلص قروب" الإماراتية⁽⁵²⁾، وفي يونيو/ حزيران 2017 أقال الرئيس هادي أحمد بن بريك من منصبه، كما أقال مدير شركة النفط في حضرموت.

احتكار قطاع الانترنت والاتصالات: رفضت الحكومة اليمنية ضغوط متزايدة فرضتها الإمارات للحصول على ترخيص من أجل تشغيل شركتي هاتف نقال وإنترنت⁽⁵³⁾ واحتكارها، وهو ما أدى إلى معارضة شديدة من الحكومة اليمنية، وقامت بالفعل بفتح تلك الشركات في جزيرة سقطرى، إلى جانب شركة كهرباء، ويتحمل سكان الجزيرة الفقراء تعريفة باهظة⁽⁵⁴⁾.

المطارات والموانئ: تسيطر الإمارات رسمياً على مطارات: "عدن/الريان- المكلا/ سيئون" عبر القوات الموالية لها، ويمنع أي هبوط دون تصريح رسمي من المسؤول الإماراتي، كما تحتكر الإمارات رحلات الطيران إلى جزيرة سقطرى، وتقوم بحملات تسويق وسياحة لشركات إماراتية، وتمنع أبوظبي أي طائرة أخرى لا تحجز عبر مطاراتها أو شركات السياحة فيها⁽⁵⁵⁾، وحتى مايو/أيار 2018 كانت الإمارات تُدير الجزيرة بشكل رسمي، وتملك حاكماً إماراتياً عليها (أبو مبارك المزروعى)، وترفض الحكومة اليمنية منح "موانئ دبي العالمية" السيطرة على ميناء عدن بسبب التاريخ القاتم للشركة

(52) المحافظ ابن بريك يعلن عن مشروع مصفاة نفطية ونية السلطة المحلية استيراد النفط من الامارات -يمنات- <http://287490/04/yemenat.net/2017>

(53) تصريح فهمي الباحث، رئيس جمعية الإنترنت اليمنية، العربي الجديد "احتكار القوة" مصدر سابق.

(54) العربي الجديد، مصدر سابق، "احتكار القوة".

(55) رحلات الطيران الإماراتية إلى جزيرة سقطرى تثير جدلاً إعلامياً واسعاً في اليمن/أحمد الأغبري/2017/4/7 <http://www.alquds.co.uk/?p=700378>

الإماراتية التي أدت إلى تراجع عمل الميناء بشكل كبير، قبل أن تلغي حكومة الوفاق (2012) العقد، كما تسيطر الإمارات على الموانئ الأخرى (المكلا/ المخا) إلى جانب التحكم بميناء عدن، أما الموانئ النفطية مثل (الشحر- بحضرموت) و(بلحاف- بشبوة) فتخضع لنفوذ كامل من القوات الإماراتية.

قطاع النفط والغاز: قامت أبوظبي بعملية عسكرية في محافظة شبوة في عام 2017، تهدف لتأمين أنابيب النفط والغاز في المحافظة، التي تعد من أكبر المحافظات اليمنية بإنتاج الغاز، والاستحواذ عليها لصالح ”شركة دوف“ الإماراتية، التي كانت تتمتع بحق امتياز إنتاج النفط بقطاع (53) في حضرموت؛ العملية التي نفذتها النخبة الشبوانية تسببت بنشوء أزمة غير معلنة مع السعودية، لتتم معالجة الأمر عن طريق عقد اتفاق بين وزير النفط في حكومة عبدربه منصور هادي ومسؤولين في شركة أرامكو السعودية، لإحلال أرامكو بدلا من عدد من الشركات النفطية الأجنبية، التي غادرت اليمن منذ بداية الحرب في قطاع مأرب والجوف (شرق)⁽⁵⁶⁾، إلى جانب ذلك سيطرت الإمارات أيضاً على ميناء النشمة النفطي في مديرية رضوم في شبوة، حيث توجد فيه خمسة خزانات سعة كلٍّ منها 126 ألف برميل، لاحقا أصبح تحت سيطرة الحكومة، فيما تبقت القوات الإماراتية داخل منشأة بلحاف الغازية، معرقة لاعادة تصدير الغاز الطبيعي .

(56) الخلافات تتصاعد على إدارة حقول النفط والغاز باليمن -مأرب برس- <https://marebpress.net/nprint.php?lng=arabic&sid=130128>

في مارس/آذر 2018 أعلنت الحكومة اليمنية بدء تصدير النفط عبر شركة نمساوية ((OMV من محافظة شبوة شرقي البلاد، بعد أن منعت أبوظبي خلال الأعوام الثلاثة الماضية (2016-2018) تصدير النفط الخام من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وبالعودة إلى موقع الشركة النمساوية؛ يتبين أن شركة الاستثمارات البترولية الدولية (IPIC) المملوكة لحكومة أبوظبي تستحوذ على 24.9% من الشركة النمساوية⁽⁵⁷⁾، ومع ذلك استمرت أبوظبي في حظر الحكومة اليمنية من تصدير النفط والغاز للحصول على عوائد بالعملة الصعبة، لأهدافٍ سياسية تدفع نحو عدم تمكين الحكومة اليمنية من الحصول على مصادر دخل لإنعاش الاقتصاد.

ولهذا حرصت أبوظبي على الانفراد بهذا الملف، بدءًا من تشكيل قوات الحزام الأمني في عدن ولحج وأبين، وقوات النخبة في حضرموت وشبوة، وتحويل تلك القوات إلى أدوات بيدها وحدها، لتحريكها وفق أجندتها الخاصة، وسياساتها تجاه الملف، ومرورا بالتخطيط والإشراف على العمليات الأمنية التي تنفذها من خلال قوات الحزام الأمني، وبالاشتراك في بعض الحالات مع المخابرات الأمريكية وربما القوات الأمريكية أيضا، مع الحرص التام على عدم إشراك الجيش الوطني وأجهزة الأمن والسلطة الشرعية في تلك العمليات، وحتى بدون مشاركة معلنة من قبل السعودية ودول التحالف العربي.

(57) الموقع الإلكتروني للشركة النمساوية <http://www.omv.com/portal/generic-list/display?lang=en> &contentId=125573653983063

كل ذلك من أجل أن تظهر بأنها الطرف الوحيد المُتحمس لمحاربة الإرهاب والقضاء على الجماعات المتطرفة في اليمن، وأنها تقوم بذلك نيابة عن المجتمع الدولي، الذي عليه أن يعض الطرف عن أي تجاوزات تقوم بها الإمارات في حق اليمن ووحدته وسلطته الشرعية، وكذلك ما تقوم به من انتهاكات لحقوق الإنسان في عدد من المحافظات، في مقابل دورها المزعوم في محاربة الإرهاب، فالإمارات تدرك أن أي جهد تقوم به في محاربة الإرهاب سيجعل منها حليفا إقليميا للدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتابها هواجس القلق والريبة تجاه وجود التنظيمات المتشددة في اليمن.

حققت الإمارات نجاحات جزئية في القضاء على بعض الجيوب التي كان ينتشر بها أفراد ينتمون إلى تنظيمات متشددة في عدن، وفي إخراج تنظيم القاعدة من مدينة المكلا في إبريل/نيسان 2016، بعدما سيطر عليها لمدة عام، وساهمت في استعادة السيطرة على منطقة عزان التابعة لمحافظة شبوة في أغسطس/آب 2017، والمناطق الريفية الداخلية في محافظات حضرموت وشبوة وأبين، وساندت في فبراير/شباط 2018 عملية ”الفصل“ لبسط الأمن في حدود حضرموت مع شبوة، حيث تقع محطة بلحاف التي يصدر منها الغاز المسال، وفي فبراير/شباط 2018 أيضا دعمت الإمارات عملية ”السيف الحاسم“ لاستعادة السيطرة على مديرية الصعيد بمحافظة شبوة⁽⁵⁸⁾.

(58) إيونورا أردماني، تشابك المصالح الأمنية والاقتصادية للإمارات في اليمن، على الرابط: <http://cutt.us/aQfQC>

وقد أثمرت تلك الجهود في طرد تنظيم القاعدة من بعض المناطق، وتقييد حركة أنصاره في مناطق أخرى، غير أن الإجراءات التي تعاملت بها الإمارات مع هذا الملف تنطلق من منطلقات خاطئة تخدم الإرهاب، خاصة في الأجلين المتوسط والبعيد أكثر من أن تضره، فدعم الإمارات لخيار الانفصال ومحاولة فرضه بالقوة في المحافظات الجنوبية؛ سيخلق مصدراً جديداً لصراع ممتد ومركب في اليمن والمنطقة، وسيوجد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ويوفر بيئة مناسبة لحضور وتمدد تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات المتشددة، وبخاصة في الجنوب الذي قد يعاني بشكل أكبر من الصراعات وعدم الاستقرار؛ بسبب الانقسامات السياسية والاجتماعية والتاريخية بين نخبة السياسية وقواه الاجتماعية، وقد ينتهي به الأمر تحت قبضة القاعدة والتنظيمات المتشددة.

كما أن إقصاء السلطة الرسمية من المشاركة في التعامل مع ملف الإرهاب، والاعتماد على كيانات موازية وقوات مقاتلة بالوكالة، أو مرتزقة يعملون بالأجر اليومي، يُفقد الحماس المجتمعي، ويحيل قضية محاربة الإرهاب إلى قضية خلافية تخضع للمزايدات السياسية، وهي تتطلب تعاملًا من منظور وطني وتحت سلطة الدولة، ولا يجدي التعامل معها من منظور خاص أو بدافع خارجي.

وبتعبير آخر لوزير الداخلية اليمنية أحمد الميسري، ”فإن الأدوات التي تستخدم في عدن لمكافحة الإرهاب هي أدوات غير صحيحة، لأن الجهات المخولة لمكافحة الإرهاب هي جهاز الأمن القومي والأمن

السياسي بالشراكة التنفيذية مع وزارة الداخلية، وما يجري الآن مجموعة من غير المدربين توكل لهم المهام من التحالف، ويقومون بمداهمات عشوائية قد لا تؤدي إلى أي نتيجة⁽⁵⁹⁾.

ويلاحظ أيضاً أن السياسات التي تتبعها الإمارات في التعامل مع ملف الإرهاب في الجنوب تتسم بحضور التوظيف السياسي الكثيف، باستغلال الحرب على الإرهاب للتنكيل بالأطراف اليمنية التي تختلف مع أبوظبي في الرؤية السياسية، أو تنتقد سلوك الإمارات وانحراف دورها في اليمن، من خلال اتهام تلك الأطراف بالإرهاب وإقحامها في السجون والمعتقلات، وتعرضها لصنوف من التعذيب، بحسب ما تشير إلى ذلك تقارير المنظمات الدولية الإنسانية.

كما أن هناك من يرى أن السياسات التي تتعامل بها الإمارات مع موضوع الإرهاب تفتقد إلى المصدقية، وهو ما يحيلها إلى أعمال دعائية ويجعلها محدودة الأثر في الواقع، إذ لا يستقيم أن تحارب الإمارات التنظيمات المتطرفة في ايمن وشبوة وحضرموت، وتقدم الدعم والرعاية للجماعات ذاتها في محافظات ومناطق أخرى، كما هو الحال في محافظة تعز، من خلال دعمها لجماعة القيادي السلفي عبده فارح المعروف ب(أبو العباس) على سبيل المثال، فقد استمرت الإمارات في الدعم العلني له وأنصاره المنضويين تحت لافتة (كتائب أبو العباس)، بكل الإمكانيات المالية والمادية والإعلامية، وأدرجته الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر/تشرين

(59) وزير الداخلية اليمني لا يستطيع دخول عدن دون إذن من هذه الدولة: <http://cutt.us/DPkrm>

الأول 2017 في قائمة الإرهابيين، وتبعتها دول الخليج العربي بما فيها الإمارات التي أبقته على دعمه لكن بشكل سري، ومعه دعم قيادات من تنظيم "القاعدة" بعد وضع "أبو العباس" في القائمة - كما أشار تحقيق صحفي لوكالة أسوشيتد برس⁽⁶⁰⁾.

ب/ القوة الناعمة "العمل الإنساني والتنموي":

بعد القوة الخشنة المتمثلة في التواجد العسكري والأمني، يستند النفوذ الإماراتي في اليمن إلى ما تقوم به من أعمال إنسانية وخدمية وتنموية، في ظل احتياجات حقيقية وملحة من قبل المجتمع اليمني التي فاقمت الحرب - تجاوزت خمس سنوات - من تلك الاحتياجات من ناحية، ووجود فائض من الموارد والثروة لدى الجانب الإماراتي من ناحية ثانية، وهو ما يكسب الأدوات الإنسانية والإغاثية والتنموية تأثيرا كبيرا في الواقع، ويجعل منها مرتكزا مهما للدور الإماراتي في اليمن.

ومع أن جانبا من أعمال الإغاثة والإنسانية وتوفير مستلزمات الإيواء والتطبيب وإعادة الإعمار التي تقوم بها أبوظبي في جنوب وغرب اليمن لا يخلو من دوافع إنسانية، إلا أنه غالبا ما يتم توظيفها في إطار يجعلها خادمة للنفوذ السياسي والعسكري الإماراتي وممهدة له.

كثفت الإمارات من أنشطتها الإنسانية والتنموية، وتلك المتصلة بإعادة إعمار المؤسسات وتأهيلها بعد دخولها عدن مباشرة، وكان الهدف هو

AP Investigation: US allies, al-Qaida battle rebels in Yemen, <http://cutt.us/suJKs> (60)

بناء صورة نمطية إيجابية عن الإمارات لدى سكان مدينة عدن، في إطار الحملات الإعلامية التي كانت ترافق تلك الأنشطة، تحت عنوان ”شكراً إمارات الخير“، واتضح فيما بعد أن الأنشطة الإنسانية والتنمية كانت مقدمة للسيطرة الكاملة على المدينة، وممارسة النفوذ الكامل عليها، فقد باتت الإمارات هي الطرف الوحيد الأمر الناهي في عدن.

وحدث الأمر نفسه في أرخبيل سقطرى، فقد كان العمل الإنساني هو الممهّد والمدخل الرئيسي للسيطرة على الأرخبيل سياسياً ثم عسكرياً، ومع أن الوجود الإماراتي في الأرخبيل يعود إلى فترة حكم الرئيس السابق ”علي صالح“؛ إلا أنه تعزز بعد تعرض الجزيرة لإعصاري ”شابالا“ و”ميغ“ في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، اللذين أحدثا دماراً هائلاً في بنيتها التحتية، وكان تركيز الجهود الإماراتية في البداية على إعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرها الإعصاران، وتطوير المرافق والخدمات العامة بما فيها الاتصالات وقطاع السياحة، وتدريب وحدات أمنية، والعمل على كسب ولاء القيادة الاجتماعية والرسمية، عوامل ساعدت الإمارات في الأخير على إحكام قبضتها السياسية على الجزيرة.

وتلا ذلك مرحلة ثانية، أطلقت فيها الإمارات يدها في كل ما يتصل بالجزيرة ومنها أنشطة وأعمال ترقى إلى أعمال سيادية، مثل شراء الأراضي وإدارة المرافق الحكومية، وبناء منشآت خاصة، وإدارة الجزيرة وكأنها الإمارة الثامنة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أما المرحلة الثالثة فقد وصل الأمر فيها إلى القيام بإجراءات عسكرية فجأة، تهدف إلى ما وصفه بيان للأحزاب اليمنية المساندة للشرعية باحتلال الجزيرة، وطرد الحكومة الشرعية منها، ففي أثناء زيارة رئيس الوزراء اليمني "أحمد عبيد بن دغر" وفريق حكومي للجزيرة في مايو/أيار 2018، شهد اليوم الثالث من الزيارة "وصول طائرة عسكرية إماراتية تحمل عربتين مدرعتين وأكثر من خمسين جندياً إماراتياً، تلتها على الفور طائرتان تحملان دبابات ومدركات وجنود، وعلى الفور قامت القوة الإماراتية بالسيطرة على منافذ المطار، وإبلاغ جنود الحماية والموظفين الحكوميين في المطار بانتهاء مهمتهم حتى إشعار آخر، وحدث الشيء ذاته في ميناء سقطرى الوحيد"⁽⁶¹⁾، ومعه نشبت أزمة معلنة بين الإمارات والحكومة الشرعية اليمنية، اشتكت بموجبها الحكومة بالإمارات إلى مجلس الأمن الدولي.

السمة الثانية أن جانباً من الأعمال التي تقوم بها الإمارات لا تتجه نحو الاحتياجات المجتمعية الملحة، بقدر ما تركز على جوانب هامشية، فعدد من الأنشطة الإنسانية والخدمية والتنمية توجه نحو مجالات لا تعد ذات أولوية لدى السكان المحليين، ومن ذلك التركيز على طلاء جدران المدارس والمستشفيات، وإقامة مهرجانات للحناء⁽⁶²⁾* في محافظات يبحث سكانها فيها عن الماء والكهرباء والخبز، ما جعل تلك المشاريع مشار سخرية وتندر اليمنيين.

(61) بيان صادر عن مجلس الوزراء للأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظة أرخبيل سقطرى نشر على الصفحة الشخصية لرئيس الوزراء في الفيس بوك: <https://www.facebook.com/AhmedObaidBinDaghar>

(62) * الحناء نبات أخضر يستخدم مسحوقه للتجميل وصبغ الأيدي والشعر ويستخدمه اليمنيون بكثرة في تجميل النساء في الأعراس

وبخلاف ذلك لا تحظى الخدمات التي تنصدر احتياجات المواطنين في عدن باهتمام كافٍ، كما هو الحال في موضوع الكهرباء على سبيل المثال، وهي تأتي على رأس الاحتياجات المجتمعية منذ تحرير عدن في العام 2015، وقد كان هناك توقع بأن إشراف الإمارات على هذه المدينة بعد تحريرها سيعمل على حل مشكلة الكهرباء، إلا أنها لم تحل حتى اليوم، إذ لا زال السكان يشكون من انقطاع وعدم انتظام الكهرباء لأوقات طويلة، وخاصة في شهور الصيف القائضة.

وعلى الأرجح فإن السبب الرئيسي في عدم اهتمام الإمارات بحل أزمة الكهرباء في عدن يعود إلى رغبتها في توظيفها سياسياً تجاه السلطة الشرعية؛ من خلال تحميلها المسؤولية عن مثل هذا الوضع، وتعبئة المواطنين ضدها، وإظهارها بمظهر العاجز والفاشل، وهو ما يظهر في البيانات والتصريحات الصادرة عن القوى المحلية الموالية لدولة الإمارات، من اتهامات متكررة للحكومة الشرعية، بالتقصير في تقديم الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الكهرباء.

المبحث الثالث

حصاد النفوذ الإماراتي في اليمن
انحراف مسار استعادة الدولة اليمنية
بعد إعلان الانسحاب الإماراتي من اليمن
السلام مع الحوثيين والحرب على الحكومة الشرعية
معارك جديدة
قصف الجيش اليمني
حليف إرهابي!
تداعيات تمرد عدن
تسعير الثارات المنطقية
تفكيك التحالف العربي
إسقاط مرجعيات الانتقال
شرعنة الانفصال والانقلاب
طرد الإمارات وتضرر سياستها الخارجية
تزايد النفوذ الإيراني
زيادة التدخلات الدولية

حصار النفوذ الإماراتي في اليمن

انحراف مسار استعادة الدولة اليمنية:

أثمر التدخل الإماراتي في اليمن حصداً مُراً، فبحسب تقرير رسمي للخبراء الدوليين التابعين لمجلس الأمن، "أضحت الكيانات التي تدعمها الإمارات اليوم أكثر الأطراف تهديداً لوحدة اليمن، ولسلطته الشرعية، وبعد سنوات من النزاع، يكاد اليمن - كدولة - أن يكون قد ولى عن الوجود"، فقد ساهم تمرد الحوثيين في الشمال في إنهاء الدولة، و"تم إضعاف حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي في الجنوب جراء تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي"، الذي تدعمه الإمارات، و"القوات العسكرية التي تعمل بالوكالة، والتي تسلحها وتمولها الإمارات، وتسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بها في الميدان"⁽⁶³⁾.

وقد تأكلت "سلطة الحكومة الشرعية اليمنية إلى حد أصبح مشكوكاً فيما إذا سيكون بمقدورها في يوم ما أن تعيد اليمن إلى سابق عهده، بلداً واحداً، ويُرجع فريق الخبراء الدوليين هذا الوضع إلى أربعة عوامل، ثلاثة منها تقف خلفها سياسات أبو ظبي في اليمن، وهي: عدم قدرة الرئيس هادي على الحكم من الخارج؛ وتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي لديه هدف معلن وهو إنشاء يمن جنوبي مستقل؛ واستمرار وجود الحوثيين في صنعاء وكثير من مناطق الشمال؛ وانتشار عمليات مستقلة من جانب قوات

(63) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 26 كانون الثاني/ يناير 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن 2342 (2017)، ص 21.

عسكرية تمويلها الإمارات العربية المتحدة، وتمدها بالسلاح⁽⁶⁴⁾.

ويوضح تقرير للمفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة صدر في أغسطس/ آب 2018 أن الإمارات قامت بأفعال شنيعة من الاعتقال التعسفي، في محاولتها لملء الفراغ الذي تركته القوات الحكومية عقب تحرير المحافظات الجنوبية للبلاد، وأبرز ما أشار إليه التقرير ما يأتي:

- انتشار الاعتقال التعسفي، حيث اعتُقل مئات الأشخاص بسبب معارضتهم للإمارات العربية المتحدة.
- تعرض المعتقلون للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسية في مرافق مثل مرافق الريان (مطار الريان في محافظة حضرموت) والبريقة وسجن المنصورة بمحافظة عدن، ومرفق 7 أكتوبر في محافظة أبين، والسجن المركزي في لحج، (جميعها تحت سيطرة الإمارات العربية المتحدة).
- حقق فريق الخبراء التابعين للمفوضية في جرائم العنف الجنسي في المعتقلات، بما في ذلك اغتصاب المحتجزين الذكور البالغين، الذي ارتكبه موظفو الإمارات العربية المتحدة، في مرفق البريقة للتحالف، وقال المحتجزون إنهم كانوا يستجوبون وهم عراة ومقيدون ومعصوبو الأعين، وتم الاعتداء الجنسي عليهم واغتصابهم، وفي سجن بئر أحمد بعدن داهمت قوات الإمارات العربية المتحدة المنشأة، وارتكبت أعمال

(64) المرجع السابق، ص 9

عنف جنسي، وفي آذار/ مارس 2018، تم تجريد ما يقرب من 200 محتجز من ملابسهم، بينما كان أفراد من الإماراتيين يفحصون فتحات شروجهم قسراً، وخلال التفتيش تم اغتصاب عدة معتقلين؛ إما بالأصابع أو الأدوات أو العصي.

انتشار الجماعات المسلحة وإطالة أمد الحرب:

شاركت الإمارات في تدخلها العسكري في اليمن تحت المظلة السعودية والتحالف العربي، إلا أنها أظهرت في السنوات السابقة خروجاً عن الأهداف المعلنة للتحالف، ففي إطار توزيع المهام بينهما ” يبدو أن الرياض وأبوظبي تقاسما تكتيكياً المهام في اليمن، السعوديون يتولون مهام العمل العسكري في الشمال، حيث يواجهون الحوثيين عبر هجمات جوية، في حين ركز الإماراتيون على قيادة العمليات البرية في الجنوب“⁽⁶⁵⁾.

وبعد تحريرها تولت دولة الإمارات العربية المتحدة الإشراف على المحافظات الجنوبية، وطوال المرحلة السابقة تبنت الإمارات أهدافاً خاصة تجاه تلك المحافظات، تنطلق في معظمها من توجهاتها السياسية، ومصالحها وطموحها الذاتي، وخصوماتها الافتراضية، وليس من الأهداف المعلنة للتحالف العربي.

تعاملت أبو ظبي مع قوى المقاومة التي قاتلت الحوثيين في عدن ولحج والضالع وتعز بتحيز، وفرضتها بحسب قربها أو بعدها من توجهاتها السياسية

(65) إيونورا أرماني.. الاستثمارات الإماراتية المتنامية في البنى التحتية في قطاعي الطاقة والأمن في اليمن، تشكل بصورة مطردة القوة المحركة خلف التدخل الإماراتي لمحاربة الإرهاب، مركز كارنيجي، على الرابط: <http://carnegie-mec.org/sada/76877>

ومشروعها الخاص، ولسوء حظ اليمن فقد كانت القوى التي تعاديهما الإمارات هي معظم القوى التي تؤمن بالوحدة اليمنية، وتساند الشرعية السياسية للرئيس ”هادي“، وفي المقابل فإن القوى التي تماهت معها ودعمتها الإمارات هي القوى التي تناهض الوحدة والسلطة الشرعية وتنطلق من أفق ضيق.

تماهت الإمارات مع فصائل الحراك الجنوبي المطالب بانفصال الجنوب، وضغطت باتجاه تعيين أبرز قادتها ”عيدروس الزبيدي“ محافظاً لعدن في ديسمبر/كانون اول 2015، كما تم تعيين أشخاص آخرين ينتمون إلى تيار الحراك الانفصالي في عدد من المحافظات الجنوبية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وكانوا إلى جانب ”الزبيدي“ يرفضون إظهار العمل تحت السلطة الشرعية ويقومون بأعمال شطرية انفصالية، وبعد إقالة الرئيس ”هادي“ لـ ”عيدروس الزبيدي“ دعمت الإمارات وبشكل علني إنشاء المجلس الانتقالي الجنوبي، وتبنت سياسة ممنهجة لتفويض سلطة الرئيس ”هادي“، وتمكنت في الأخير من إخراجه من عدن؛ وإبقائه معظم الوقت في الرياض، ومارست التضييق على حكومة ”الدكتور أحمد عبيد بن دغر“ وتعمدت إفشالها وتقييد نشاطها، وممارسة نوع من الحصار غير المعلن تجاهها.

وبالتوازي مع ذلك سعت سلطة أبوظبي إلى فرض تواجدها العسكري في السواحل والجزر اليمنية، فقد ركزت في عملها العسكري على بسط نفوذها

على طول السواحل اليمنية من المكلا شرقا وحتى قرب الحديدة غربا⁽⁶⁶⁾، إضافة إلى السيطرة على الجزر اليمنية وإقامة منشآت عسكرية وسياسية فيها، ومنها جزيرة سقطرى، التي تواترت التقارير خلال السنوات الأخيرة عن الأنشطة والأعمال التي تقوم بها الإمارات فيها؛ وترقى إلى أعمال سيادية، ومنها شراء أراض وإدارة المرافق الحكومية، وبناء منشآت خاصة، وإدارتها وكأنها الإمارة الثامنة التابعة للإمارات العربية المتحدة.⁽⁶⁷⁾

تقويض مؤسسات الدولة ودعم التشكيلات المسلحة ضد القوات الحكومية

منذ تحرير عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى باشرت الإمارات إنشاء تشكيلات مسلحة تحت مسمى ”الحزام الأمني“ و”قوات النخبة“، خارج إطار المؤسسات الرسمية للجيش والأمن في الحكومة الشرعية، ووضعت على رأسها قيادات موالية لها تلتزم بتنفيذ أجندة ابوظبي وتحقق أهدافها الخاصة والمتعارضة مع أهداف التحالف العربي، وبالتوازي مع تزايد حجم النفوذ الإماراتي جنوبا تمكنت تلك التشكيلات المسلحة من توسيع سيطرتها على مداخل عدن، وكذلك أحكمت السيطرة على المنشآت الأكثر أهمية مثل مطار عدن والميناء وغيرهما، وشيئا فشيئا بدأت تلك

(66) حاولت قوات من الحزام الأمني للمواالي للإمارات السيطرة على مطار الغيضة بمحافظة المهرة، غير أن مجاميع قبلية وقوات مؤيدة للرئيس ”هادي“ رفضت السماح لها بذلك، يشار إلى أن مشايخ محافظة المهرة تربطهم علاقات جيدة بسلطنة عمان وكان محافظ المهرة الشيخ محمد عبد الله كدة رفض بشدة الانضمام إلى المجلس الانتقالي الذي تدعمه الامارات.

(67) اقرأ بالتفصيل دراسة جيوبولتك لوحدة الاستراتيجيات في مركز أبعاد للدراسات والبحوث تحت عنوان (سقطرى تحت الاحتلال الإماراتي) مايو 2018 . www.abaadstudies.org

السلطات الموازية في منازعة سلطات الدولة الرسمية صلاحياتها، ورفض قرارات الحكومة الشرعية والرئيس عبدربه منصور هادي، خاصة بعد نشوب الخلافات بين الرئيس هادي وأبو ظبي التي خرجت للعلن بداية العام 2017، حينها اندلعت مواجهات مسلحة في مطار عدن عقب تمرد موالين للإمارات على قرارات الرئيس هادي، وتوترت العلاقة أكثر عقب إقالة مسؤولين محسوبين على أبو ظبي أواخر شهر أبريل/نيسان 2017، وأبرزهم محافظ عدن اللواء/ عيدروس الزبيدي، ووزير الدولة هاني بن بريك، ومن جهتها صعدت الإمارات من خلال دعم الموالين لها في تشكيل "المجلس الانتقالي"، برئاسة الزبيدي، وبفعل الدعم الإماراتي صار الانتقالي هو القوة الضاربة لأبوظبي في جنوب اليمن، وكياناً موازياً لمؤسسات الحكومة الشرعية.⁽⁶⁸⁾

وخاضت القوات الموالية لدولة الإمارات جولتين من المواجهات المسلحة ضد القوات الحكومية في عدن، كانت الأولى أواخر يناير/كانون 2018، عندما نشب الصراع بين قوات المجلس الانتقالي من جهة، وألوية الحماية الرئاسية الحكومية من جهة ثانية، بعدها دخلت الأوضاع مرحلة من المناورة بين الطرفين، اتسمت بالاتهامات المتبادلة، وتطورت إلى توترات في شبوة وسقطرى، ومناطق أخرى جنوب اليمن، بين القوى والتشكيلات المدعومة من أبوظبي، والموالين للحكومة والرئيس هادي، وكانت الجولة الثانية من المواجهات بداية شهر أغسطس/آب 2019، عندما أعلن نائب رئيس

(68) أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي - سعودي؟ تقرير نشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط في أغسطس/آب 2019، على موقعه في الإنترنت، (شوهدي في 25 نوفمبر 2019)، في الرابط <https://carnegie-mec.org/diwan/79708>.

المجلس الانتقالي هاني بن بريك النفير العام والزحف إلى القصر الرئاسي في عدن، وقد اتهمت الحكومة اليمنية دولة الإمارات بتنفيذ انقلاب عسكري في الجنوب شبيه بالانقلاب الحوثي، وفي اليوم الرابع من المواجهات، تدخلت السعودية وسحبت وزير الداخلية أحمد الميسري، الذي كان يقود المواجهات ضد الانتقالي، ما أدى إلى سيطرة الأخير على عدن.⁽⁶⁹⁾

وفي هذه الجولة تدهور الوضع بصورة متسارعة؛ جراء إقدام طيران الإمارات أواخر أغسطس/آب نفسه على قصف قوات تابعة للجيش الوطني عندما كانت على مشارف عدن لاستعادة المدينة، الأمر الذي دفع الرئيس هادي لدعوة المملكة العربية السعودية لـ ”التدخل لإيقاف التدخل الإماراتي السافر من خلال دعم مليشيا الانتقالي، واستخدام القصف الجوي ضد القوات المسلحة اليمنية“⁽⁷⁰⁾.

(69) المرجع نفسه.

(70) فؤاد مسعد، ”اليمن.. صراع السياسة وحروب الوكالة“، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، مايو/أيار 2020، ص 76.

بعد إعلان الانسحاب الإماراتي من اليمن:

السلام مع الحوثيين والحرب على الحكومة الشرعية:

كانت البداية في يونيو/حزيران 2019 حين أعلنت الإمارات سحب قواتها من اليمن، ولا يُعرف عدد القوات الموجودة في البلاد، لكن مصادر تشير إلى أن الإمارات سحبت قرابة 75% من جنودها الذين يصل عددهم إلى 10 آلاف؛ إضافة إلى آليات عسكرية ضخمة، لم يصدر تعليق بشأن قواتها؛ لكن الإعلان كان بداية مرحلة جديدة في تاريخ البلاد وداخل التحالف الذي تقوده السعودية.

وبررت أبوظبي الانسحاب بأنه انتقال من "الاستراتيجية العسكرية" إلى "استراتيجية السلام"، لكن ثمة أسباب أخرى متعلقة بالإمارات:

- أ. خلافات بدأت تظهر مع السعودية ترتبط بالنفوذ ودعم الشرعية اليمنية.
- ب. مشكلات داخلية وعدم رضا الإمارات الست عن إدارة أبوظبي للحرب وغرقها في الصراع اليمني.
- ج. تحاول أبوظبي إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد تشوه وتضرر سمعتها وتقديم نفسها كدولة تريد السلام، خاصة مع معاقبة دولية تقضي بمنع بيع الأسلحة لها من بعض الدول الأوروبية، ومحاولات إقرار مشروع قرار مماثل في الكونجرس.
- د. التطورات الإقليمية في مياه الخليج وخشية أبوظبي من تحول الإمارات

إلى ساحة صراع بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وإيران وميلشياتها من جهة أخرى.

هـ. تعتقد الإمارات بعدم جدوى استمرار الحرب مع الحوثيين، وأن العمليات ضد الجماعة تؤول إلى خسارة أو إلى جمود طويل الأمد، وتريد إنقاذ نفسها من "الهزيمة" وإلباسها للسعودية؛ حتى لا يُذكر أن أبوظبي هُزمت في أول حرب خارجية تخوضها.

و. الهروب من تحمل تبعات الحرب في اليمن، والتنصل من مسؤولياتها الأخلاقية فيما يتعلق باستهداف المدنيين تحت مسمى الضربات الخاطئة، وتداعيات الفوضى في المناطق المحررة مثل الاغتيالات والاعتقالات والاختطافات والتعذيب حتى الموت في سجون سرية خاصة بها، إلى جانب الهروب من دفع أي تعويضات تتعلق بالحرب في اليمن.

ز. إعلان الانسحاب كان بمثابة بوابة للتفاهم مع إيران، فبعد الإعلان مباشرة وصل وفد عسكري إماراتي إلى إيران، لبحث التوتر في مياه الخليج، وهو لقاء لم يحدث منذ سنوات، تحدث الإيرانيون أن أبوظبي قدمت سياسة جديدة في المنطقة، وأن تفاهمات حدثت بشأن اليمن.

ح. اعلان الإمارات عن انسحابها جاء محاولة لعدم تحمل مسؤولية التمرد والانقلاب لميلشيات انفصالية دعمتها في المحافظات الجنوبية واضطرت للتدخل بالطيران لانقاذها، فقد كانت الإمارات تستعد

لتمكين حلفائها على الأرض، من أجل السيطرة على المحافظات الجنوبية المحررة، لفتح الباب نحو تداعيات خطيرة على مستويات عدة متعلقة بـ ”الشرعية“ و ”المشروعية“.

معارك أخرى:

بعد محاولة ”التمرد“ ضد الحكومة في عدن أواخر شهر يناير/كانون الثاني 2018، جيشت الإمارات وأدواتها من المجاميع المسلحة، وقامت بتدريبات واستعدادات لخوض معركة جديدة⁽⁷¹⁾، فبعد نحو شهر من إعلان أبو ظبي انسحابها من البلاد حركت أدواتها استعداداً للمرحلة الجديدة، وبدأت البحث عن غطاء لهذا التحرك.

اخترق صاروخ باليستي وطائرات بدون طيار تابعة للحوثيين - بداية شهر أغسطس/آب - 2019 المنطقة الخضراء الأكثر تحصيناً في عدن، حيث يتواجد مقر القوات الإماراتية وقوات التحالف في ”البريقة“ غرب مدينة عدن؛ لتقتل ”منير اليافعي“ القائد البارز في الحزام الأمني المؤالي لدولة الإمارات، اتهم ”المجلس الانتقالي الجنوبي“ الحكومة الشرعية بالوقوف وراء العملية، على الرغم من تبني الحوثيين لها، أراد الحوثيون قياس ردة الفعل وسط حلفاء أبو ظبي والحكومة الشرعية بعد إعلان الإمارات سحب قواتها، وكان الرد سريعاً خلافاً تطورت إلى حرب شوارع، بعد نحو أسبوع من الحادثة، حيث أن أبو ظبي و ”المجلس الانتقالي الجنوبي“ - كما

(71) يمكن الاطلاع أكثر على التحشيد والأطراف في عدن وسقوطها بيد حلفاء أبو ظبي عبر تقرير سابق لمركز أبعاد: الحرب المفتوحة في جنوب اليمن على الروابط:

النسخة العربية: <https://abaadstudies.org/news-59816.html>

النسخة بالانجليزية: <https://abaadstudies.org/news-59817.html>

يبدو - رغياً في استغلالها كفرصة لإثبات الوجود في عدن، وانتزاع مناطق نفوذ جديدة في الإقليم الشرقي للجنوب.

لتبدأ سلسلة من الأحداث التي أحدثت تحولاً كبيراً في معسكر "الشرعية/ التحالف" وفي الأزمة اليمنية بشكل عام على النحو الآتي:

إسقاط عدن وزنجبار:

سيطر المجلس الانتقالي الجنوبي في العاشر من أغسطس/آب 2019 على مدينة عدن، وتحركت القوات باتجاه مدينة "زنجبار" عاصمة محافظة أبين (المجاورة لـ "عدن")، وسقطت بيد الحزام الأمني.

سقوط عدن بيد "المجلس الانتقالي الجنوبي" يعود لعدة أسباب:

أ. عدم وجود طريق آمن لوصول التعزيزات، حيث يسيطر الحزام الأمني بالفعل على مداخل مدينة عدن ووسط المدينة منذ يناير/كانون الثاني 2018.

ب. قص الذخيرة وانعدام السلاح النوعي الفعال في مواجهة قوة نيرانية واسلحة ثقيلة يملكها المجلس الانتقالي الجنوبي.

ج. تدخل الإمارات بأكثر من 400 مدرعة لمهاجمة القوات الحكومية⁽⁷²⁾، بعدما شعرت باهتزاز وضع حلفائها.

(72) مقابلة مع وزير النقل صالح الجبواني مع تلفزيون اليمن

<http://www.yemenmonitor.com/Manage/Archive/ArtMID/905/ArticleID/34318>

تصريح وزير الداخلية أحمد الميسري عبر شبكات التواصل: [https://www.facebook.com/](https://www.facebook.com/watch/?v=1162043533980698)

watch/?v=1162043533980698

واتهمت الحكومة اليمنية، دولة الإمارات بـ ”التخطيط“ و ”التنفيذ“ و ”التمويل“ لـ ”التمرد المسلح“ ضدها في عدن، وأبلغت مجلس الأمن بذلك، وإن كانت الإمارات نفت الاتهامات إلا أن الأحداث المتلاحقة كشفت تورطها وإشرافها على ما حدث في تلك الأزمة، التي أثرت بشكل كامل على معسكر التحالف وحربه ضد جماعة الحوثيين المسلحة.

العودة من شبوة:

قامت ”النخبة الشبوانية“ التابعة للإمارات بمحاولة إسقاط مدينة ”عتق“ عاصمة محافظة شبوة (مجاورة لأبين وحضرموت)، وهي محافظة نفطية، لكن الجيش اليمني الذي يتألف غالبية من أبناء محافظة شبوة نفسها تصدى بالفعل لمحاولة الاجتياح، وانتقلت المعارك إلى المديرية المجاورة لـ ”عتق“ وخلال أيام، أعلنت الحكومة تحريرها من ”النخبة الشبوانية“ يوم (26 أغسطس/آب 2019).

يعود فشل "المجلس الانتقالي الجنوبي" في السيطرة على شبوة إلى عدة أسباب:

أ. الطبيعة المجتمعية في شبوة، طبيعة قبلية معقدة ومعظم القبائل ترفض الدور الإماراتي، كما أن عدداً كبيراً من أبناء القبائل ضمن "النخبة الشبوانية" رفضوا قتال أبناء القبائل الموالين للشرعية خوفاً من "الثارات"، ولعب الدور السياسي لمحافظ المحافظة والمسؤولين والشخصيات الاجتماعية والقبلية في المحافظة بخطاب التسامح والتصالح الذي نجح في تحييد عناصر كثيرة عن الصراع.

ب. وجود خطوط إمداد للقوات الحكومية من جهة بيحان التابعة لمحافظة شبوة أيضاً، حيث توجد قوات عسكرية ضاربة تتبع المنطقة العسكرية الثالثة التي تقع شبوة ضمن نطاقها.

ج. خطاب وتصرفات "المجلس الانتقالي" بدت عدائية وعنصرية مناطقية مع أبناء المحافظات الشمالية، وهو ما لا يتناسب مع القبائل في شبوة التي تملك تداخل مجتمعي وترايط أسري كبير مع محافظات شمالية عدة، ومنها محافظتي "البيضاء" و "مأرب" المجاورتين.

د. "شبوة" محافظة نفطية ويوجد فيها ميناء رئيسي لتصدير الغاز المسال، والسيطرة عليها يعطي إيرادات كبيرة لـ "المجلس الانتقالي الجنوبي"، ما يجعله مستمراً في القتال ضد الحكومة الشرعية، وهو أمر لا يريده الرئيس عبدربه منصور هادي ولا حتى السعودية؛ التي ترى في شبوة

بوابة المنطقة الشرقية حضرموت والمهرة؛ التي تعتبرها امتداد نفوذ لها في اليمن.

بعد الإعلان عن السيطرة على "شبوّة" من قبل الحكومة اليمنية، تداعت وحدات الجيش والأمن في أبين لإسقاط معسكرات الحزام الأمني، وتمددت القوات الحكومية من شبوة باتجاه "أبين"، ويوم 28 أغسطس/ آب 2019 بسط الجيش نفوذه على "مدينة زنجبار"، وتمددت القوات على طول الخط الساحلي نحو مدينة عدن وفرضت عليها حصاراً من جهتين "محافظة لحج" شمالاً ومحافظة أبين شرقاً، تحركت مقاومة داخلية داعمة للحكومة الشرعية، وسرعان ما انهارت قوات "الحزام الأمني" وبدأت في إخلاء معسكراتها ونهب الأسلحة منها.

قصص الجيش اليمني:

في 29 أغسطس/ آب 2019 كان الجيش الوطني وكتائبه على مداخل مدينة عدن، ومع الاستعداد لمعركة استعادة المدينة قامت طائرات أبو ظبي بقصف الجيش الوطني دون سابق إنذار؛ وقُتل وأصيب 300 من أفراد الجيش، كما قامت الطائرات الإماراتية بقصف القوات الحكومية في عدن وأبين، ما اضطر الجيش للانسحاب إلى مناطق آمنة قريبة في أبين، خوفاً من القصف الإماراتي الذي لم يكن متوقعاً، وعلى إثر ذلك أعادت التشكيلات المسلحة الموالية للإمارات ترتيب أوضاعها في عدن ولحج، وقامت بالسيطرة على "زنجبار" عاصمة أبين بعدما أحكمت السيطرة على عدن مجدداً.

يمثل ”استهداف“ الجيش اليمني مرحلة جديدة من مراحل الحرب في اليمن، فقد قالت أبو ظبي إنها قصفت ”تجمعات إرهابية لحماية قوات التحالف“، أما الجيش فوجه الاتهام للإمارات، وطالبت الحكومة اليمنية بطرد الإمارات من التحالف، وبعد أيام دعت الرئاسة اليمنية السعودية إلى إيقاف ”التدخل الإماراتي“.⁽⁷³⁾

ردود السعودية الرسمية كانت أقرب إلى البحث عن حلول وسطية، مع عدم التفريط في الشرعية التي تعد غطاءً للتحالف العربي، وكذلك عدم التفريط في الإمارات التي تتشارك معها في ملفات كثيرة إقليمياً ودولياً، لكن مقالات صحفية لمقربين من الديوان الملكي كشف عن وجود انقسام بين الرياض وأبو ظبي حول كيفية التعامل مع الأوضاع الجديدة؛ وحول الدور الإماراتي في المحافظات الجنوبية باعتبار ما تمارسه الإمارات يهدد الحكومة الشرعية وشرعية التحالف العربي الداعم لها.

حليف إرهابي!

بررت الإمارات قصفها للقوات الحكومية اليمنية بالادعاء أنها قصفت قوات إرهابية، في محاولة منها للتهرب من التبعات الدولية بقصف جيش دولة معترف به دولياً، تدخلت أبو ظبي - ضمن تحالف يضم عدداً من الدول - من أجل دعم حكومته واستعادة شرعيتها، لكن أبو ظبي وجدت نفسها أمام هذا الخيار الوحيد لحماية أهدافها جنوب اليمن، بعد أن رأتها

(73) الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بقصف قواتها... وأبو ظبي تبرر الغارات بملاحقة {إرهابيين} / <https://aawsat.com/home/article/1878876>

تتهاوى مع اقتراب القوات الحكومية واستعدادها لخوض المعركة النهائية في عدن، فيما أثرت تشكيلاتها المسلحة الهروب إلى القرى وعدم المواجهة. ومع أن أبوظبي زعمت أن القصف الذي قامت به واستهدف الجيش اليمني جاء وفق اتفاقيات جنيف، فإن ذلك ليس صحيحاً، فلا يوجد في القانون الدولي ما يبرر قصف قوات دولة عضو في الأمم المتحدة، بل يمكن اعتبار ذلك اعتداءً، كما أن اعتبار الجيش اليمني "جماعة إرهابية"، وصم تتابعي بالإرهاب للحكومة الشرعية المدعومة من "التحالف العربي"، وبما أن الإمارات ضمن هذا التحالف فهذا يعني أن "الإمارات" نفسها داعمة للإرهاب.

ومن ناحية القانون الدولي يمكن الإشارة إلى الآتي:

اليمن تحت الفصل السابع، وعلى الرغم من أنه ينتقص من "مبدأ عدم التدخل" إلا أن الانتهاك لسيادة اليمن محدد في قرار الفصل السابع بكون الأوضاع في اليمن أصبحت "تهدد الأمن والسلم الدوليين"، والذي يشمل فرض العقوبات على أشخاص وكيانات ضمن المتهددين، كما يفرض عقوبات اقتصادية وسياسية، ولم يكن تدخل التحالف العربي ضمن الفصل السابع، بل عبر دعوة رسمية قدمتها اليمن إلى السعودية لمواجهة الحوثيين، وهو حقٌّ مكفول للدول، وجاءت دعوة الرئيس في 24 مارس/ آذار 2015، إلى مجلس الأمن يقول فيها: "قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور، بكل

الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين“، فالوجود الإماراتي جاء بناءً على هذه الرسالة، وجاءت موافقة الإمارات إلى جانب دول الخليج الأخرى - عدا سلطنة عمان- برسائل مماثلة استجابة للطلب اليمني.⁽⁷⁴⁾

تؤكد جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بما في ذلك قرار ”2216“ الالتزام القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، كما يؤكد القرار على ”امتناع دول العالم عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن“، وما فعلته أبوظبي بدعم ”الانفصاليين“ والمسّ بشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي هو انتهاك لهذا القرار؛ الذي يُفترض أن يدفع المجلس لفرض عقوبات على أبوظبي أو مسؤولين إماراتيين.

مبررات الإمارات وضغطها من أجل تشكيل حكومة أخرى - غير الحالية- في اليمن ينتقص من سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة، وهذه المبررات تشير إلى أن اليمن تحت ”الوصاية“ الذي أُلغي مع قيام ”الأمم المتحدة“، ويخالف ميثاق الأمم المتحدة وترقى تصرفات أبوظبي في البلاد إلى اعتباره ”احتلالاً“.

مواجهة الجيش اليمني لحالة ”تمرد مسلح“ - وفق توصيف القانون الدولي - تمنحه الحق في التصدي لها، وفق القوانين والمواثيق الدولية

(74) قرار مجلس الأمن 2216 بخصوص اليمن.

وميثاق جامعة الدول العربية، وما قامت به أبوظبي من تمكين لـ ”التمرد“ هو اعتداء واضح مكتمل الأركان على سيادة البلاد.

تشير اتفاقيات جنيف إلى ”عدم التدخل“ وعدم استخدامها في انتهاك سيادة بلاد، وتنص المادة الثالثة (1) على: لا يجوز الاحتجاج بمواد البروتوكول بقصد المساس بسيادة أية دولة، أو بمسئولية أية حكومة في الحفاظ بكافة الطرق المشروعة على النظام والقانون في الدولة، أو في إعادتهما إلى ربوعها أو الدفاع عن الوحدة الوطنية للدولة وسلامة أراضيها، و(2): لا يجوز الاحتجاج بأي من أحكام هذا ”البروتوكول“ كمسوغ لأي سبب كان للتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية أو الخارجية للطرف الذي يجرى هذا النزاع على إقليمه⁽⁷⁵⁾.

(75) يمكن الاطلاع على البروتوكول المخصص للنزاعات غير الدولية، الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977، <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntce2.htm>

تداعيات تمرد عدن:

إذا كان قصف الطائرات الحربية الإماراتية للجيش اليمني يؤثر بشكل كبير على العلاقة بين الحكومة الشرعية والسعودية من جهة؛ والإمارات من جهة أخرى، فإن ذلك يقود - بالضرورة- إلى التأثير سلباً على التحالف العربي، ويشكك في مصداقية خطابه المعلن بشأن دعمه الحكومة الشرعية في مواجهة الانقلاب الحوثي، كهدف رئيس من تدخله في اليمن؛ عبر ما أطلق عليها "عاصفة الحزم" في مارس/أذار 2015، كما ويشير ذلك أكثر من علامة استفهام حول مدى جدية التحالف العربي في تنفيذ أهدافه المعلنة، في الوقت الذي تقوم أهم دولة فيه - بعد المملكة العربية السعودية- بدعم تشكيلات مسلحة تحارب الحكومة الشرعية، وتنقلب على مؤسسات الدولة في المناطق والمحافظات المحررة، وفي مقدمتها العاصمة المؤقتة عدن.

وتعد سيطرة المجلس الانتقالي المدعوم من أبوظبي نقطة تحوّل بالغة السوء لموقف الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، إذ يشير ذلك إلى تهاوي وجود الحكومة، وضعف موقفها التفاوضي لصالح الميليشيات المدعومة من الإمارات، والأسوأ من ذلك أن تنعكس تداعيات أحداث عدن على موقف الحكومة التفاوضي مع الحوثيين، وموقف دول المنطقة من الإمارات، كما سينعكس على القرن الإفريقي، حيث تنشط الفصائل الانفصالية التي تدعم معظمها أبوظبي، ويمكن الإشارة إلى أن تداعيات التمرد المسلح في الجنوب أثّرت على النحو التالي:

تسعير الثارات المنطقية:

عند الحديث عن المحافظات اليمنية الجنوبية فيجب الإشارة إلى قوتين رئيسيتين كانتا كحقلين لـ "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، تتمثل بصراع منطقي ضمن أحلاف قبلية/جهوية، حيث تقف محافظتا "الضالع ولحج" في أحد القطبين، وفي القطب الثاني توجد "أبين" و "شبوّة"، ووصل التنافس بين القطبين حد الاقتتال الداخلي فيما عُرف بحرب يناير/كانون الثاني 1986، والذي أدى إلى إنهاك "الدولة الجنوبية"، وأصبحت تحت مخاوف التقسيم والصراعات المسلحة مجدداً، فاندفع قادة الدولة إلى "الوحدة مع شمال اليمن" في العام 1990.

رغم أن الجيش اليمني مكون من جميع المحافظات إلا أن انتماء الرئيس إلى محافظة أبين، فيما معظم قادة "الانتقالي الجنوبي" ينتمون إلى لحج والضالع، يجعل من المعركة وكأنها "ثأرية"، وظهر ذلك في الخطابات الأخيرة⁽⁷⁶⁾ بعد القصف الإماراتي للجيش اليمني، وقيام "قوات" المجلس الانتقالي الجنوبي بإعدامات ميدانية واعتقالات في عدن حسب الهوية، وهو ما يثير المخاوف من اندلاع حرب في جنوب اليمن تكون حالة انتقام ثأرية ولا يمكن التوقع بنتائجها، وتندر أيضاً بحروب صغيرة ذات تمويل خارجي - إماراتي في الغالب - يصعب توقع أنها ستوقف بسهولة.

(76) تسجيل صوتي لـ "أبو مشعل الكازمي" مدير أمن أبين الموالي للحكومة بعد قصف قواته من قبل الطيران الإماراتي وحديثه أن الانتقام قبلي.

تفكيك التحالف العربي:

يجعل الهجوم الإماراتي على الجيش اليمني ودعم "عملية التمرد المسلح" في عدن من التحالف العربي الداعم للشرعية في حالة من الضعف والتأرجح، فاتهم الجيش اليمني بالإرهاب بقدر ما يسيء لليمن فإنه ينتقص من مشروعية الحرب ضد الحوثيين، إذ يعتبر الحكومة الشرعية "داعمة ومؤيدة للإرهاب"، وهي ذات المبررات التي يتحدث بها الحوثيون منذ عام 2014، ما يزيد من مصداقية ما تقوله الجماعة المسلحة المدعومة من إيران، ويجعل من الحكومة الشرعية اليمنية التي أعطت السعودية مشروعية قيادة التحالف لقتال الحوثيين على أنها تدعم "الإرهاب"، فلا يمكنها إدارة دولة والتنظيمات "الإرهابية" جزء من قوامها العسكري وتكتيكتها الحربية باعتراف القوة الثانية في التحالف (الإمارات). كما أن ظهور أي مؤشر لتماهي سعودي مع أبوظبي ومشروعها سيعتبره معظم اليمنيين قوة غزو واحتلال للبلاد، ولاشك أن ذلك يلقي بتبعات كبيرة محليا وإقليميا على اليمن والسعودية مستقبلاً، وعلى قدر ما يتوافق ذلك مع رؤية الحوثيين للتحالف العربي بكونه قوة احتلال - فإنه يدفع المعارضين للجماعة المسلحة إلى التوافق مع الحوثيين رغم عدم رغبتهم بوجود الحوثيين في مستقبل البلاد، إلا أنهم سيعتبرون الجماعة بديلاً أقل كلفة من "الغزو الخارجي"، وهو أمرٌ قد لا يظهر في النخبة الحالية بل في أوساط القبائل، تزيد دعاية الحوثيين حول الموضوع مشاعر الغضب أكبر تجاه التحالف.

إسقاط مرجعيات الانتقال:

ما حصل من تمرد مسلح للمجلس الانتقالي بدعم إماراتي في الجنوب يؤدي إلى انتقاص المرجعيات الثلاث للانتقال السياسي في اليمن (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن الخاصة باليمن، وتؤدي حالة العناد الإماراتي إلى تهاوى القرار الدولي 2216 (عام 2015) الذي يؤيد الرئيس عبدربه منصور هادي كرئيس شرعي للبلاد، وهو ما تسعى له جماعة الحوثيين منذ انقلابها على الرئيس هادي أواخر العام 2014.

شرعنة الانفصال والانقلاب:

التحرك العسكري لميليشيات مدعومة من الإمارات ضد الشرعية هو محاولة لفرض واقع سياسي يتمثل في الانفصال، ما يعني أن انقلاب الحوثيين في الشمال أصبح مشرعنا بفرض واقع من خلال العنف والسلاح الذي استخدمته الإمارات، الشريك الثاني في التحالف العربي بقيادة السعودية.

حيث يرفع المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات لافتات انفصال جنوب اليمن وعودة الأوضاع إلى ما قبل عام 1990، ويحاول فرض الانفصال بالقوة، على الرغم من أنه لا يمثل هذه اللافتات وحيداً، بل هناك تيارات جنوبية عدة تدعو للانفصال، وهناك في المقابل تيارات أخرى ترى في الدولة الاتحادية طريقة أفضل، ولا يستطيع المجلس الانتقالي

الجنوبي وحليفه الإمارات فصل جنوب البلاد بالقوة، لأنه لن يحظى بأي اعتراف دولي أو محلي في ظل الدعم والتأييد الإقليمي والدولي لوحدة اليمن.

ويقوم النظام الدولي على مبدأ سيادة الدول ووحدة أراضيها، ووفقاً لهذا المبدأ، يمنع القانون الدولي الانفصال من جانب واحد، لأن السماح بانفصال كهذا سيفكك معظم دول العالم، ويخلق فوضى لا نهاية لها، واستناداً إلى هذا المبدأ، رفض مجلس الأمن الدولي الاعتراف بدولة الجنوب التي تم الإعلان عنها خلال حرب 1994، ففي القرارين رقم (924) و(931) اللذين أصدرهما المجلس خلال تلك الحرب، تعامل المجلس مع النزاع على أنه نزاع داخلي ضمن الجمهورية اليمنية.⁽⁷⁷⁾

تضرر سياسة الإمارات الخارجية والداخلية:

من غير المرجح بقاء الإمارات ضمن تحالف دعم الحكومة الشرعية مستمرة بالدور الذي تقوم به في الحرب والسياسة الداخلية اليمنية، لكن وجودها اسماً ضمن التحالف يدعم بقاء السعودية في حرب اليمن، ومن المرجح أن تدفع السعودية نفسها لتسحب البساط من تحت الإمارات، ومن ثمّ تشرف الرياض رسمياً على عدن وباقي المحافظات الجنوبية⁽⁷⁸⁾، ويبدو أن التحالف هو المسؤول عن طرد دولة ضمن الائتلاف، كما حدث

(77) صعوبات الانفصال القانوني أو الفعلي في جنوب اليمن-عبدالناصر المودع، <https://aawsat.com/home/article/1871186>

(78) مقابلة وزير النقل اليمني.

إبان إخراج قطر من التحالف العربي عندما اندلعت الأزمة الخليجية في يونيو/حزيران 2017، لكن باستطاعة الحكومة إعلان ذلك، وهو ما سيجبر السعودية على تبنيه باعتبار اليمن هي صاحبة "مشروعية التدخل"، والحاصل أن قرار طرد الإمارات لم يتخذ من الحكومة ولا من السعودية، وهو ما يشير إلى عمق تأثير أبوطبي في القرارين السعودي واليمني.

من جهة أخرى تتأثر السياسة الخارجية لأبوطبي بما تفعله في اليمن، حيث ستكون الدول أكثر حذراً وتدقيقاً في الوجود الإماراتي على أراضيها والتحالفات التي تنسجها، وهي تجربة لا تنفذها أبوطبي في اليمن فقط؛ بل في دول أخرى في المنطقة، ما يعني ان خسارتها ستكون كبيرة، في الوقت ذاته يدفع السلوك الإماراتي في اليمن إلى زيادة حملة التدقيق الخارجية التي تقوم بها الإمارات الست الأخرى على ما تقوم به أبوطبي في الخارج؛ ومدى تأثير سوء السمعة الذي ينعكس على الأعمال، وعلى الترحيب بالمواطن الإماراتي في الخارج، وهو أمرٌ ظل بعيداً عن فهم صانع القرار السياسي في أبوطبي، لكنه ظل مصدراً للتدقيق من قبل الإمارات الشمالية التي تشعر أنها بعيدة عن المشاركة في صنع قرار الحرب والسلام والعلاقات الخارجية؛ بعيداً عن مجلس الأعلى للاتحاد خلال السنوات العشر الماضية.

تزايد النفوذ الإيراني:

منذ سيطرة "المجلس الانتقالي الجنوبي" على عدن تزايد الدعم الإيراني للحوثيين، وما يُثير الكثير من الاستفهامات هو التحوّل الإيراني في زيادة الدعم عقب حضور وفد إماراتي عسكري إلى طهران؛ قبل نشوب مواجهات عدن بين القوات والحكومية من جهة والقوات الموالية لأبوظبي من جهة ثانية؛ وقال الإيرانيون حينها إنه جرى بحث ملفات المنطقة منها ملف اليمن، و"أن هناك توافقاً"، عقب ذلك التقى المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، بمتحدث جماعة الحوثيين محمد عبدالسلام، في حالة نادرة هي الأولى، فلم يسبق أن التقى المرشد بأعضاء جماعة موالية لطهران، ووافقت إيران على تعيين سفير لليمن عن طريق جماعة الحوثي المسلحة، كما أرسلت طهران سفيرها إلى صنعاء.

وإلى جانب أن لدى إيران حلفاء سابقين داخل المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات، فإنها تسعى مع شركاء إقليميين ودوليين إلى دعم مكون جنوبي جديد - تحت التأسيس - يسمى (مجلس الانقاذ الوطني الجنوبي) ويجمع عدة تيارات جنوبية غير المجلس الانتقالي، من بينها الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال الذي ينظم إليه "حراك المهرة" ضد السعودية⁽⁷⁹⁾، لذلك فإن بإمكان التحركات الإيرانية في جنوب اليمن أن تفضّل تحركات التحالف العربي ضد الحوثيين، كما أنه سيؤثر ذلك على خطط السعودية

(79) مجلس الانقاذ الوطني الجنوبي - تحت التأسيس يتكون من (لجنة اعتصامات أبناء محافظة المهرة، واتحاد نساء الجنوب، والمجلس الأهلي لمحافظة شبوة، ومجلس أحرار المقاومة الجنوبية، والتحالف القبلي الاجتماعي أبين، واتحاد شباب الجنوب، وتجمع شباب عدن المستقل، والحركة الشبابية والطلابية).

والإمارات بشأن المحافظات الجنوبية، وبذلك تؤسس طهران لوجود طويل الأمد بالقرب من مضيق باب المندب، والتأثير في شبه الجزيرة العربية، وخلال السنوات التي سبقت الحرب ضد الحوثيين كانت إيران تسعى لبناء موطئ قدم في جنوب البلاد، وتمكنت من الوصول لبعض القيادات التي استمر بعضها في التواصل مع إيران، فيما بقيّ آخرون في التواصل المستمر، وهؤلاء سيكونون نواة لتحركات جديدة لإيران في جنوب البلاد.

زيادة التدخلات الدولية:

عقب أحداث عدن في أغسطس/آب 2019، نشطت الجهود الدولية - الأمريكية على وجه التحديد- لبناء اتفاق سلام في اليمن، وتشكيل خطوط محادثات بين السعوديين والحوثيين، ويبدو أن الخارجية الأمريكية بدأت بالفعل مشاورات مع الحوثيين، من أجل التحضير لمشاورات بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية، ويصبّ في ذلك الاتجاه زيارات ولقاءات ثنائية بين مسؤولين سعوديين وأمريكيين، وتصريحات عدة عن مناقشة استعداد أطراف النزاع في اليمن للتوصل إلى اتفاق سياسي، من ذلك حديث وزير الدفاع الأمريكي مارك اسبر أواخر العام 2019.

وإذا ما استمرت الأوضاع في التدهور، والشرعية اليمنية في التآكل، ستحاول السعودية من خلال أمريكا الدخول في مشاورات من أجل تحييد القوة الصاروخية للحوثيين وطائرات بدون طيار، لكن ثمن ذلك سيظهر على موقفها تجاه الحكومة الشرعية، وهو موقف سيبدو أقل من المطلوب طالما

حصل التغاضي عن قيام الإمارات بدعم كيانات مناوئة للحكومة؛ وتنفيذ تمرد مسلح جنوبي اليمن.

في الاتجاه ذاته دعت الإمارات إلى تدخل دولي لمواجهة الإرهاب في اليمن؛ عقب قصفها وحدات الجيش اليمني، لكن الرد جاء من واشنطن بتهنئة الخارجية الأمريكية لليمن بإنضمامه إلى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة "داعش" ليصبح بذلك العضو الـ 81 بالائتلاف.⁽⁸⁰⁾

كما أن هناك تحرك روسي جديد بخلاف الموقف المتذبذب سابقاً، بدأ ببيان الخارجية الروسية الذي عبر عن القلق من الغارات الإماراتية على الجيش اليمني، واعتبر تقسيم البلاد "يصب في صالح الجماعات الإرهابية".

في الوقت ذاته كان للاحتلال الإسرائيلي -أيضاً- رغبة بالوجود في جزيرة أرخبيل سقطرى، لبناء قاعدة عسكرية مخبرانية متقدمة، تستطيع مراقبة الملاحة في بحر العرب والمحيط الهندي، وتدعم الإمارات هذا الوجود ضمن قواعدها العسكرية في الأرخبيل اليمني؛ وكان لتطبيع العلاقات الإماراتية-الإسرائيلية برعاية أمريكية في أغسطس/آب 2020 واحدة من أبرز التقدّمات بين الطرفين، بشأن ما بات يطلقان عليه أمن المنطقة، وفي السياسة الخارجية الإسرائيلية فإن وجود قاعدة عسكرية قرب مضيق باب المندب مهم للغاية، من أجل عدم تكرار قدرة العرب على إغلاق مضيق

(80) تغريدة للخارجية الأمريكية على صفحتها يوم الجمعة 6 أيلول/ سبتمبر 2019

باب المنذب؛ في حال اندلع صراع عربي-إسرائيلي مجدداً.

في كل الأحوال فإن ما قامت به دولة الإمارات في جنوب البلاد يدفع الدول الأخرى إلى إيجاد موطئ قدم وتعزيز النفوذ في البلاد التي مزقتها الحرب، ما يعني أن ما حدث هي مرحلة جديدة في تاريخ الصراع اليمني وزيادة الفاعلين الدوليين.

المبحث الرابع

تبعات ما بعد الانسحاب الإماراتي من اليمن

اتفاق الرياض .. شرعنة لميلشيات الإمارات

اختلالات اتفاق الرياض

تأثير اتفاق الرياض

عوائق تنفيذ الاتفاق

سيناريوهات النجاح أو الفشل

الدعم الإماراتي لإعلان الانتقالي حالة الطوارئ و "الإدارة الذاتية"

سيطرة الإمارات على جزيرة سقطرى

أهداف الإمارات في سقطرى

تداعيات الاحتلال الإماراتي لسقطرى

تبعات ما بعد الانسحاب الإماراتي من اليمن:

بالإضافة إلى ما سبق من مظاهر وآثار (حصاد) النفوذ الإماراتي في اليمن، تظهر نتائج وآثار أخرى للنفوذ نفسه، لكنها تبدو نتائج غير مباشرة، خاصة بعدما أعلنت أبوظبي انسحاب قواتها من اليمن منتصف العام 2019، ما يجعل تدخلها في اليمن - بعد إعلان الانسحاب - معتمدا بدرجة رئيسية على القوى والتشكيلات المسلحة المدعومة منها، وبدرجة أقل على حضورها ضمن التحالف العربي، ومحاولة فرض رؤيتها الخاصة لتأتي قرارات وبيانات التحالف ومواقفه في كثير من الحالات، ومنها حالات الصدام والمواجهة بين الحكومة الشرعية والقوات المدعومة إماراتياً، متوافقة في غالبها مع رغبة أبوظبي، أو مراعية لها على الأقل، ومن ذلك اتفاق الرياض الموقع في نوفمبر/تشرين 2019، بين الحكومة اليمنية الشرعية من جهة والمجلس الانتقالي الموالي لدولة الإمارات من جهة ثانية، في أعقاب جولة من الصراع العسكري؛ شملت عددا من المحافظات الجنوبية بما فيها عاصمة اليمن المؤقتة عدن.

ومع أن الإمارات قلّصت بالفعل وجودها العسكري في اليمن في يونيو/حزيران 2019، مع تزايد ضغوط الغرب لإنهاء الصراع الذي أوصل ملايين اليمنيين إلى شفا الموت جوعاً، لكنها لا زالت تحتفظ بنفوذها بين عشرات الآلاف من أفراد التشكيلات العسكرية التي سلحتها ودربتها طوال أربع سنوات، وحسب مصادر فقد تقلص الدعم المالي تدريجياً منذ سبتمبر/أيلول من 2019، بضغوط من السعودية، وطلبت الحكومة الشرعية من

الإمارات التوقف عن دعم المجلس الانتقالي الجنوبي، واتهمتها بالوقوف وراء ضعف الحكومة الشرعية والتمرد عليها.

بيد أنه - وفقاً للمراقبين- من غير المتوقع أن تترك الإمارات نفوذها وراءها، وتغادر جنوب البلاد دون الاحتفاظ بوجود دائم كما كانت تخطط، وتبدو عدة مناطق مناسبة للإمارات كما ترى "ذوباب محافظة تعز"، وتطل على البحر الأحمر بالقرب من أهم ممر مائي دولي، وهو مضيق باب المندب، و"بلحاف" في محافظة شبوة، و"المكلا" عاصمة محافظة "حضرموت"، و"جزيرة سقطرى"، وتطل المناطق الثلاث على البحر العربي والمحيط الهندي، وتملك أبوظبي فيها قواعد عسكرية، تم بناؤها لتكون قواعد عسكرية دائمة، ويبدو واضحاً أن الإمارات تحاول تثبيت وجودها وليس الانسحاب منها، خاصة في جزيرة سقطرى؛ حيث تدفع أبوظبي بمظاهرات لصالحها وسط؛ رفض السلطة المحلية والمواطنين في سقطرى، وهو ما أدى إلى التوتر أكثر من مرة بين الحكومة الشرعية وسلطات سقطرى من جهة، وأبوظبي والقوى الموالية لها من جهة ثانية، حتى تمكنت الإمارات من إحكام سيطرتها على الجزيرة في يونيو/ حزيران 2020، وبدأت في إنشاء معسكرات جديدة في الأرخييل؛ رغم الوجود السعودي على الأرخييل الذي كان قد وعد الحكومة بمنع سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على مركز الجزيرة "حديبو".

اتفاق الرياض.. شرعنة لانقلاب آخر:

تم توقيع الاتفاق بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات بعد قرابة شهرين من التوتر بين؛ الطرفين وعقب سيطرة "المجلس الانتقالي" على عدن وأجزاء من محافظة أبين؛ إلى جانب محافظتي الضالع ولحج، واتهمت الحكومة اليمنية دولة الإمارات بتمويل "التمرد المسلح"، والتخطيط والتنفيذ للأحداث التي وقعت في أغسطس/آب 2019.

في إطار جهود الحكومة لتعزيز سيطرتها قام الجيش باستعادة المواقع باتجاه عدن، وتسبب "للتشكيلات العسكرية التي أنشأتها الإمارات بهزيمة قاسية" لكن حدث القصف الإماراتي على قوات الجيش الوطني على مدخل عدن، ما خلق تحولاً كبيراً داخل التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ضد الحوثيين، زادت عملية القصف غضب الحكومة اليمنية، فيما بررت أبوظبي قصف قوات الجيش بكونهم "إرهابيين" يحاولون استهداف قوات التحالف، صاعد ذلك من خلافات الحكومة الشرعية وحكومة أبوظبي، وشكت وزارة الخارجية اليمنية الحادثة لمجلس الأمن الدولي خلال اجتماعات الجمعية العمومية، وتصاعدت مطالبات الحكومة بمغادرة الإمارات للتحالف العربي.

قبل الوصول إلى اتفاق الرياض، احتضنت مدينة جدة السعودية مشاورات غير مباشرة بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، بدأت فعلياً

منذ نهاية سبتمبر/أيلول 2019، وتم تقديم عديد من المسودات معظمها تأتي ضمن توافق إماراتي/سعودي، في وقت قدم الطرفان رؤيتهما لحل الأزمة التي كادت تنهي مشروعية التحالف المواجه للحوثيين.

في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2019 غادرت معظم القوات الإماراتية من مدينة عدن، بعد نحو 3 أشهر على إعلان أبو ظبي انسحاب قواتها من اليمن، وتسلمت القوات السعودية إدارة العمليات العسكرية بقيادة التحالف العربي في عدن ومعظم المحافظات الجنوبية، حسب إعلان رسمي من التحالف، فيما وصف بإعادة تموضع القوات، لتبدأ مرحلة جديدة من مواجهة الحوثيين؛ قد تنهي الحرب في البلاد وتضع بذوراً لحروب قادمة.

تم التوقيع على اتفاق الرياض في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في العاصمة السعودية الرياض، بحضور ولي العهد السعودي وولي عهد أبو ظبي والرئيس اليمني وقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي، وقد كان لدى كل طرف فريق من المفاوضين، فمن جانب الحكومة ترأس الفريق نائب رئيس الجمهورية علي محسن صالح، ومن الطرف الآخر ترأس الفريق عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الذي كان محافظاً لعدن في الفترة (ديسمبر/كانون - 2015 أبريل/نيسان 2017).

وتضمن الاتفاق توطئة وملاحق ثلاثة، ملحق الترتيبات السياسية والاقتصادية، وملحق الترتيبات الأمنية، وملحق الترتيبات العسكرية؛ وتقع مهمة تفسير البنود على لجنة مشتركة يشرف عليها التحالف.

من أبرز بنود الاتفاق:

1. تشكيل لجنة تحت إشراف التحالف تختص بمتابعة وتنفيذ وتحقيق أحكام الاتفاق.
2. مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في وفد الحكومة لمشاورات الحل السياسي النهائي لإنهاء انقلاب ميليشيا الحوثي.
3. تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدى (24) وزيراً، يعين الرئيس أعضائها بالتشاور مع رئيس الوزراء والمكونات السياسية الأخرى، على أن تكون الحقائق السياسية مناصفة بين المحافظات الشمالية والجنوبية، وذلك خلال فترة 30 يوماً من توقيع الاتفاق، ويتم اختيار المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والخبرة المناسبة للحقيبة الوزارية، وممن لم ينخرطوا في أي أعمال قتالية أو تحريضية خلال أحداث عدن وشبوة وأبين (خلال مواجهات أغسطس 2019).
4. يعين الرئيس هادي المحافظين في عدن ثم أبين والضالع، ثم باقي المحافظات الجنوبية بالتشاور.
5. يباشر رئيس الحكومة الحالية عمله في عدن بعد أسبوع من توقيع الاتفاق، وخلال الأسبوع يتم تشكيل حكومة جديدة تؤدي اليمين الدستورية أمام الرئيس هادي في عدن.

أ. الملحق العسكري:

1. جميع ونقل الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوات العسكرية والأمنية، وتشمل على وجه الخصوص: (الدبابات، المدرعات، المدفعية، كاتوشا، الهاونات الثقيلة، الصواريخ الحرارية، والأطقم المسلحة بعبارات ثقيلة والمتوسطة)، ووضعها تحت إدارة وإشراف التحالف.
2. نقل جميع القوات العسكرية التابعة للحكومة والتشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي في محافظة عدن إلى خارجها - يحدد مواقعها التحالف - ويكتفي ببقاء اللواء الأول حماية رئاسية لحماية الرئيس، وتأمين الحماية الأمنية لقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي.
3. ترقيم القوات (من الطرفين)؛ وضمها وترقيمها في وزارة الدفاع.
4. إعادة تنظيم القوات في عدن؛ ثم المحافظات الجنوبية الأخرى.

ب. الملحق الأمني:

1. إعادة تنظيم القوات الحكومية والتشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي؛ وترقيمها تحت وزارة الداخلية، وإعادة انتشارها، على أن يتولى الأمن والنجدة مسؤولية حماية المدينة.

2. تنظيم القوات الخاصة ومكافحة الإرهاب في محافظة عدن؛ واختيار عناصر وقيادة جديدة لها من القوات الحكومية والتشكيلات التابعة المجلس الانتقالي الجنوبي.

3. إعادة تنظيم قوة حماية المنشآت؛ ”يتم اختيار عناصر القوة بناء على الكفاءة من العسكريين الحاليين في قوات حماية المنشآت الحالية؛ أو من قوات الشرعية أو التشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي، يسند لهذه القوة الحماية الكاملة للمنشآت المدنية، وحماية مقر الحكومة والبنك المركزي وموانئ عدن ومطار عدن والمصفاة ومقرات فروع الوزارات ومؤسسات الدولة في عدن“.

4. تتولى قوة حماية المنشآت حماية باقي المنشآت المدنية والحيوية في باقي المحافظات المحررة وموانئ المكلا والضبة والمخا ومنشأة بلحاف، خلال تسعين يوماً من توقيع الاتفاق.

اختلالات اتفاق الرياض:

1. التحول في عدة نسخ: جرى تقديم عدة نسخ بين شهري سبتمبر/ أيلول، ونوفمبر/تشرين الثاني 2019، وهذه التحولات في عدة مسودات قدمها الجانب السعودي في الغالب، وسُربت في الإعلام تظهر حجم الفجوة بينهما، على سبيل المثال: في المسودة المسربة الأولى تم الحديث عن ”دمج“ التشكيلات الموجودة خارج وزارتي الدفاع والداخلية، وفي النسخة الموقعة تم الحديث عن ”إعادة

تنظيم القوات“، فيما تشير المسودة الأولى إلى حظر وجود وتكوين تشكيلات خارج وزارتي الدفاع والداخلية، تم حذف ذلك من النسخة الموقعة، كما تطرقت المسودات الأولى إلى توجه القوات لمحاربة الحوثيين المدعومين من إيران، بينما ذهبت النسخة الموقعة للحديث عن تثبيت الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب.

كما أكدت المسودات الأولى من الاتفاق على عودة البرلمان اليمني لعقد جلسة في العاصمة عدن، وهو ما تجاهله الاتفاق الموقع رغم أنها تعد نقطة أساسية، ونصت المسودات الأولى على أن تعود الحكومة بكامل أعضائها إلى عدن، أما في الاتفاق الموقع فتضمن عودة رئيس الحكومة فقط؛ دون الإشارة إلى باقي الأعضاء.

ونصت المسودات الأولى على دمج كل التشكيلات خارج الدولة بمن فيهم ”حراس الجمهورية“ و”ألوية العمالقة“؛ لكن الاتفاق تجاهلها، ولم يشر نصاً للأحزمة الأمنية والنُخب واستعاض عنها بالحديث عن ”التشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي“.

وتشير المسودات الأولى إلى أن الموقعين على الاتفاق كانت: الحكومة اليمنية، المجلس الانتقالي الجنوبي، ومكونات جنوبية أخرى، في محاولة للخروج من مأزق تقديم المجلس الانتقالي كممثل وحيد للمحافظات الجنوبية، لكن توقيع الوثيقة تم بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وحضر رموز المكونات الجنوبية الأخرى كضيوف على شرف المراسم، رغم رفض البعض منهم الحضور كضيوف فقط.

2. المرجعيات والثوابت: يشير الاتفاق في توطئته إلى أن "تحالف دعم الشرعية" هو المُلزم بالمرجعيات الثلاث، مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216، أي أن هذه المرجعيات ليست مُلزِمة للموقعين على الاتفاق، فالمجلس الانتقالي الجنوبي يرى أن المرجعيات الثلاث تتعارض مع هدفه في تحقيق انفصال جنوب اليمن، وما يصفه بـ "استعادة الدولة الجنوبية قبل 1990"، كما أن عدم الإشارة إلى الثوابت الوطنية في دياجة الاتفاق "وحدة اليمن وسلامة أراضيه" يجعل من الاتفاق خطوة أولى نحو تقسيم البلاد، وفق ما يرى بعض المراقبين.

لذلك فإن الاتفاق - من وجهة نظر الانتقالي الجنوبي - يعطيه الخطوة الأولى نحو تحقيق أهدافه، وهو ما أكد عليه المجلس قبل الاتفاق باعتباره "خطوة استراتيجية على طريق تحقيق مشروعه في انفصال الجنوب عن الشمال"⁽⁸¹⁾، وإلى كونه "خطوة أساسية واستراتيجية في قضية مصيرية"⁽⁸²⁾.

3. سيادة البلاد: اتهمت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً مراراً وتكراراً دولة الإمارات بانتهاك سيادتها، ورغم وصول قوات سعودية بديلاً عن

(81) "الانتقالي الجنوبي" باليمن يعتبر اتفاق الرياض خطوة استراتيجية نحو الانفصال، <https://bit.ly/2ZOAHGH>

(82) لقاء مع عبدالروس الزبيدي مع صحيفة عكاظ السعودية (31 أكتوبر/تشرين الأول 2019). <https://www.okaz.com.sa/article/1753911>

القوات الإماراتية، وتسلمها إدارة عدن بالكامل من الإمارات، إلا أنه لم يتم تمكين الحكومة اليمنية وقواتها من فرض نفوذها - كما كان متوقعاً- لذلك سيبقى من وجهة النظر القانونية أن سيادة البلاد ما زالت منقوصة، وأن الإدارة الخارجية انتقلت إلى يد خارجية جديدة.

يقدم الاتفاق، سلطة جديدة "فوق سيادية" - بشكل رسمي - حيث سيشرف "التحالف" (الإمارات والسعودية) على تطبيق الاتفاق، وسيكون شريكاً - بالتشاور- في العزل والتعيين، كما أن حصر تحريكه للقوات والأسلحة وليس الحكومة اليمنية، مصادرة لحق الدولة التي يفترض أن التحالف تدخل لتمكينها، ويجعل وضع الحكومة اليمنية مع شرط وجود قوات أمنية بأسلحة خفيفة شبيه بوضع السلطة الفلسطينية.

4. حماية المنشآت: حدد الاتفاق أن تتسلم قوة حماية المنشآت موانئ ومنشآت حيوية ليس من بينها المنشآت الموجودة في سقطرى والمهرة ووادي حضرموت، أي أن الإمارات يفترض بها تسليم الموانئ المذكورة في الملحق الأمني إلى جانب منشأة بلحاف حتى نهاية يناير/كانون الثاني 2020، لكن ليس من بين الموانئ والمنشآت المفترض تسليمها قاعدة مطار الريان في محافظة حضرموت، وقاعدة بلحاف في محافظة شبوة؛ حيث لا تزال القوة الإماراتية موجودة، إلى جانب احتفاظها بالوجود في سقطرى.

5. الدمج والترتيبات: لا ينص الاتفاق على دمج التشكيلات شبه

العسكرية الموجودة خارج السلطة وصهرها ضمن قوات الدفاع والداخلية في الحكومة الشرعية، لكنه أشار إلى عملية إعادة تنظيم القوات وترقيمتها ضمن قوات الأمن والجيش، ويشير مسؤولون في الحكومة إلى أن المراد بإعادة التنظيم هو ”الدمج“ و ”الصهر“، وهو ما ينفيه المجلس الانتقالي الجنوبي عبر المتحدثين الرسميين.⁽⁸³⁾

ومن المعروف أن معظم القوات التي تقاتلت في عدن وشبوة وأبين هي تنتمي لهذه المحافظات، وإعادة تنظيمها وفقاً للجغرافيا - كما يشير الاتفاق - يبقئها بعيدة عن الهوية الوطنية الجامعة، كما أن إعادة التنظيم لا تتم بإشراف وزارتي الدفاع والداخلية، بل بإشراف لجنة مشتركة من الحكومة الجديدة وممثلين من المجلس الانتقالي الجنوبي، يشرف عليها التحالف، وستتخذ القرارات والرؤى وفقاً للتوافق بين الأطراف، ومن المتوقع أن ينتقل حسم القرار أو الرؤية للسعودية والإمارات للإقرار.

6. فخ التفسير: يبدو أن معظم ما ورد في الاتفاق سيحتاج تفسيراً لتنفيذه، ومهمة التفسير ستكون على عاتق لجنة تحت إشراف التحالف، على السبيل المثال، ”الدمج أم إعادة تنظيم“، إضافة إلى أن الاتفاق لا يشير صراحة إلى الأحزمة الأمنية والنخب، بل إلى ”التشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي“، وهذه التشكيلات ليست تابعة للمجلس الانتقالي بشكل كامل بل تتلقى أوامرها من قيادة منفصلة

(83) تصريح نائب رئيس الدائرة الإعلامية بالانتقالي منصور صالح، لقناة العربية الحدث عقب ساعات من التوقيع (5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019).

تابعة للإمارات، وهناك تشكيلات تتبع الانتقالي الجنوبي تم تجنيدها من الضالع ويافع؛ وتتلقى أوامرها بالفعل من عيدروس الزبيدي رئيس المجلس⁽⁸⁴⁾، وعدد أفرادها بالآلاف، أما الأحزمة الأمنية والنُخب فعددها يصل إلى 90 ألفاً، وربما يقود اختلاف التفسيرات لفشل الاتفاق الذي مر على توقيعه أكثر من ستة أشهر دون أن يتم تنفيذ بنوده، مع أن المدى الزمني لكثير من مضامينه ينص على أيام وأسابيع قليلة، ولا يزال الطرفان (الحكومة والانتقالي) يتبادلان الاتهامات بعرقلة تنفيذ الاتفاق، كما حدث في "اتفاق ستوكهولم" بين الحكومة والحوثيين بخصوص الحديدية في ديسمبر/كانون الأول 2018.

تأثير اتفاق الرياض:

"اتفاق الرياض" هو مرحلة جديدة مؤثرة، تعتقد الأمم المتحدة والفاعلون الدوليون أنها ستقود إلى حل شامل مع الحوثيين، ويبدو أن الجهود تذهب نحو هذا الاتجاه، لكنها قد تعطي مزيداً من الاحتقان لفاعلين محلبيين آخرين.

المجلس الانتقالي الجنوبي: يعطي الاتفاق شرعية لوجوده، فلم يسبق أن حصل المجلس الانتقالي الجنوبي على أي اعتراف دولي رسمي به، بسبب رفض الحكومة الاعتراف به منذ تأسيسه في العام 2017، كما أنه يشرعن الاتفاق لهيئاته الأخرى التابعة له مثل: "الجمعية الوطنية" التي تعتبر "برلماناً موازياً".

(84) تتلقى الرواتب من الإمارات كما تتلقى الأوامر والتوجيهات من قيادات تابعة لدولة الإمارات أمثال عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي.

تمثيل القضية الجنوبية والانفصال: لا يمثل الاتفاق القضية الجنوبية، إذ أن معظم المكونات الأخرى الجنوبية إما رفضت الحضور أو أقامت فعاليات أخرى؛ لتؤكد أنها ليست تابعة للاتفاق، لكن الاتفاق قد يوقف أحداثاً دامية في جنوب اليمن كان يمكن لها أن تتحول إلى حرب أهلية جديدة، غير أنه إذا ما حدث تعامل مع "الانتقالي الجنوبي" بصفته ممثلاً للجنوبيين؛ فإن هذا الخطر لن يزول، فأبناء سقطرى وحضرموت وشبوة والمهرة تحدثوا بوضوح أن "الاتفاق" غير معني بضم المحافظات الشرقية إلى اتفاق الرياض إذا تعارض مع طموحاتهم، وهذه المحافظات هي الغنية بالنفط، وتملك موانئ استراتيجية، وتمثل معظم مساحة البلاد، بينما ينظر إلى المجلس الانتقالي الجنوبي باعتباره ممثلاً عن أجزاء من محافظتي (الضالع ولحج)، ويُخشى أن زيادة عدد المكونات الجنوبية قد تدفع إلى مرحلة جديدة من حرب مناطقية لن تنتهي بسهولة.

إن محاولات الضم والإلحاق قد تؤدي إلى مشكلات جديدة بين المحافظات المختلفة، الأمر الذي سينجم عنه صعوبة تنفيذ مشروع الدولة الاتحادية، وهو الحل لشكل الدولة اليمنية التي أقرها مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014)، أو قد يعرضه للتجريف المتعمد.⁽⁸⁵⁾

التشكيلات الأخرى: يمنح الاتفاق أي تشكيلات وتكوينات مسلحة جديدة أملاً في الحصول على مكاسب سياسية ضمن اتفاقات مماثلة، مع

(85) في اجتماع لقيادات الإقليم الشرقي : باكرت يرفض إقليم حضرموت والبحسني يغادر اللقاء(فيديو)

الاحتفاظ بكياناتها دون تغيير أو حل، يُشار بذلك إلى "حراس الجمهورية" و"الوية العمالقة" و"المقاومة التهامية"، و"كتائب أبو العباس" التي تعمل في الساحل الغربي وتعز، وجميعها أنشأت بدعم وتمويل إماراتي، ولا تقل عن المجلس الانتقالي الجنوبي في التبعية والولاء لحكام الإمارات، وقبل توقيع اتفاق الرياض سلمت الإمارات جزيرة ذات موقع مهم لقوات "حراس الجمهورية"، التي يقودها "طارق صالح" نجل شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وقد يدفع ذلك إلى تخلق تكوينات جديدة في المناطق المحررة "جهوية وسياسية" من أجل الحصول على ذات المكاسب.

عوائق تنفيذ الاتفاق:

في معظم اتفاقات اليمنيين التي تتم تحت ضغط خارجي أو بتوافقات وحلول وسط فإن العديد من العوائق والعثرات تقف في طريق تنفيذها، وهي مشكلة دائمة بالنسبة للاتفاقات اليمنية؛ إذ يمكن للضغوط الغربية والخليجية أن توصل إلى توقيع الاتفاق؛ لكنها لا تستطيع الضغط من أجل تنفيذه، وهو ما حدث في اتفاق ستوكهولم بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثيين المسلحة.

فالاتفاق الذي منح المجلس الانتقالي الجنوبي الشرعية -للمرة الأولى- بحضور الرئيس اليمني وولي العهد السعودي وولي عهد ابوظبي وضع القوات الموالية له تحت "إمرة" وزارتي الدفاع والداخلية اليمنيتين، كما

قلّص المجلس الانتقالي الجنوبي طموحاته من ”مطالب الانفصال“ إلى الحصول على مقعد ضمن مشاورات الحل الشامل، مع احتفاظه - كما يقول قادة المجلس - بأهدافه الانفصالية معترفاً بـ ”الرئيس اليمني“ كرئيس شرعي للبلاد.

ومن أبرز العوائق:

فقدان الثقة: وإذ يبدو الاتفاق جيداً - مرحلياً - للطرفين؛ فإن مخاوف ”انعدام الثقة“ بين الطرفين وسوء تفسير الاتفاق قد يدفعان إلى تفجير الوضع مجدداً، خاصة أن المشاورات كانت بشكل غير مباشر، ويبدو أن لقاء الرئيس اليمني في اليوم الثالث للتوقيع (7 نوفمبر/تشرين الثاني 2019) دون نشر صور اللقاء -رغم نشره رسمياً في وكالة (سبأ الرسمية) - واحداً من أهم مؤشرات فقدان الثقة، فالحديث عن اختلاط القوات ”التابعة للحكومة“ و”الانتقالي الجنوبي“ دون دمج وتفكيك للهيكل السابقة يجعل منها كتلا صلبة جاهزة للتمرد في أي وقت.

الاستبعاد: كما أن استبعاد قادة مدنيين وعسكريين - نفذوا أوامر الرئيس ووزارتي الدفاع والداخلية في حماية العاصمة المؤقتة عدن بالسلاح - من التعيينات في الحكومة، انتكاسة للدولة، وقد تسبب فقدان ثقة في القيادة، وتشجع على التمرد ودعم المتمردين، وتهدد مستقبل كل من يجرؤ على دعم الدولة.

وكما يعني تخلي الرئيس هادي عن أبرز الداعمين العسكريين له، يعني تخلي الانتقالي عن أهم قادته، ما قد يؤدي إلى التنازع حول تسليم الأسلحة

والمعدات الثقيلة والمتوسطة، وقد يمهد لنشوء تشكيلات مسلحة جديدة، بعيدة عن الحكومة والانتقالي.

رغم أن ”اتفاق الرياض“ سيخفف إلى حد كبير من أي تمرد، إلا أن استبعاد ”حراس الجمهورية“ و”ألوية العمالقة“ من الحل قد يؤدي إلى تمرد الطرفين للحصول على مكاسب مماثلة للانتقالي الجنوبي.

وفي حين لم يُشر الاتفاق إلى محافظتي أرخبيل سقطرى والمهرة؛ فقد أعلن ممثلون قبليون عن رفضهم لهذا الاتفاق، مثل ”مؤتمر الإنقاذ الجنوبي“، وشيخ مشايخ سقطرى⁽⁸⁶⁾.

خلافات التفسير: يسيطر على الاتفاق تشكيل التكوينات مثل حماية المنشآت من أعضاء القوات السابقة للطرفين الموالين للحكومة والموالين للمجلس الانتقالي، خلال مدة ثلاثين يوماً، وقد يفجر ذلك خلافات حول العدد ودرجة التكوين، إذا لم يتم حسمها سابقاً، في الوقت نفسه ستثير خلافات بشأن معنى ”إعادة التنظيم“ للقوات وبين بقاء القوات الحالية بنفس القيادات للألوية، أو تغييرهم، أو دمج القوات بشكل كامل.

تفكير الحوثيين: يراقب الحوثيون باستمرار مدى تماسك الاتفاق بين الطرفين ويحاولون زعزحته للحصول على مكاسب، واستغل الحوثيون - فعلا- حالة الاشتباك داخل معسكر الحكومة اليمنية للتقدم في آخر

(86) ”آل عفرار“ يرفض حضور توقيع اتفاق الرياض بسبب تمهيش سقطرى والمهرة

<https://socotrapost.com/socotraneews/1185>

معاقلها في محافظة مأرب شرقي البلاد، مستغلة أن الحكومة اليمنية دفعت جزءاً من قواتها إلى محافظة أبين؛ لتعزيز القوات التي تواجه المجلس الانتقالي الجنوبي.

المسؤولية السعودية: سيقع معظم العبء في تنفيذ الاتفاق على المملكة العربية السعودية، كما أنها ستكون الحَكَم الفصل في تفسير الاتفاق، وكما هو واضح فقد وضعت الحكومة اليمنية كل البيض في سلة الرياض، وهو أمرٌ حاولت السعودية تنفيذه على الأرض؛ من خلال إرسال قوات عسكرية وآليات؛ وخروج الإمارات شكلياً من عدن، كما أن مخالفة ”الانتقالي الجنوبي“ للرؤية السعودية ستجعله في مواجهة مباشرة معها، والأمر نفسه بالنسبة للإمارات التي رفضت طلباً حكومياً بوقف تسليح ”الانفصاليين“ بعد اتفاق الرياض⁽⁸⁷⁾، وتحتاج السعودية إلى هذه الفرصة من أجل تخفيف الضغوط الدولية على المملكة من قبل حلفائها الغربيين، كما أنها بحاجة لهذه الفرصة لإحراز تقدم في مشاوراتها مع الحوثيين يصب لصالحها.

(87) ”سي إن إن“ تكشف: الحكومة اليمنية طالبت بضمانات إماراتية بعدم تسليح الانفصاليين ولم يحدث لها ذلك <https://yemenshabab.net/reports/51327>

سيناريوهات النجاح أو الفشل:

يرتبط نجاح أو فشل الاتفاق بتجاوز العوائق أعلاه، وفي حال نجح تنفيذ الاتفاق فإن موقف الحكومة اليمنية تجاه الحوثيين سيكون أكثر قوة، كما أن المجلس الانتقالي سيكون ضمن وفد الحكومة للمفاوضات الذي سيضم ممثلين من تيارات جنوبية أخرى إلى جانب الأحزاب، مقابل وفد الحوثيين الذي سيضم ممثلين عن حزب المؤتمر الشعبي العام الموجود في صنعاء، لكن من سلبيات نجاح الاتفاق أن يكرس الوضع اللبناني في اليمن، وقد يحتفظ الانتقالي ومن بعده الحوثيون بتنظيماتهم المسلحة كدولة داخل الدولة، كما الحال مع حزب الله اللبناني، أما إذا فشل الاتفاق فإن حرباً مناطقية تنتظر المحافظات الجنوبية، وقد تتحول إلى صراعات جهوية، وفي حال تقييد الحكومة وقواتها؛ مع استمرار أبوظبي في دعم قوات الانتقالي لوجستياً وعسكرياً؛ فإن الأخير سيوسع من قبضته المسلحة على المحافظات الجنوبية بما فيها تلك التي هي حالياً خارج سيطرته، وهو ما يعني العودة إلى نقطة الصفر بشأن ملف السلام مع الحوثيين المدعومين من إيران، الملف الذي تأمل السعودية انجازه.

ومع إيقاف الحرب وانهيار حلم الانفصال - على الأقل في هذا الظرف الصعب الذي تمر به اليمن - ربما يكسب اليمنيون السلام - مؤقتاً - لكنهم خسروا سيادة الدولة على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة، فالاتفاق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي يأخذ من حق الدولة في استخدام القوة، ويعطي الاشراف على استخدامها وتنظيمها وتشكيلها لدول أخرى

هي السعودية؛ التي تشرف على تنفيذ الاتفاق، والإمارات المتواجدة عمليا على الأرض من خلال ميلشياتها، وهو الأمر الذي يمكن أن يتكرر مرة أخرى في إنجاز اتفاق متوقع مع الحوثيين.

الدعم الإماراتي لإعلان الانتقالي حالة الطوارئ و "الإدارة الذاتية":

أعلن المجلس الانتقالي أواخر أبريل/نيسان 2020، حالة الطوارئ و "الإدارة الذاتية" في عدن وبقية المحافظات الجنوبية، وتشكيل لجان رقابية على مؤسسات الدولة، الأمر الذي اعتبرته الحكومة إعلانا صريحا لإنهاء اتفاق الرياض ورفض تنفيذه، وقالت وزارة الخارجية إن إعلان الانتقالي عزمه القيام بما أسماه إدارة الجنوب ما هو إلا استمرار للتمرد المسلح الذي بدأ في أغسطس/آب 2019.

توالت ردود الفعل داخليا وخارجيا، معربة عن الرفض المطلق لإعلان الانتقالي، حيث أعلنت السلطات المحلية في ست محافظات جنوبية من أصل ثمان محافظات رفضها إعلان الإدارة الذاتية، وولاءها للرئيس هادي والحكومة الشرعية، وكذلك أصدرت الأحزاب والقوى السياسية بيانات رافضة للإعلان الصادر عن الانتقالي، وعلى الصعيد الخارجي جاء بيان التحالف العربي الراض للإعلان في مقدمة المواقف والبيانات والتصريحات الصادرة عن عدد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وأجمعت على رفض إعلان الإدارة الذاتية، وشملت قائمة الراضين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر ودولة الإمارات وبريطانيا والجامعة العربية والاتحاد

الأوروبي، ومع أن أغلب بيانات الرفض دعت الانتقال للراجع عن إعلانه؛ إلا أنه استمر في تنفيذ ما أسماها ”الإدارة الذاتية“، وعين القيادي في المجلس الانتقالي أحمد بن بريك على رأس الإدارة الذاتية إلى جانب كونه القائم بأعمال رئيس الانتقالي، وأصدرت قيادة الانتقالي قرارات عدة في هذا السياق تحت مسمى الإدارة الذاتية، منها قرارات تشكيل لجان رقابة وإشراف على المؤسسات الحكومية وتعيينات لعناصره في مناصب ومراكز حكومية.

ومع أن الإمارات أعلنت رفضها اعلان الانتقالي إلا أن دعمها المستمر للانتقالي يكشف عن موقفها الحقيقي، فضلا عن أن إصدار بيان الإدارة الذاتية نفسه تم من قبل قيادات الانتقالي المقيمين في الإمارات، كما أن الإعلان جاء في ظل إخفاق واضح في تنفيذ اتفاق الرياض، وتوتر في العلاقة بين الانتقالي والقيادات العسكرية السعودية المكلفة بتنفيذ اتفاق الرياض، خاصة ما يتعلق بسحب السلاح الثقيل، وهو ما أدركه أغلب الكتاب والسياسيين السعوديين الذين ظهروا على وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي مؤازرين لموقف بلادهم الراض للإعلان باعتباره انقلابا على اتفاق الرياض، ومضيفين إليه التنديد بالموقف الإماراتي الداعم للانتقالي، باعتباره عملا يهدف إلى إفشال اتفاق الرياض، من قبل دولة تعد الحليف الأبرز للسعودية.

وبعد إعلان الانتقالي البدء في ”الإدارة الذاتية“، سارعت القوات الأمنية والعسكرية الموالية للسيطرة على بقية المؤسسات وفروع الوزارات والمنشآت

الحكومية التي لم تكن تحت سيطرتها، ووضعت يدها على الموارد الرئيسية ومنها موارد ميناء عدن، كما استولى أتباع الانتقالي - باسم حالة الطوارئ والإدارة الذاتية- في يونيو/حزيران 2020، على حاويات نقل الأموال الخاصة بالبنك المركزي اليمني بعدن، كانت تقوم بنقل 80 مليار ريال يمني من الميناء إلى البنك المركزي، وساءت الأوضاع العامة في عدن، جراء تدهور الخدمات الأساسية وفي مقدمتها المياه والكهرباء، فضلاً عن تردي الأوضاع الصحية بالتزامن مع وصول جائحة كورونا - كوفيد19 اليمن، لترتفع أرقام الوفيات والإصابات، فيما اكتفت عناصر الانتقالي بقمع الفعاليات الاحتجاجية التي ينفذها مواطنون تعبيراً عن استيائهم من تردي الأوضاع بشكل لم يشهدوا له مثيلاً من قبل.

سيطرة الإمارات على جزيرة سقطرى:

تملك جزيرة سقطرى طبيعة بيئية هي الأندر والأغرب في العالم، وثلثي الكائنات والأشجار على الجزيرة لا توجد في أي مكان آخر على الكوكب، وتم إضافتها لقائمة التراث العالمي في 2008م⁽⁸⁸⁾، وتتمتع الجزيرة بموقع استراتيجي يغري القوى العسكرية الاستعمارية، وعلى مرّ التاريخ الحديث كانت الجزيرة الاستراتيجية تتمكن من الخروج الدائم من نكسات محاولات تحولها إلى قاعدة عسكرية، من أجل احتلال "القرن الإفريقي" و"شبه الجزيرة العربية"، وتقع الجزيرة بالقرب من قناة/ مضيق بحري استراتيجي (باب المندب)؛ ما يجعل التمركز العسكري على الجزيرة مؤثراً بشكل كبير

/Socotra Archipelago <https://whc.unesco.org/en/list/1263> (88)

على شبه الجزيرة العربية ودول القرن الأفريقي، ومهدداً للتجارة العالمية.

وتحضر جزيرة سقطرى كإحدى مناطق الأكثر أهمية لدى الإمارات، ومحل أطماع قديمة وحديثة لحكام أبوظبي، كما أنها من أهم وأبرز مسائل الخلاف بين الحكومة الشرعية ودولة الإمارات، ونشبت أكثر من جولة للصراع بهدف السعي للسيطرة على الجزيرة التي تملك مطارا وميناء ومراكز إدارية، وتقف على رأسها سلطة محلية رافضة للتدخل الإماراتي.

ووصلت الخلافات اليمنية - الإماراتية ذروتها في أبريل ومايو/ نيسان وأيار 2018، عندما دفعت الإمارات العربية المتحدة بقوات عسكرية إلى جزيرة سقطرى دون إذن من الحكومة المعترف بها دولياً، يوم وسيطرت تلك القوات التي تضم عددا من الدبابات والمدرمات ونحو 300 جندي، فور وصولها على الميناء والمطار، ومنعت المسؤولين اليمنيين من دخول المطار لاستقبال وفد سعودي وصل إلى الجزيرة من أجل حل الخلاف الذي أسس لمرحلة أكثر صعوبة للعلاقة داخل التحالف.

بدأت الإمارات التواجد على الجزيرة عقب إعصارين ضربا الجزيرة في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، من أجل إغاثة السكان الذين يبلغ عددهم 60 ألف نسمة؛ واتخذت دولة الإمارات من الهلال الأحمر ومؤسسة الشيخ خليفة كغطاء لتمدها داخل جزيرة سقطرى والسيطرة عليها؛ وإيجاد نفوذ وسط السكان الفقراء؛ إذ يعتمدون على الصيد وتربية الحيوانات والقليل من الزراعة.

واعتمدت الإمارات طرقاً عدة للسيطرة على الجزيرة، أبرزها:

دعم حكومي: في فبراير/شباط 2016 عقد خالد بحاح الذي كان حينها يشغل نائب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، مؤتمراً صحفياً في الجزيرة إلى جانب الهلال الأحمر الإماراتي؛ مُعلنًا عن توقيع عقود مع الجهة الإماراتية لإعادة إعمار جزيرة سقطرى⁽⁸⁹⁾، بعد حوالي 40 يوماً من هذا المؤتمر الصحفي تم إقالة ”بحاح“ من منصبه؛ وكانت تلك الإقالة سبب توتر العلاقات بين أبوظبي والرئيس عبدربه منصور هادي، وفي مايو/أيار 2018 مع تصاعد الأزمة بشأن الجزيرة بين الإمارات والحكومة اليمنية، نفى خالد بحاح أن يكون قام بتأجير الجزيرة للإمارات لمدة (99) عاماً، وقبل شهر من توقيع الاتفاقية مع الهلال الأحمر الإماراتي تحدث وزير السياحة اليمني - آنذاك - معمر الإيراني عن رغبة الحكومة في إيجاد شركة سياحية خاصة بسقطرى بالتعاون مع رجال أعمال من دول مجلس التعاون الخليجي، احتفت الإمارات على غير العادة بتلك التصريحات⁽⁹⁰⁾.

الوجود العسكري: انتقل القائد العسكري الاماراتي (أبو سيف) من المكلا في حضرموت إلى سقطرى، وقامت أبوظبي بافتتاح قاعدة عسكرية وتسجيل مجندين قرابة (5000) من أبناء الجزيرة ضمن قوات الإمارات براتب (500 درهم اماراتي)⁽⁹¹⁾، جاء ذلك في الوقت الذي كانت الحكومة

(89) بحاح يوقع مع الإمارات اتفاقية إعادة تأهيل جزيرة سقطرى، اليقين، 29 شباط/فبراير 2016. <http://yaqeenonline.net/2013-10-31-22-27-22-898-بحاح-يوقع-مع-الإمارات-اتفاقية-إعادة-تأهيل-جزيرة-سقطرى>

(90) وزير السياحة يؤكد ان جزيرة سقطرى ستكون هي الواجهة السياحية لليمن 01/22 http://www.sabanew.net/viewstory_1.php?id=4021

(91) حديث أحد أبناء سقطرى مع باحث مركز أبعاد للدراسات.

اليمنية توقع عقوداً مع المنظمات الإماراتية من أجل الإغاثة⁽⁹²⁾، ولم يكن يرى أبناء الجزيرة ضرورة لتجنيد تلك الأعداد وبناء قاعدة عسكرية هناك، إذ لا توجد مخاطر محتملة أمنية أو عسكرية أو جماعات مقاتلة.

شراء الأراضي: لجأت أبوظبي لشراء الأراضي بعد إقالة بحاح، وعينت الإمارات بعد ذلك أحد قاداتها يدعى أبو مبارك المزروعى حاكماً على الجزيرة، وكان يقوم بدفع مبالغ طائلة للسكان الفقراء لشراء الأراضي تحت لافتة الاستثمار، وبسبب حاجة بعض السكان للمال والخروج من دائرة الفقر وافقوا على بيع الأراضي⁽⁹³⁾، مع أن الحكومة حظرت بيع أراضي الجزيرة واعتبرتها غير قانونية⁽⁹⁴⁾.

أعمال الإغاثة: تبرر الإمارات وجودها في "سقطرى" بأعمال الإغاثة عقب إعصاري 2015، وقد رحب سكان الجزيرة بالإغاثة الإماراتية في البداية، لكنهم لم يكونوا راضين عن أعمال البناء والجرافات الإماراتية التي استهدفت الجزيرة، واقتلعت الأشجار النادرة لبناء منازل لشيخ أبوظبي وقادتها السياسيين⁽⁹⁵⁾، وهو ما أدى في النهاية إلى لجوء السكان للمجتمع

(92) خير نشرته صحيفة الإمارات اليوم في فبراير 2016 يتحدث عن انتهاء تسجيل المتحقين بالقوات المسلحة <https://www.amaratyaloum.com/local-section/other/2016-02-06-1.866956>

(93) تصريحات سكان ومسؤول حكومي لموقع "Verdict" البريطاني
The UAE appears to be building a Dubai-style resort on Yemen's island of Socotra
<https://www.verdict.co.uk/uae-building-dubai-style-resort-on-yemens-otherworldly-island-of-socotra-officials-and-islanders-say>

(94) يشار إلى أن حكومة الوفاق اليمنية كانت قد أقرت في العام 2013 إلغاء جميع عقود البيع أو التأجير لسواحل محافظة سقطرى الصادرة عن أي جهة. وأعادت الحكومة اليمنية في يناير 2017 بقرار آخر تحظر فيه بيع أراضي سقطرى. <http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/14913>

(95) نشر موقع محلي (اليمن نت) تقريراً حول النشاط الإماراتي في الجزيرة مدعماً بالصور في أغسطس/آب 2017 للاطلاع عليه <https://bit.ly/3qYUjK>

الدولي من أجل ممارسة الضغط لوقف عملية تدمير الجزيرة، ولم تكن الإغاثة الإماراتية للسكان ذات فائدة كبيرة بقدر الهالة الإعلامية التي صاحبتهـا. (96)

أهداف الإمارات في سقطرى:

يبدو ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد يرغب بالاحتفاظ بالجزيرة مهما كان الثمن، حسب ما تشير نشرة أنتليجينس أونلاين الفرنسية⁽⁹⁷⁾، فالجزيرة الاستراتيجية تملك عدداً من المقومات التي ترى أبوظبي أنها ستحقق طموحها كقوة إقليمية في المنطقة، حتى لو أثار ذلك جيرانها الخليجيين والحكومة اليمنية.

ومن هذه الأهداف:

عمل قاعدة عسكرية: تملك أبوظبي قاعدة عسكرية في الجزيرة من المقاتلين اليمنيين يبلغ عددهم 5000 مقاتل⁽⁹⁸⁾، وهذه القاعدة العسكرية ستكون بمثابة "ديغو غارسيا إماراتية" (جزيرة طردت بريطانيا وأمريكا سكانها الأصليين وحولتها إلى قاعدة عسكرية وتقع في المحيط الهندي)، وفي الحقيقة فإن سقطرى ذات موقع استراتيجي عالي - أكبر من ديغو غارسيا-، حيث تسيطر على مدخل خليج عدن من جانب المحيط

(96) يكشف تقرير الموقع "يمن شباب نت" الفرق بين الواقع والأرقام الإماراتية، نشر في مايو/أيار 2015 يمكن الاطلاع عليه: <https://yemenshabab.net/news/35255>

(97) Socotra island: the Emirates hold the wild card in Yemeni conflict ديسمبر 2017 <https://www.intelligenceonline.com/grey-areas/2017-socotra-island-the-27/12/> emirates-hold-the-wild-card-in-yemeni-conflict,108287456-art

(98) المرجع نفسه.

الهندي؛ وهو المدخل المؤثر على 23% من إمدادات العالم من النفط والطاقة.

وخلال فترة الحرب الباردة، ترددت شائعات بأن النظام الحاكم في اليمن الجنوبي - قبل الوحدة، وهو النظام الماركسي الوحيد في العالم العربي، تلقى طلب الاتحاد السوفيتي لاستخدام سقطرى كقاعدة عسكرية سرية⁽⁹⁹⁾.

في ابريل/نيسان 2017 تحدثت تسريبات عن اتفاق بين ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد والرئيس الروسي حول منح قاعدة عسكرية لروسيا في اليمن - في سقطرى تحديداً⁽¹⁰⁰⁾ بعد أن فشلت موسكو في الحصول على قاعدة في القرن الإفريقي لرفض دولها وجود قوة روسية في ظل وجود قواعد عسكرية لباقي دول العالم.

الاستثمار الاقتصادي: يقوم المطورون العقاريون التابعون للإمارات ببناء الأسس لفنادق وشقق في الجزيرة، ويقوم مقاولون بالتعدي على المحمية الطبيعية في الجزيرة، وتدمير البيئة الطبيعية، لبناء فنادق وسط تلك المحمية الوطنية، في منحنى لاستبدال الطبيعة الساحرة للجزيرة بكُتل الاسمنت، ما قد يخرجها من قائمة التراث العالمي، إذ أن التوقعات في حال استمرار البناء بتدمير الجزيرة خلال 10 سنوات⁽¹⁰¹⁾.

Socotra and the benefits of obscurity <https://blogs.economictimes.indiatimes.com/onmyplate/103390>. (99)

Russia and the UAE: Friends with Benefits, <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/russia-and-the-uae-friends-with-benefits> (100)

(101) موقع "Verdict" البريطاني، مرجع سابق.

التأثير على الأمن القومي للمنطقة: تهدف أبوظبي أن تكون قوة إقليمية مؤثرة على شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، وبما أنّ وجود قاعدة عسكرية في جزيرة ميون "بريم" وسط مضيق باب المندب تسبب بانزعاج عالمي ومحلي وإقليمي أدى في النهاية إلى توقفها في إقامة قاعدة عسكرية في الجزيرة⁽¹⁰²⁾، فإنها ستكون بحاجة إلى قاعدة عسكرية متقدمة، تؤثر بشكل رئيس في الصومال وجيبوتي واليمن وسلطنة عُمان، وهو ما تراه في سقطرى القريبة من كل ذلك، وبالتالي فإنها تعتبر الجزيرة ضمن مجال أمنها القومي، والمعلومات تشير إلى حصر استخدام قاعدتها في ميون كمعسكر لتدريب اليمنيين فيها، مع الاحتفاظ بقاعدتها في ارتيريا، في وقت تبني قاعدة عسكرية جديدة في إقليم "أرض الصومال" التابع لجمهورية الصومال.

تداعيات الاحتلال الإماراتي لسقطرى:

أثار الوجود العسكري الإماراتي الجديد في جزيرة سقطرى موجة من السخط الحكومي والشعبي، وقالت الحكومة اليمنية في رسالتها إلى مجلس الأمن أن "الحالة في جزيرة سقطرى بعد السيطرة على المطار والميناء هي في الواقع إنعكاساً لحالة الخلاف بين الشرعية والأشقاء في الإمارات، وجوهرها الخلاف حول السيادة الوطنية ومن يحق له ممارستها⁽¹⁰³⁾، وحاولت السعودية التوصل لحل ولكن المحاولات الأولى بإرسال وفد إلى

(102) أظهرت صور بالقمر الصناعي انسحاب الإمارات من الجزيرة رغم أنها أوشكت على الانتهاء من عمل قاعدة عسكرية، جاينز: UAE stops work on Bab al-Mandab island base <http://www.janes.com/article/78929/uae-stops-work-on-bab-al-mandab-island-base>

<http://www.sabanew.net/viewstory/32788> (103)

الجزيرة مطلع مايو/أيار 2018 فشلت، تبعثها محاولات بإقناع أبوظبي بالانسحاب.

وفق لائحة لاهاي 1907 فإن وجود قوات لدولة في أرض دولة أجنبية بدون إذن رسمي يعتبر احتلالاً لتلك المنطقة⁽¹⁰⁴⁾؛ بغض النظر عن سبب الوجود أو طريقته، ما دام أن أبوظبي سلبت القوة الشرعية لتمارس سلطتها ونفوذها.

ومن أبرز التدايعات ما يلي:

صعدت الحكومة المعترف بها دولياً ضد الإمارات، وقالت إنه انعكاس لحالة الخلاف بينها والتحالف العربي الذي تقوده السعودية، ومن شأن ذلك أن يدق ناقوس الخطر بتفكك التحالف لصالح الحوثيين.

مع فشل المملكة العربية السعودية في احتواء الموقف سلمت اليمن إحاطة إلى مجلس الأمن الدولي في (9مايو/أيار2018) تشير فيها إلى أن الخلاف مع الإمارات يهدد "السيادة الوطنية"، ولم تتوقع أبوظبي أن يصل التصعيد إلى هذه الدرجة من قبل الحكومة المعترف بها دولياً، خاصة وأن الإحاطة حفظت كوثيقة رسمية في مجلس الأمن برقم (S/2018/440)، الأمر الذي دفع الخارجية الأمريكية إلى الدعوة لتعزيز سيادة اليمن وسلامة أراضيها⁽¹⁰⁵⁾.

(104) الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية / <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm>

(105) <https://ye.usembassy.gov/ar/statement-by-heather-nauert-situation-on-the-yemeni-island-of-socotra-ar>

وكانت الإمارات قد تحدثت في بيان لها رداً على وجود القوات أنها نتيجة علاقة تاريخية بين السكان والإمارات⁽¹⁰⁶⁾. بينما جاء التصعيد الحكومي ليوضح الآتي:

أن الإمارات العربية المتحدة انتهكت بالفعل القرار (2216) الذي يشدد على الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، كما أنه يخالف الهدف الرئيس الذي من أجله قام التحالف العربي بقيادة السعودية، وهذا ما يجعلها في سلة واحدة مع إيران المتهمه بانتهاك نفس القرار، ما يجعل من الإمارات والكيانات الأخرى التابعة لها جنوب اليمن عرضة لعقوبات من المجتمع الدولي، وهو أمر لا يعكس الصورة التي تريد أبوظبي إيصالها للمجتمع نفسه؛ بكونها قوة تواجه الإرهاب وتلتزم بالقرارات الدولية كقوة إقليمية صاعدة في المنطقة، بدلاً عن السعودية التي تتحمل اللوم من مآسي الحرب في اليمن، وهي الرسالة التي تسعى أبوظبي لإيصالها.

أن الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية - التي تدعمها - قد ضاقتا ذرعاً بطريقة الإمارات في إدارة شؤون المحافظات المحررة، وبناء قوات ومعسكرات جديدة في المحافظات الجنوبية تهدد مستقبل الدولة اليمنية، وتعتقدان أن هذه الفرصة الوحيدة لجعل المجتمع الدولي يدق ناقوس الخطر بسبب الوجود الإماراتي في اليمن.

تقوم سلطنة عُمان بتحريك ما يمكن تحريكه في السياسة الدولية والمنطقة

(106) بيان الخارجية الإماراتية يوم 7 مايو/أيار إضافة إلى تصريحات تناقلتها الصحافة الرسمية الإماراتية لـ "أنور قرقاش" وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات.

لوقف الوجود الإماراتي في جزيرة سقطرى، وفي مراحل لاحقة ستقوم دول الخليج - عدا الإمارات - إلى جانب دول القرن الإفريقي بدعم الحكومة اليمنية لوقف الوجود الإماراتي، سيتكئ ذلك الدعم على دعم قوة إقليمية بارزة مثل "تركيا" التي اعتبرته خطراً⁽¹⁰⁷⁾، ويبدو أن التنديدات الأمريكية والبريطانية تذهبان بنفس الاتجاه.⁽¹⁰⁸⁾

تزايد مخاوف تفكك التحالف العربي على وقع اشتداد الأزمات المتزايدة بين أبوظبي والحكومة اليمنية منذ أحداث يناير/كانون الثاني 2018⁽¹⁰⁹⁾، وأغسطس/آب 2019 دون تحقيق أي انتصار بارز ضد الحوثيين.

استمرت ضغوط الإمارات على الحكومة اليمنية والسلطة المحلية في جزيرة سقطرى، واستمالت بالأموال والدعم عددا من أبناء الجزيرة، واستقدمت عناصر مسلحة من مناطق الضالع ويافع بهدف استخدامها في مهاجمة المؤسسات الحكومية والمواقع العسكرية والأمنية، ومع اشتداد المواجهات العسكرية في محافظة أبين شرق عدن بين القوات حكومية وقوات موالية لدولة الإمارات؛ أخذت الضغوط الإماراتية تتصاعد في جزيرة سقطرى حتى وصلت إلى إسقاط اللواء العسكري الوحيد الموجود في الجزيرة، وشراء ولاءات بعض قياداته ليعلن انشقاقه عن الحكومة وانضمامه للمجلس

(107) بيان الخارجية التركية 10 مايو/أيار 2018.

(108) بريطانيا تلحق بأمريكا وتركيا وتوضح موقفها من الوجود العسكري الإماراتي بسقطرى. <https://yemenshabab.net/news/35254>

(109) كانت هذه الأحداث محورية ونقطة جديدة للعلاقة بين التحالف والحكومة اليمنية حيث تقالبت القوات الحكومية والقوات الموالية للإمارات وسط المدينة الجنوبية؛ وتمكنت القوات الموالية للإمارات وتخضع لسيطرتها من محاصرة الحكومة في قصر معاشيق، وتدخلت لجنة من التحالف العربي لوقف هذا الانقسام.

الانتقالي التابع لأبوظبي، ورغم صدور مواقف محلية من شيوخ وأبناء جزيرة سقطرى تعلن رفضها التصعيد العسكري من قبل الإمارات وأتباعها، إلا أن الأخيرة واصلت دعم المتمردين بالأسلحة الثقيلة لتواصل حربها على مؤسسات الدولة، وتمكنت من السيطرة على مباني السلطات المحلية والأمنية في مدينة حديبو المركز الإداري لمحافظة أرخبيل سقطرى، وإعلانها السيطرة على الجزيرة بشكل كامل في 19 مايو/أيار 2020، وعلى الرغم من وجود قوات سعودية في المدينة إلا أنها التزمت الصمت عما يجري، وآثرت الانسحاب، الأمر الذي سهل اقتحام القوات المتمردة وسيطرتها على المواقع العسكرية والمؤسسات الحكومية.

محافظ محافظة سقطرى/ رمزي محروس الذي ظل خلال الفترة الماضية يقود حراكا رسميا وشعبيا ضد المشاريع الإماراتية وأدواتها قال عقب سيطرة المليشيا المدعومة إماراتيا على مركز المحافظة، ”إن سقطرى لن تقبل بمليشيا العبت وداعميها، ولن يسلم السقطريون أرضهم التي ترفض الوصاية“، وكشف المحافظ في بيان له قبيل مغادرته الجزيرة إلى محافظة المهرة المجاورة: ”تعرضنا ومعنا أهالي سقطرى لخدلان وصمت مريب، ممن ننتظر منهم النصر والمؤازرة، لكن ذلك لن يفت في عضدنا، نستمد صلابتنا وقوتنا من الله ثم من عدالة قضيتنا وحقنا الواضح“.

الحكومة الشرعية من جهتها اعتبرت ما حدث في سقطرى ”تمردا وانقلابا واضحا على السلطة الشرعية، وطالبت قيادة التحالف العربي ممثلة بالقيادة السعودية بتحمل مسؤوليتها، والتحرك الجاد لوقف ما يقوم به المجلس

الانتقالي ومجاميعه المسلحة“، غير أن ثمة دلائل على أن القيادة السعودية لم ترد على دعوات الحكومة للتدخل في سقطرى، مكتفية بدعوة الأطراف لعدم التصعيد، وهو ما عده مراقبون توطؤًا سعوديًّا مع المشروع الإماراتي القديم الجديد في السيطرة على جزيرة سقطرى، من خلال أدوات محلية لا تخفي تبعيتها لدولة الإمارات، وقد باشرت بالفعل - منذ سيطرتها على الجزيرة- ملاحقة كل من يعارض التدخلات الإماراتية.

بعد 4 أيام من سيطرة أتباع الإمارات على جزيرة سقطرى جاء الرد السعودي عبر بيان للمتحدث الرسمي باسم قوات التحالف العربي العقيد ”تركي المالكي“، يفيد أن ”التحالف يأسف للتطورات الأخيرة في عدد من المحافظات الجنوبية، ويدعو كافة الأطراف لإعلاء المصلحة الوطنية لليمن ومصالح شعبه وأمنه واستقراره، ووقف إراقة الدماء الطاهرة، وذلك من خلال الالتزام باتفاق الرياض وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في جزيرة (سقطرى)، ووقف إطلاق النار في (أبين)، وتجنب التصعيد في كل المحافظات اليمنية، بما في ذلك التصعيد الإعلامي“، كما أن البيان ذاته رحب باستجابة الحكومة اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي لطلب التحالف بوقف إطلاق النار وعقد اجتماع للطرفين في المملكة ”للمضي قدماً في تنفيذ اتفاق الرياض، وعودة اللجان والفرق السياسية والعسكرية للعمل على تنفيذه وبشكل عاجل“.

الأهداف المشتركة بين السعودية والإمارات في سقطرى:

تعتبر السيطرة على أرخبيل سقطرى من قِبَل المجلس الانتقالي الجنوبي نقطة تحول في الحرب اليمنية - التي تصاعدت منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، ومنذ تدخل التحالف الذي تقوده السعودية لمواجهةهم في مارس/آذار-2015، خاصة في المناطق التي يفترض أنها خاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية - المعترف بها دولياً- وتهدف التحركات الأخيرة في المحافظات الجنوبية بما فيها السيطرة على "أرخبيل سقطرى"؛ إلى إظهار أن الحكومة الشرعية هي الطرف الأضعف في معادلة القوة والحلفاء، فلا يمكن تبرئة التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات من الفوضى المستمرة في جنوب اليمن، لقد تحول التحالف بشكل صارخ عن هدفه الرئيسي المتمثل في استعادة الحكومة الشرعية في اليمن إلى التركيز على ثلاث أولويات:

- بناء سلطات موازية للحكومة الشرعية في مناطق يفترض أنها تحت سيطرتها.
- تقويض الحكومة الشرعية بشكل متعمد، وهو ما سيترتب عليه إضعاف قانونية التدخل في اليمن.
- السيطرة على الموانئ والسواحل والجزر، كما تظهر خارطة التواجد العسكري السعودي الإماراتي.

- كما أن هذا التحوّل يشير أن الرياض قد تريد استثمار ملف سقّطرى لتمرير بعض أهدافها الآنية للتحكم في الوضع العام؛ قبل الخروج من مستنقع حرب اليمن:

ورقة ضغط على الشرعية: اعتقدت السعودية أن سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على أرخبيل سقّطرى قد يضغط على الرئيس ”هادي“ قبول تقديم الشق السياسي على الشق الأمني والعسكري في اتفاق الرياض، كما أن هذه السيطرة تعطي السعودية هامش أكبر في التدخل في الشرعية، مثل تشكيل الحكومة، والحوار مع الحوثيين، ومنع اتخاذ خطوات تصعيد ضد حليفها الإمارات.

هدية لتشجيع الانتقالي: مع إعلان المجلس الانتقالي ”الإدارة الذاتية“ على محافظة أرخبيل سقّطرى يكون قد حصل على تشجيع للخروج من حالة الانحصار المناطقي بين الضالع ويافع، والسيطرة على محافظات الجنوب الأخرى، بما فيها تلك التي رفضت ”الإدارة الذاتية“؛ ومنها سقّطرى ومحافظات ”حزرموت، أئين، شبوة، المهرة“ وبيان رسمي من لحج - على الرغم من أن المحافظة تحت إدارة المجلس الانتقالي - رفضها لـ”الإدارة الذاتية“، وهذه الهدية الثمينة مقابلها قد يكون خضوع قادة المجلس للرياض بعد اطمئنانهم على مصالحهم.

دور جديد للإمارات: سحب سقّطرى من يد الحكومة الشرعية إلى يد المجلس الانتقالي أسال لعاب أبوظبي، وبذلك استعدت لأي دور جديد

في اليمن طالما تشعر بسيطرتها على الجزر والموانئ الهامة، وبالتالي حتى أن إعلان انسحابها من حرب اليمن لم يعد مجدداً؛ طالما لازالت منخرطة في الحرب اليمنية من خلال تواجدها الميداني لدعم حلفائها، كما أن تواجد الإمارات في سقطرى قد يخفف من هزولتها إلى إيران، وسيعطيها دور مواجهة تركيا في الجزيرة اليمنية الأقرب إلى الصومال؛ التي تتواجد أنقرة فيها بقاعدة عسكرية.

تمديد زمن الحرب: منح المجلس الانتقالي "أرخبيل سقطرى" ورقة سيجعل من الصعب استكمال تنفيذ اتفاق الرياض والذهاب إلى اتفاق سلام مع الحوثيين، ويوضح خطاب المجلس الانتقالي الجنوبي عقب السيطرة على سقطرى، هذا البُعد الذي يتحدث عن "سيادة القوات الجنوبية على جميع أراضيها" ورفض أي حلول سياسية تفرض على المجلس الانتقالي "سحب القوات من محافظة أبين".⁽¹¹⁰⁾

وعدم تنفيذ اتفاق الرياض يجعل الحرب في اليمن مستمرة، وهو ما يخفف الحرج والضغط على السعودية أمام المجتمع الدولي المطالب بضرورة إنهاء الحرب والتوصل إلى اتفاقية سلام مع الحوثيين، في وقت لازالت صواريخ ودرنوز الحوثيين تهاجم مدن السعودية.

(110) المشوشي ل'الأيام': قواتنا حليف على الأرض لتأمين حدود السعودية والإمارات ومصر. <https://www.alayyam.info/news/89D2HZVM-61QHE7-D7F7#.XwO4Sdk0VBs.twitter>

المبحث الخامس

مستقبل التحالف السعودي- الإماراتي في اليمن

تقاطع النفوذ الإماراتي السعودي

مؤشرات الخلاف السعودي- الإماراتي

خيارات الحكومة اليمنية أمام المشروع الإماراتي

مستقبل التحالف السعودي- الإماراتي في اليمن:

تقاطع النفوذ الإماراتي السعودي:

في عام 2016 جرى حديث أن الإمارات والسعودية تقاسمتا العمل في اليمن، بحيث تشرف أبوظبي على عمليات التحالف جنوب اليمن وساحل البحر الأحمر، بعد خسارة ثقيلة للسعودية تمثلت في مقتل واحد من أبرز قادتها بقصف تبناه الحوثيون قرب باب المندب، وهو العقيد عبدالله السبهان، فيما تشرف الرياض على العمليات العسكرية ضد الحوثيين شمال ووسط وشرق اليمن، وهو ما فتح الباب بالكامل لأبوظبي لبناء أهدافها وطموحاتها في اليمن منذ بدء إشرافها على المحافظات المحررة في جنوب البلاد.

بدأ الانفصاليون يتحركون كسلطة مع تزايد ضغوط الإمارات على الشرعية في تعيينهم بمناصب هامة 2016، وشكل انعدام الأمن ونشاط التنظيمات الإرهابية مبرراً للإماراتيين لبناء تشكيلات شبه عسكرية موازية للسلطة الشرعية، وتهتم الإمارات بشكل أساسي بالسيطرة على جنوب اليمن بالذات على موانئ الجنوب والغرب، وخاصة ميناء عدن الاستراتيجي، لتأمين سيطرتها على خطوط الشحن التجارية في المنطقة؛ كما أنها مهتمة بالوجود قرب مضيق باب المندب الحيوي وجزيرة سقطرى، التي يمكن أن تصبح قاعدة عسكرية وغرفة عمليات متقدمة لقوتها في خليج عدن والقرن الأفريقي.

كما تسعى أبوظبي وراء التواجد بالقرب من مضيق باب المندب لحماية مصالحها المتعلقة بالشحن والتجارة وإظهار ذاتها كقوة صاعدة في المنطقة⁽¹¹¹⁾، وتأمل أن تكون الشريك الأقوى لأمريكا في مكافحة الإرهاب، كما أنها ترى في ميناء بلحاف النفطي في شبوة الذي يصدر منه الغاز المسال بوابة لمنافسة إيران وقطر في سوق الغاز الطبيعي،

الإمارات والسعودية كلاهما يبحثان عن منافذ على البحار المفتوحة في الجنوب، بعيداً عن تهديدات إيران باغلاق مضيق هرمز، فالرياض مهتمة بـ”المهرة“ كونها تريد بناء ميناء نفطي هناك، لكنها ترى في مناطق الشرق بشكل عام (الجوف مأرب شبوة حضرموت المهرة) مناطق نفوذ وأمن قومي لها.

ويبدو أن تقاطع النفوذ بين أبوظبي والرياض في نقاط حمراء تشمل بلحاف في شبوة والمكلا في حضرموت وسقطرى، كما أن السعودية والحكومة الشرعية اليمنية بموافقتهما على التهدئة في الحديدة مع الحوثيين أواخر العام 2018 عرقلا حسم المعركة هناك من قبل القوات الموالية للإمارات، ومنع ذلك سيطرتها على أهم ميناء يمني، وهو ميناء الحديدة الذي يعد الشريان الرئيس للحركة والملاحة في الوقت الراهن، وقد يكون ذلك الحدث عاملاً من عوامل استعجال أبوظبي في تفجير الأوضاع في جنوب اليمن، كردة فعل انتقامية واسعة لا تقتصر السيطرة على الجنوب، بل إن القوات

(111) يمكن الاطلاع على دراسة أبعاد نفوذ الإمارات في اليمن.. المرتكزات والحصاد، على الرابط:

انجليزي: <https://abaadstudies.org/pdf-22.pdf>

عربي: <https://abaadstudies.org/pdf-23.pdf>

المالية للإمارات في الساحل الغربي أفصحت عن مساعيها لافتحام مناطق أخرى في محافظة تعز، ذات الكثافة السكانية الأكبر على مستوى البلد. لم تُقدّم السعودية رأياً بشأن تمكن الانفصاليين في جنوب اليمن منذ 2016 من مقاليد السلطة المحلية والأجهزة الأمنية والعسكرية، وعلى الرغم من تشكيل "المجلس الانتقالي الجنوبي" في العام التالي؛ ظلت المملكة بعيدة عن التعليق حوله إلا باعتبار القضية الجنوبية قضية وطنية من المهم وضع الحلول المناسبة لها، وهي رؤية تأتي امتداداً لما عبرت عن المبادرة الخليجية، ويعتقد مسئولون يمنيون أن السعودية تتلقى التقارير عن أوضاع جنوب اليمن من المخابرات الإماراتية، وليس عن السلطات اليمنية الرسمية، ورغم ما تحمله مخابرات أبوظبي من "تزييف وتجهيل ومغالطات"⁽¹¹²⁾، إلا أن هناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد وجود مخاوف لدى السعودية من دعم الإمارات للقوى الساعية للانفصال، دون أن تظهر مؤشرات لوجود استراتيجية سعودية منافسة للإستراتيجية الإماراتية في المحافظات الجنوبية.

لكن الأحداث التي شهدتها عدن ولحج وأبين في العامين 2018 و 2019 من مواجهات مسلحة بين قوات حكومية وتشكيلات مسلحة مدعومة إماراتياً، وسيطرة الأخيرة على عدن وإجبار المسؤولين في الحكومة الشرعية جعل السعودية في موقف مُحرج لاعتبارين، الأول: أن السيطرة تعني فقدان "شرعية" الرئيس عبدربه منصور هادي ما يؤثر في مشروعية

(112) مقابلة وزير النقل صالح الجبواني مع فضائية اليمن (مرجع سابق).

التدخل السعودي في اليمن، ويجعل من موقف الحوثيين أقوى بكثير من السابق، والثاني: كما أن من الصعب التخلي عن شرعية الرئيس هادي ودعم المجلس الانتقالي، فمن الصعب أيضاً التخلي عن الإمارات كشريك ضمن التحالف، إذ ستفقد السعودية غطاء دولياً لمواجهة الحوثيين في اليمن، وفي كلا الحالتين فإن السعودية مضطرة للوصول إلى حلول توافقية، لكن ذلك لا يعني أن علاقتها الجيدة مع الإمارات بشأن اليمن سوف تستمر، فالتحالف بين الدولتين في اليمن بدأت مؤشرات ضعفه بظهور نقاط خلاف عدة، ويرى مراقبون في نشوب المواجهات بين القوات الحكومية المدعومة من الرياض من جهة وقوات الانتقالي الموالية لأبوظبي من جهة ثانية "مؤشراً واضحاً على عمق الخلافات بين الكيانات المحلية من جهة، واختلاف استراتيجيات السعودية والإمارات في حربهما في اليمن من جهة أخرى". (113)

مؤشرات الخلاف السعودي- الإماراتي:

وفيما يلي نستعرض أبرز مؤشرات الخلاف بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بشأن اليمن:

شعرت السعودية بأنها تعرّضت إلى "لّي ذراع" في جنوب اليمن، وهو ما أخبر به العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد (يوم 12 أغسطس/آب 2019) خلال لقاءهما

(113) أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي- سعودي؟ تقرير نشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط في أغسطس/آب 2019، على موقعه في الإنترنت، (شوهده في 20 مايو 2020)، في الرابط <https://carnegie-mec.org/diwan/79708>.

عقب أحداث عدن بالقول: إنه لن يعترف بأي معادلة جديدة تلوي ذراع المملكة، وتقلل من دورها في جنوب اليمن⁽¹¹⁴⁾، كما عبّر الملك سلمان عن غضبه من أبوظبي خلال لقائه ”عبدربه منصور هادي“ في اليوم التالي لقصف الجيش اليمني من الطائرات الإماراتية، ووعده بالوقوف إلى جانب الحكومة الشرعية.⁽¹¹⁵⁾

يبدو أن الملك سلمان بن عبد العزيز، كان قد بدأ التفكير بالعمل بعيداً عن الإمارات التي اعتمدت المملكة عليها منذ 2016 في رصد الأوضاع والتحالفات في المحافظات اليمنية، حيث أحيت المملكة مكتباً عسكرياً سعودياً مسؤولاً عن العلاقات مع القبائل اليمنية، وعينت قائد القوات السعودية المشتركة (السابق) الفريق أول الأمير فهد بن تركي بن عبد العزيز على رأسه، بعد أن قام الملك سلمان بحلّ جميع الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية السعودية الإماراتية المشتركة التي كانت تتواصل مع القبائل اليمنية منذ عام 2015.⁽¹¹⁶⁾

Saudi King Salman, Sheikh Mohammad and the situation in Aden <https://www.tacticalreport.com/saudi-king-salman-sheikh-mohammad-and-the-situation-in-aden> (114)

UAE loosens Saudi alliance to push peacemaker image. <https://www.reuters.com/article/us-saudi-emirates-diplomacy/uae-loosens-saudi-alliance-to-push-peacemaker-image-idUSKCN1VIIWA> (115)

Saudi Prince Fahd in charge of relations with Yemen tribes (116) <https://www.tacticalreport.com/saudi-prince-fahd-in-charge-of-relations-with-yemen-tribes>

توجه السعودية لتخفيف اجراءاتها ضد قطر، مع أنباء وجود توجه لحل مشكلتها مع قطر بوساطة كويتية وأمريكية، قد يكون وراء غضب الإماراتيين الذين جعلوا من ملف اليمن وسيلة للي ذراع السعودية.

دفعت السعودية بقواتها إلى محافظة شبوة، وجرى الإعلان عن ذلك رسمياً، في منحى يشير إلى مخاوف سعودية من محاولات أبوظبي السيطرة على المحافظة النفطية، كما أنه يشير إلى رغبة السعودية بإظهار "المجلس الانتقالي الجنوبي" ككيان مناطقي يمثل مناطق محددة في "الضالع ولحج" ولا يمثل جنوب اليمن، وقد يقود ذلك إلى إضعافه.

قرار الإمارات الانسحاب من اليمن بدا للسعودية أن أبوظبي اتخذته لخدمة مصالح خاصة بها، بعيدا عن المصالح والأهداف المشتركة في مواجهة الخطر الإيراني، وهو ما يعني أن الإمارات تخلت عن السعودية في اليمن، بينما تحاول أبوظبي إظهار نفسها في صورة الشريك الأكثر نضجاً، وبمقدوره العمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة، حتى لو كان يقوم بذلك بعيداً عن الرياض، ودون أكتراث بعواقب التخلي عنها؛ في الوقت الذي تتضاعف تهديدات إيران وأذرعها المحلية في جنوب المملكة وشمالها.

كما يبدو أن للبلدين الخليجين آراء مختلفة حول إيران الخصم اللدود، وقد سعى البَلَدان لدعم الولايات المتحدة على أخذ موقف أقوى من أنشطة طهران في المنطقة وقدراتها الصاروخية، غير أن الإمارات تبنت

نبرة أخف بعد التفجيرات التي وقعت في ناقلات النفط في مياه الخليج، وحملت واشنطن والرياض مسؤوليتها لإيران منتصف العام 2019، ويبدو أن زيارة المسؤولين الإماراتيين طهران بعدها، وما تبعه من تأثير سلبي مناهض لـ "سياسة الضغوط القصوى" التي تقودها واشنطن ضد إيران بدعم المملكة، قد ألهم القادة السعوديين أن أبوظبي تنجرف بعيداً عنها وقرباً من طهران، فمخاوف الإمارات كونها مركزاً للأعمال تجاه التحركات الإيرانية كبيرة، مقارنة بالسعودية التي تعد من أكبر الدول تصديراً للنفط في العالم، وترى نفسها كعامل مهم للاستقرار في المنطقة⁽¹¹⁷⁾، ولا تتأثر كثيراً بالتهديدات الإيرانية.

ولمواجهة الحديث عن خلافات بين الدولتين، جرى إصدار بيان مشترك عقب أحداث عدن (أغسطس 2019)، لكن هذا البيان الصادر عن خارجيتي البلدين بقدر ما يظهر محاولة تماسك التحالف العربي رغم الصدمات التي تسببت بها أبوظبي، ومحاولته التأكيد أن لا تغيير مؤقتاً في سياسات الدولتين في اليمن، إلا أنه كشف عن ظهور معالم أزمة عميقة بين البلدين، ويبدو أن السعودية - بعد ما حدث في اليمن - تدرس بالفعل مستقبل التحالف مع الإمارات في نطاق أوسع، وقد تتلقى أبوظبي ردات فعل من الرياض إذا استمرت في تحركاتها التي تهدد أمن السعودية.

وحتى ظهور موقف رسمي سعودي أو تحرك على الأرض يمكن من خلاله قياس درجة خلافات الرياض مع أبوظبي، بإمكاننا قراءة الموقف حالياً في

(117) UAE loosens Saudi alliance to push peacemaker image

سياق وجود تنسيق حذر بين البلدين في كل ما يحصل في اليمن، بما فيها أحداث عدن في أغسطس 2019، لكن إذا ما استندنا إلى سياسة الإمارات في اليمن التي تبدو أنها باتجاه دعم بقاء الحوثيين كمشكلة دائمة على حدود السعودية شمالاً، وتمكين نفسها من جنوب اليمن، مستفيدة من الصمت السعودي اتجاهها كغطاء ولو مؤقتاً، فإن التحالف بينهما سينهار في أي لحظة.

وكما تسعى السعودية لإنهاء الحرب في اليمن، مؤملة في اخضاع الحوثيين من خلال القوة أو الحوار، فإن الإمارات تدرك أنها ستخرج من اليمن بدون أي فائدة، ما لم تتحرك على الأرض مبكراً، وتشكل لها كيانات وميلشيات وأذرع تآتمر بأمرها، وتنفذ توجيهاتها وتحمي مصالحها، وتبقي نفوذها طويلاً على الأقل في موانئ ومنافذ جنوب اليمن.

التقارب والتناقض:

تمتلك الإمارات والسعودية علاقة جيّدة بفعل التقارب بين ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد - الحاكم الفعلي للإمارات- وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، لكن اختلاف الرؤية بشأن اليمن بدا واضحاً - على الأقل - في الأعوام الأخيرة (2018-2020)، وكان للسلوك الإماراتي في جنوب اليمن، ودعم الانقلاب على الحكومة الشرعية، وتأسيس قوة ومؤسسات موازية للحكومة في معظم المحافظات الجنوبية، تأثيراً كبيراً على علاقتها بالسعودية، زاد ذلك التأثير السلبي على علاقتها

مع إعلان الإمارات سحب القوات من اليمن، ما ترك المملكة في مواجهة تبعات الحرب في اليمن محلياً ودولياً، في وقت بلوغ سوء سمعة الحرب أقصاه لدى الدول الغربية، وتهديدات وقرارات بوقف تسليح السعودية.

وملف اليمن حساس للغاية بالنسبة للسعودية، وما يزيد الأمر حساسية ارتباطه بالخصم الإيراني الذي يلعب دوراً في اليمن من خلال حلفائه الحوثيين، ووجود الصراع على الحدود الجنوبية للمملكة، وهو أمر لا يمثل ذات الحساسية بالنسبة للإمارات التي لا تمتلك حدوداً مع اليمن، وعلاقتها الاقتصادية والسياسية مع إيران جيدة للغاية، مقارنة بباقي دول الخليج العربي.

ومن الملاحظ أن الإمارات - خلال سنوات الحرب - شنت حملات عسكرية بقواتها وميليشياتها ضد "تنظيم القاعدة" و"تنظيم الدولة" لتدفعهم خارج مناطق النفط والغاز والموانئ جنوب اليمن، لكنها دفعتهم باتجاه الحدود السعودية، وفي ظل بقاء مليشياتها اليمنية في المحافظات الجنوبية رافضة الاندماج في الجيش والأمن التابعين للحكومة فإن أبوظبي تقوم بتهديد طويل الأمد للسعودية.

وانسحبت القوات الإماراتية من حرب الحوثيين، في وقت زادت تواصلها مع إيران؛ بعد هجمات على سفن تجارية داخل المياه الإماراتية قرب مضيق هرمز، واعتبر أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية "أن على الحوثيين أن يروا في خفض عدد القوات الإماراتية في اليمن إجراءً

لبناء الثقة“⁽¹¹⁸⁾، وهو ما يعني بقاء المملكة وحيدة في حرب اليمن تواجه تداعيات حرب مستمرة منذ ست سنوات.

كما أن الخلافات السعودية-الإماراتية امتدت إلى ملفات أخرى متعلقة بالتحالفات والنفوذ منها الآتي:

النفوذ على الموانئ ومناطق النفط والغاز: تريد الإمارات وجود عسكري مؤثر في وادي حضرموت، حيث انتاج 39% من النفط اليمني، ومركز النفوذ السعودي القديم، تزايد ذلك مع رغبة السعودية في مد أنابيب للنفط باتجاه محافظة المهرة؛ وتحتاج إلى تأمينه بوجود في حضرموت المجاورة؛ وتتمركز السعودية بشكل كامل في محافظة المهرة مع عشرات المعسكرات.

وكما تسيطر القوات الإماراتية على منشأة بلحاف النفطية في شبوة؛ والتي فيها أكبر مشروع اقتصادي في اليمن؛ وهو مشروع الغاز المسال⁽¹¹⁹⁾، تتنازع مع السعودية والإمارات النفوذ على الجزر القريبة من مضيق باب المندب مثل جزيرة ”بريم“ الاستراتيجية، ونزاع على النفوذ في ”أرخبيل سقطرى“ على الرغم من سيطرة حلفاء الإمارات على الجزيرة؛ إلا أن السعودية تنشر أكثر من 800 جندي سعودي على الجزيرة.

كما أن الدولتان تتنازعان النفوذ على باقي الموانئ اليمنية الخاضعة لسيطرتهما، ويستفيد مينائي الملك عبد الله في جيزان وجدة السعوديين

(118) استراتيجيا.. ماذا يعني خفض عديد القوات الإماراتية باليمن؟ <https://arbne.ws/37N52tu>

(119) يفترض هذا المشروع يضح أربعة مليار دولار سنويا في خزينة الحكومة لكن توقف مع اندلاع الحرب في 2015

من وصول السفن التجارية اليمنية إليهما للتفتيش قبل الوصول إلى ميناء الحديدية الخاضع لسيطرة الحوثيين، أو لإنزال البضائع ونقلها براً من الميناء السعودي إلى الداخل اليمني؛ بسبب مخاوف عرقلة إجراءات الأمم المتحدة وصولها إلى ميناء الحديدية، وهو أمر تعتقد المملكة السعودية أن وجود سيطرة على موانئ يمنية تحت استثمارها يزيد من أرباحها وتنويعها للدخل؛ في ظل تراجع أسعار النفط، وذلك هدف تسعى إليه الإمارات في الوقت ذاته.

لا تملك الإمارات مشكلة في تحقيق انفصال جنوب اليمن في الوقت الحالي، على عكس المملكة العربية السعودية التي ترى في ”الانفصال“ استراتيجية قديمة يمكن تحقيقها على المدى البعيد، لكن حدوثه الآن وفي ظل الحرب ضد الحوثيين أو كتبعات لهذه الحرب، يؤثر على صورة السعودية وأهداف قيادتها للحرب.

حزب التجمع اليمني للإصلاح: في فبراير/شباط 2020 - مع إعلان الإمارات الانتهاء من سحب قواتها من اليمن- قال الجيش الإماراتي إنه كان ”يقا تل ثلاثة أعداء في آن واحد وهم: الانقلاب الحوثي، والإخوان المسلمون، والقاعدة وتنظيم الدولة“⁽¹²⁰⁾، وعادة ما تشير الإمارات للإخوان المسلمين بحزب التجمع اليمني للإصلاح؛ وهو حزب سياسي يعتبر ثاني أكبر الأحزاب السياسية في اليمن في آخر انتخابات للبرلمان، وحليف للسعودية - التحالف العربي- في مواجهة الحوثيين.

(120) رغم اللقاءات المتكررة مع قادتهم.. الإمارات تعترف بأنها حاربت الإخوان المسلمين في اليمن <https://bit.ly/3slTKKq>

وعلى عكس جماعة الإخوان المسلمين المصرية وباقي الحركات المنتمية لما يُعرف بالإسلام السياسي، تتحالف المملكة مع ”الإصلاح“، وتعتبره مكون من المكونات اليمينية المهمة، وهذا ما لا تراه أبوظبي.

وفشلت جهود السعودية في إحداث تحالف بين الإصلاح والقيادة السياسية في أبوظبي، رغم تنسيق عدة لقاءات: كان الأول في الرياض في ديسمبر/ كانون الأول 2017 حيث اجتمع وليا عهد السعودية وأبو ظبي بقيادات الحزب: رئيس الحزب محمد اليدومي وأمينه العام عبد الوهاب الأنسي، والتقى ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 بقيادات الحزب في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، لكن في كِلا اللقاءين لم يتم احداث اختراق للعلاقة بين الطرفين.

عائلة الرئيس اليمني السابق: تحالفت الإمارات مع الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، وساهمت في اجتياح الحوثيين للعاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014م، لكنها قاتلت الحوثيين و”قوات صالح“ ضمن التحالف بعد إعلانه، وظلت محتفظة بتواصل مع الرجل وعائلته حتى قُتل بيد حلفائه الحوثيين نهاية 2017م، وتواجد نجله الأكبر وقائد الحرس الجمهوري السابق - قوات النخبة في اليمن - ”أحمد علي عبدالله صالح“ في أبوظبي بعد أن عُين سفيراً؛ قبل أن يُقال من منصبه مع بداية عمليات التحالف العربي، وفرض عقوبات من مجلس الأمن بصفته معرقلاً للعملية السياسية في اليمن.

رفضت السعودية مراراً طلب إماراتي بالتحالف مع عائلة صالح للانقلاب على الحوثيين - قبل مقتل علي عبدالله صالح- على أن يبقى نجله الأكبر "أحمد" في منصب مثل وزير دفاع، وبقيّة العائلة في مناصب أمنية وعسكرية، وبعد مقتل "صالح" واستمرار رفض السعودية لـ"أحمد علي عبدالله صالح" كحليف ورفض رفع العقوبات عليه، دفعت أبوظبي بـ"طارق صالح" نجل شقيق الرئيس اليمني الذي مؤلت الإمارات إنشاء قوات جديدة تحت قيادته؛ بعد أن بدّل ولاءه من الحوثيين عقب مقتل "صالح"، وأبرزته كقائد معركة تحرير مدينة الحديدة التي توقفت في 2018م، ومع ذلك رفضت السعودية كل تلك المطالبات الإماراتية.

ومع تمزّق حزب المؤتمر الشعبي العام مرة أخرى عقب مقتل "صالح" - كانت الأولى مع بدء عمليات التحالف وانتقال قيادات وأعضاء في الحزب إلى الرياض؛ تحت قيادة الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي-، سعت أبوظبي لتأسيس فصيل للحزب من قيادات الحزب التي ظلت موالية لـ"صالح"، ودعمت إعادة بثّ قناة الحزب الرسمية من "القاهرة".

وبدفع أبوظبي لـ"الرياض" للتحالف مع "عائلة صالح" تريد إنهاء تحالف المملكة مع حزب "الإصلاح"، والانتقاص من "الحكومة الشرعية" بتوفير بديل آخر، وهو أمرٌ قد يؤدي - في ظل الظروف الحالية- بالرياض إلى خسارة نهائية للحزب ضد الحوثيين، وتحمل تبعات دولية بقيادة حرب بدعوة من حكومة لا تملك "شرعية".

إيران: استخدمت الإمارات - بشكل واضح- الأصوات التي كانت تدعمها إيران -قبل مارس/آذار-2015 لإنفاذ مشروعها في جنوب اليمن على رأسهم "عيدروس الزبيدي" رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، ولا يملك الانفصاليون المدعومون من الإمارات مشكلة مع إيران أو الحوثيين، ولا ترى طهران مشكلة في وجودهم وفي أهدافهم، فإيران تتعامل مع الكيانات لا مع السلطات في تلك الدول، في مايو/آيار 2019 تعرضت السفن التجارية في المياه الإماراتية بالخليج العربي لهجمات يُعتقد أن إيران تقف وراءها، ما دفع أبوظبي لإرسال مسؤولين عسكريين لبحث الملفات بما في ذلك الملف اليمني.

بعد تلك اللقاءات قالت إيران في يوليو/تموز 2019 إن "الإمارات تعيد النظر في موقفها الحاد بشأن اليمن"، مؤكدة وجود "اختلاف في وجهات النظر بين الإمارات والسعودية حول مسألة اليمن"⁽¹²¹⁾، لتسحب الإمارات لاحقاً من "الحرب ضد الحوثيين في اليمن"⁽¹²²⁾ ضمن ما يعتقد أنه تفاهم بين أبوظبي وطهران⁽¹²³⁾، وعلى عكس السعودية تمتلك الإمارات وجهة نظر أكثر براغماتية تجاه الحوثيين، ولا ترى أنهم يبادق في يد إيران، وكان تدخلها في اليمن من أجل "إدارة العلاقة مع السعودية، والحصول على مكاسب مختلفة، أكثر منه رغبة بمواجهة ما تعتقد أنه خطر إيراني"،

(121) إيران: الإمارات تعيد النظر في موقفها الحاد بشأن اليمن <https://bit.ly/2NVsq0N>

(122) الإمارات تسحب قواتها من حرب اليمن وتكشف نتائج مشاركتها.. خسرت 108 وطائراتها حلقت نصف مليون ساعة <https://bit.ly/2MswCos>

(123) ما تأثير المحادثات "الودية" بين طهران وأبوظبي على اليمن؟ <https://bit.ly/2ZNbLiK>

لذلك كان من المهم أن تسارع أبوظبي إلى خطب وّد طهران لتوضيح الالتباس، وإبعاد شبح تعرضها لهجوم أو تضرر اقتصادها.

روسيا: تعتقد الإمارات أن انخراط روسيا المتزايد في الشرق الأوسط واحداً من التطورات الإيجابية التي تدفع أبوظبي لتكون مؤثراً إقليمياً قريباً مع الانسحاب السياسي الأمريكي من المنطقة، بالمقابل ترى موسكو أن علاقتها مع أبوظبي تدعم مصالحها في المنطقة، بما في ذلك اليمن التي تعتبر أولى المناطق المتعلقة بالطموح الإماراتي المتزايد، وتوضح تطور العلاقة بين العاصمتين الكثير من الأمور، وخلال السنوات الثلاث الماضية زار محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، موسكو 4 مرات (2016-2019)، وفي يونيو/حزيران 2018 وقع الشيخ محمد بن زايد و الرئيس فلاديمير بوتين إعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والتي تشمل أيضاً التشاور بشأن القضايا الإقليمية، بحلول نهاية 2018 كانت الإمارات قد بدأت العودة إلى سوريا، بإعادة فتح سفارتها بعد إغلاقها (منذ 2012) والتخلي عن دعم جماعات معارضة للنظام السوري، في الوقت ذاته انخرطت روسيا مؤخراً - بشكل غير رسمي - في الحرب الليبية لصالح اللواء المتقاعد خليفة حفتر حليف الإمارات الرئيس. (124)

كان لتطور العلاقة بين أبوظبي وموسكو الكثير فيما يتعلق باليمن، فبمقابل الدعم الذي تقدمه الإمارات لوجود روسي جديد في منطقة الشرق الأوسط؛

(124) يمكن الاطلاع على إضافة في هذا المحور في دراسة عودة روسيا إلى اليمن لمركز أبحاث الدراسات والبحوث <https://abaadstudies.org/news-59834.html>

يرى صانع القرار الإماراتي أن بإمكان روسيا دعمها لتثبيت وجودها في اليمن، ومساعدة حلفائها المحليين بالحصول على اعتراف "شبه رسمي" دولي، والضغط لتمثيل القوى التابعة لها في أي مشاورات قادمة ترعاها الأمم المتحدة؛ مثل "المجلس الانتقالي الجنوبي" و"عائلة الرئيس اليمني السابق صالح".

ظلت روسيا تدعم طرف "علي عبدالله صالح" الحليف للإمارات في اليمن ويقيم ابنه "أحمد علي عبدالله صالح" في أبوظبي منذ 2014، حيث فرض قرار مجلس الأمن عقوباتٍ عليه، تفضل الإمارات "عائلة صالح" لاستعادة السلطة في اليمن - شمال اليمن على وجهه التحديد - بدلاً من القوى التي أفرزها الربيع العربي بعد 2011م، يعود ذلك إلى حالة الخصومة الشديدة والفوبيا التي يعاني منها صانع القرار في أبوظبي من وجود الإسلاميين المصنفين على قوائمها للإرهاب، هذا الغضب يشمل "حزب التجمع اليمني للإصلاح" الذي نفى مراراً ارتباطه بجماعة الإخوان المسلمين، في فبراير/شباط 2020 قالت الإمارات بشكل رسمي للمرة الأولى أنها كانت تحارب "إخوان اليمن"، في إشارة لحزب الإصلاح، على الرغم من أن "الإصلاح" يقاتل في جبهة واحدة مع الإمارات ضد الحوثيين، وبعكس أبوظبي، قد لا ترى موسكو مشكلةً في الحزب اليمني، طالما أنه لا يؤثر على مصالحها في المنطقة.

قدم علي عبدالله صالح - قبل مقتله على يد الحوثيين نهاية -2017 عرضاً لروسيا بوجود عسكري دائم في اليمن مقابل مساعدته ضد خصومه، كانت

الإمارات قد قدمت عرضاً مشابهاً لموسكو عندما زار ”الشيخ محمد بن زايد“ ولي عهد أبوظبي في عام 2017 موسكو والتقى ”بوتين“، وأشارت معلومات أن أبوظبي عرضت على موسكو مساحة لرسو سفنها البحرية في عدن، ما يعطي روسيا رابع ”محطة توقف“ من قناة السويس في البحر الأبيض المتوسط إلى بحر العرب- النقاط الأخرى هي الإسكندرية والعقبة والفجيرة، كما تخطط روسيا لتصبح قوةً بحرية خفيفة وسريعة داخل المياه الدافئة، ويتطلب هذا محطات للصيانة وإصلاح المخازن المهمة للعمليات البحرية الروسية لوجودها في الشرق الأوسط، ورفضت دولاً مثل جيبوتي مراراً طلباً روسياً بإقامة قاعدة عسكرية بحرية على أراضيها بسبب مخاوف من التوتر مع القواعد الأمريكية والصينية على أراضيها.

بمقابل ذلك تدعم موسكو خطة إماراتية بعملية سياسية تشمل إجراء انتخابات رئاسية في اليمن، وتسليم وزارة الدفاع إلى أحد أفراد ”عائلة صالح“، الإمارات قامت بالفعل بعقد لقاءات جمعت مسؤولين روس مع أحمد علي عبدالله صالح، خلال (2016 و 2017) من أجل الدفاع عن والده، وإيقاف العقوبات الدولية المفروضة عليهما حسب القرار الأممي الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014م، كما عقدت لقاءات مع ”أحمد علي عبدالله صالح“ بعد مقتل والده على يد الحوثيين، وتمت هذه اللقاءات في أبوظبي مكان إقامته الدائم.

بعكس الإمارات التي تعتبر وجودها في اليمن مصيرياً فإن موسكو تنتهج النهج ”الزئبقي“ بما يخدم مصالحها، لذلك عندما قدم ”علي عبدالله

صالح“ عروضه لروسيا من أجل الوصول إلى الأراضي اليمنية كانت روسيا متفائلة بإمكانية الوصول إليها؛ لكنها في نفس الوقت لم تكن تريد أن تغرق في دعم ”عائلة صالح“ و”الحوثيين“ كما فعلت في سوريا وتريد الوصول دون كلفة.

في مارس/آذار 2019 قدمت روسيا دعوة رسمية للمجلس الانتقالي الجنوبي لزيارة موسكو، في إيماءه تصالحية روسية تجاه ”المجلس الانتقالي الجنوبي“، تهدف إلى تعزيز علاقة موسكو بالإمارات، فارتباط روسيا مع ”المجلس الانتقالي الجنوبي“ يعكس الأهمية المتزايدة لدولة الإمارات كشريك، وهناك توقعات بتعاون إماراتي روسي في جنوب اليمن من خلال شركات أمنية وعسكرية روسية خاصة كما هو في ليبيا.

الصين: يُمثل موقع اليمن أهمية استراتيجية للمبادرة الصينية ”حزام واحد - طريق واحد“ أو ما يُعرف بـ”طريق الحرير“؛ حيث سيربط الطريقان - عبر تطوير وإنشاء طرق تجارية وممرات اقتصادية - أكثر من 60 دولة في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتقع اليمن في ركن شبه الجزيرة العربية، وتشرف سواحلها على واحد من أهم طرق الملاحة الدولية، وكانت قديماً واحدة من المحطات في طريق الحرير الصيني.

وتعيق الحرب العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ودخول اليمن ضمن الاستراتيجية الصينية⁽¹²⁵⁾، فتحت المبادرة الصينية شهية الإمارات - وربما

(125) الصين: الحرب منعت مشاركة اليمن في طريق الحرير، <http://www.aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=147442>

السعودية- للسيطرة على الموانئ اليمنية على البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن، وهي ضمن خطط استثمارات البلدين في الموانئ المطلة على البحر الأحمر وبحر العرب بما في ذلك ”الصومال، وجيبوتي، وارتيريا، ومصر“.

كانت الإمارات مستثمراً في ميناء عدن الاستراتيجي؛ الذي كان ثاني أكبر ميناء في العالم في ثلاثينات القرن الماضي بين (2008-2012)، بعد أن أتهمت بتعطيله بالكامل لصالح عمل ميناء ”جبل علي“، وعقب إلغاء التأجير لموانئ دبي، سعت الصين للاستثمار فيه؛ لكن الحرب أوقفت خطط الاستثمار تلك، لتعاود الإمارات عبر التحالف العربي الوصول إلى الميناء، كما أن الصين تسعى لبناء ميناء رئيس في أرخبيل سقطرى يدير مرور السفن، شبكة ”سلسلة اللؤلؤ“ من المرافق العسكرية والتجارية في المحيط الهندي بالشبكة التي تبنيتها على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط⁽¹²⁶⁾.

في نفس الوقت فإن وجود الإمارات و”إسرائيل“ في جزيرة أرخبيل سقطرى سيمكنها والولايات المتحدة الأمريكية من مراقبة حركة التجارة الصينية التي تستخدم ”المحيط الهندي“ و”بحر العرب“ و”البحر الأحمر“.

China: America's hidden target in Trump's 'historic' Israel-UAE deal? <https://www.scmp.com/week-asia/politics/article/3098838/china-americas-hidden-target-trumps-historic-israel-uae-deal> (126)

خيارات الحكومة اليمنية أمام المشروع الإماراتي:

أولاً: التعاون مع السعودية :

أعطت السعودية موقفها من أحداث أغسطس/آب 2019، بيان نشرته بداية سبتمبر/أيلول من العام نفسه، يؤكد دعمها للحكومة الشرعية، ورفض إنشاء "واقع جديد" في اليمن بالقوة المسلحة، لكن خياراتها أعقد من ذلك؛ فمن الصعب أن تجازف بخسارة التحالف في اليمن بطرد أبوظبي، على الرغم من أن تحركات الأخيرة تضر بالأمن القومي السعودي بشكل مباشر، وقد تملك خياراً بعقد "تحالف سعودي-يمني" فقط لاستمرار مواجهة الحوثيين في شمال اليمن، والمليشيا التابعة للإمارات في الجنوب، لكن ذلك قد يذهب بعيداً باتجاه توتر أكبر وأوسع في العلاقات بين الرياض وأبوظبي، قد ينعكس على تحالفاتهما في ملفات متعددة في المنطقة،

وعلاوة على أنه تهديد كبير للأمن القومي السعودي، فإن ما حدث جنوب اليمن، ظهر بشكل مباشر في طهران، حيث اعترفت إيران للمرة الأولى بالحوثيين كسلطة أمر واقع بتعيين سفير جديد لها في صنعاء، وسفير من قبل الحوثيين، وهو أمرٌ ظل مرفوضاً طوال سنوات الحرب⁽¹²⁷⁾.

(127) بعد قصف الإمارات للجيش اليمني في عدن، توافق طهران على تعيين سفير رسمي لسلطة الحوثيين في صنعاء يدعى إبراهيم الدبليمي وهي المرة الأولى منذ انقلابهم في 21 أيلول/سبتمبر 2014. كما عينت طهران سفيراً لها يدعى حسن إيلو وصل صنعاء في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بصورة غامضة.

الخيار الآخر أمام الرياض يتمثل في الماضي قُدماً مع الرؤية الإماراتية في اليمن، لكن ذلك سيكون مكلفاً للغاية على المملكة العربية السعودية، على المدى المتوسط والقريب.

ثانياً: التفاهم مع الإمارات:

تتجه الإمارات لفرض سياستها في اليمن؛ الأمر الذي يجعل المتاح في التفاهم معها ضيقاً جداً، فإما أن تقبل الحكومة اليمنية بشروط أبوظبي؛ التي تريد تمكين أذرعها من الدولة اليمنية، مع بقاء عسكري طويل الأمد، واستمرار السيطرة على الموانئ ومناطق النفط والغاز، أو تمضي في خيارها الوحيد مواجهة مؤجلة مع كل الأطراف اليمنية، وربما تصل للصدام مع السعودية.

ويبدو الخيار الأساس أمامها خيار صفري، إما فقدان كل شيء بسيطرة الحكومة اليمنية، أو أن تكسب كل شيء ببقاء وجودها ونفوذها في اليمن بعد انسحاب قواتها من البلاد، لكن ذلك يعني تحول المحافظات الجنوبية إلى بؤرة صراع مستمر، فمعظم اليمنيين يرفضون الوجود الإماراتي على أراضيهم.

ثالثاً: البحث عن تحالفات جديدة

يمكن للحكومة الشرعية الخروج من حالة الارتهان للتحالف العربي، بالبحث عن تحالفات جديدة في المنطقة؛ للحصول على تمويل وتسليح مناسب، تلتقي من خلاله الحكومة الشرعية وتلك الدول في الأهداف والمنطلقات، ويتم من خلال ذلك التالي:

• **إعلان إنهاء دور الإمارات:** حيث يمكن للرئيس إعلان أن الوجود الإماراتي في اليمن لم يعد مرغوباً فيه، وأن ما تمارسه قوة "احتلال" خارج القوانين الدولية، ويمكن أن تكون عبر رسالة إلى مجلس الأمن، باعتبار اليمن تحت الفصل السابع وقرار (2216)، بيد أن ردة الفعل الإماراتية والسعودية - اللاحقة- قد تكون غير متوقعة، فقد يُعلن انتهاء التحالف على وقع مفاوضات جديدة مع الحوثيين بشأن استهداف المملكة العربية السعودية، فالوجود الإماراتي في اليمن لم يأتِ بناء على قرار من الأمم المتحدة أو الفصل السابع، بل بطلب سعودي جاء استجابة لدعوة الرئيس الشرعي للبلاد.

• **الاعتماد على الجيش الوطني:** ستحتاج الحكومة الشرعية إلى الجيش الوطني والمقاومة الشعبية بكل ثقلها لمواجهة مشروع الإمارات في المحافظات الجنوبية، ووقف الارتهان لقرارات التحالف وموافقته، لكن ذلك سيمر بمعضلتين: التسليح والتدريب، فالحكومة لا تملك حتى مصنعاً للدخيرة - حتى لو كان بدائياً- في مناطق سيطرتها، ناهيك عن صعوبة الحصول على صواريخ حرارية ذكية تؤمنها من هجمات الطيران الإماراتي، في حال قرر التدخل كما فعل أواخر أغسطس 2019، وهو ما ستوفره من الحلفاء الجدد.

الخاتمة

يوضح العرض السابق أن العبة الإماراتية في اليمن تستند إلى عدد من المرتكزات التي تتيح لها قدراً من الهيمنة والسلوك التدخلي؛ الباحث عن مصالح في الموانئ ومناطق النفط والغاز، ويأتي في مقدمة ذلك المظلة السعودية، وميل المملكة إلى تجنب مواجهة هذا الدور، أو محاولة الحد منه، ويستند أيضاً إلى وجود عدد من القوى المحلية التي تتماهى مع الدور الإماراتي؛ وترتبط به لأسباب وعوامل عدة، وهي قوى تحمل مشاريع تتعارض مع الوحدة الوطنية أو النظام السياسي القائم أو كليهما معاً، وتتعارض مع المشروع المستقبلي للدولة اليمنية الاتحادية؛ التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني (2014)، وتبناه السلطة الشرعية، وفي مقدمتها فصائل الحراك الجنوبي المطالبة بالانفصال عن الدولة اليمنية، والاتجاه المدخلي من التيار السلفي، وأنصار الرئيس السابق "صالح".

ويتعاضد ذلك مع الاستراتيجية التي اتبعتها الإمارات للمشاركة في عملية التدخل العسكري في اليمن، وهي الاستراتيجية القائمة على المشاركة في المعارك ضد الحوثيين، وبناء القواعد العسكرية، وإنشاء المعسكرات الخاصة بالقوى المحلية التابعة لها والسيطرة على الأرض، ورفع لافتة مكافحة الإرهاب لتنفيذ أجندتها الخاصة، والتضييق على الحكومة الشرعية، ومحاصرة وجودها وتقييد أداؤها، ومحاربة القوى والتنظيمات السياسية والاجتماعية اليمنية التي لا تروق لحكام أبوظبي.

تستخدم الإمارات المظلة السعودية في إطارين مهمين، الأول: سهولة تحركها في اليمن، إذ لن يكون بمقدورها التحرك في اليمن دون وجود هذه المظلة "ضمن التحالف العربي الذي تقوده المملكة، الثاني: أن السعودية تتلقى اللوم نتيجة أفعال ترتكبها الإمارات مثل "السجون السرية" و"التعذيب" والدفع نحو الانفصال، وتزايد الأزمات الإنسانية وفشل الحكومة الشرعية في إدارة المناطق المحررة، هذا كله تتحمله السعودية باعتبارها قائدة التحالف، وتتلقى اللوم وتحصد سوء السمعة، حتى أن الكونجرس الأمريكي والبرلمان البريطاني، عند مناقشة ملف اليمن يدينان السعودية، ويدعون إلى وقف تسليحها بسبب الغارات "الخاطئة" والسجون السرية (الإماراتية)، فيما تحصل الإمارات على رضا وقبول خارجي، كونها تقوم بمكافحة الإرهاب وتواجه التنظيمات الإرهابية، تقاتل من أجل استقرار المنطقة.

وفي المقابل يُواجه الدور الإماراتي بعدد من القيود والقوى المنافسة، وفي مقدمتها امتلاك السعودية لزمam المبادرة، والقدرة على إعادة ضبط هذا الدور أو إخراجه من إطار التحالف العربي، وكل ذلك مرتبط بمدى توفر الإرادة لدى القيادة السعودية، وممانعة السلطة الشرعية وعدد من القوى التي تقف خلفها، وبدرجة أقل القوى الإقليمية المنافسة، ثم وهو الأهم حالة الانكشاف التي بات الدور الإماراتي في اليمن يعاني منها.

وعلى الرغم من الفجوات التي تعاني منها السلطة الشرعية سواء من حيث تركيبتها أو من حيث أدائها، إلا أن بيدها الكثير لإعادة التوازن مع دولة الإمارات وترشيد دورها، ويمكن أن يتأتى ذلك من العمل في مسارين

متوازنين، يتمثل الأول، في تحسين تركيبة السلطة الشرعية وتجويد أدائها، من خلال إعادة النظر في التعيين في المواقع القيادية وربطه بالحاجة والجدارة، وهو ما سيحد من ترهلها وضعفها وتهم الفساد التي كثيرا ما تلاحقها، والتركيز على تقوية حضورها والقيام بدورها، وابراز الفاعلية في التعامل مع مختلف القضايا والملفات.

ويرتبط المسار الثاني، بممارسة الضغوط على كل من المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي، فالسعودية هي الطرف الذي يمتلك القدرة على ترشيد سلوك الإمارات وسياساتها تجاه اليمن، ومن شأن توجيه الضغوط باتجاه الرياض أن يثمر في الحد من انحراف الدور الإماراتي، لاسيما إذا توازى مع ذلك الضغط على المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن الذي له الولاية القانونية في التدخل، بحكم أن اليمن لا زالت مدرجة تحت بنود الفصل السابع.

المراجع

1. سامي الجلولي، الإمارات ما قبل الكارثة أسرار وخفايا، (جنيف: ايزيميديا 2015)، ص 9.
2. كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور، مركز الجزيرة للدراسات، 08 يونيو، 2017 تاريخ الإطلاع 21 / 8 / 2018، الرابط: <http://cutt.us/SmeAW>
3. سامي الجلولي، الإمارات... مرجع سابق، ص 7.
4. كريستيان كوتس أولريخسن، مرجع سابق.
5. سامي الجلولي، الإمارات ما قبل الكارثة، مرجع سابق، ص 7.
6. اشارت صحف تركية إلى ان الامارات دعمت الانقلاب الذي جرى في تركيا منتصف 2016 بـ"ثلاثة مليار دولار، <http://cutt.us/u7wJY>
7. إغلاق قطر وتسليم مفاتيحها للسعودية والإمارات! | نون بوست <http://cutt.us/mOofL>
8. الصومال تواجه تداعيات أزمة الخليج - <http://cutt.us/SWI-swissinfo.ch> LZmHG
9. جيبوتي ترد على تهديدات الإمارات بعد الغائها امتياز الإمارات شؤون امارتية: <http://cutt.us/FPPZ1>
10. نيويورك تايمز، اتهامات التدخل في الانتخابات الأمريكية قد تنسحب على الإمارات، على موقع RT، على الرابط: <http://cutt.us/e8UOG>
11. سامي الجلولي، الإمارات... مرجع سابق، ص 7.
12. خريف مواني دبي، هل يأفل نجم الذراع الاقتصادي للإمارات قريباً؟، على الرابط: <http://cutt.us/gjhTm>

13. تُنسب "السلفية الجامية" إلى الدكتور الأنثوبي (الحبشي) محمد أمان الجامي (1349-1416 هـ)، الذي ارتحل من بلاده إلى السعودية، للتلمذ على أيدي مشايخها، والجامية تيار محلي داخل خريطة الإسلاميين في السعودية يطلق على شعبة من شعب التيار السلفي تعرف بالتشدد في كثير من مواقفها، وكذلك تعرف بالعداء لمن ينتقد الحاكم باعتباره ولي الأمر الواجب طاعته، وتبديع مخالفه حتى لو كان محارباً للتوجهات الإسلامية، بينما هي لا تتورع عن الخروج على ولي الأمر وإعلان الحرب عليه إن كان من المحسوبين على أحد التيارات الإسلامية التي لا تروق لزعماء الجامية وداعميها.
14. الصوفية الوظيفية هو مصطلح جديد يقصد به بعض من ينتمون للتيار الصوفي ويمارسون السياسة من خلال موالاة الأقوى، وبهذا أصبحت أداة سياسية وظيفية تجلت في مؤتمر مدينة غروزني الشيشانية الذي نظمته مؤسسة طابة التابعة لدولة الإمارات ويقف على رأسها الشيخ الصوفي اليميني علي الجفري المعروف بارتباطه بالأجندة الإماراتية.
15. ظهرت التسيريات من إيميل العتيبة خلال 2017 وحتى اليوم، وأكدت السفارة في واشنطن حدوث اختراق لإيميل "العتيبة"، ونشرت تلك الإيميلات على دفعات في وسائل إعلام متعددة معظمها أمريكية.
16. تسيريات العتيبة يتهمكم على المملكة العربية السعودية ويتهمها بغريبة الأطوار-العربي الجديد
<https://goo.gl/C6i95T>
17. أزمة دبي بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ، بي بي سي عربي، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، الرابط: <http://cutt.us/Iw3sx>
18. أبو ظبي تنفذ دبي بعشرة مليارات دولار، DW، تاريخ 14 ديسمبر 2009، الرابط <http://cutt.us/BvD2d>
19. مقابلة اجرتها صحيفة مأرب برس، مع حسن زيد رئيس حزب الحق، ومنشورة على موقع مأرب برس، على الرابط: <http://cutt.us/BTlka>
20. تفاصيل حقيقة فرض الإقامة الجبرية لـ"منصور هادي" في السعودية | مصر العربية نقلاً عن اسوشيتد برس | <http://cutt.us/0NhaJ>

21. اتهامات للرحلات الجوية الإيرانية بنقل أسلحة للحوثيين - الجزيرة.نت <http://cutt.us/RKnAz>
22. توحش الارهاب في اليمن(1)-الحرب الهشة على القاعدة، ملف اصدرته وحدة الاستراتيجيات - مركز أبعاد للدراسات والبحوث أكتوبر 2017، يقرأ على موقع المركز www.abaadstudies.org
23. على سبيل المثال صرح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بأن دول المنطقة ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المنطقة إذا لم تتم تسوية الانقلاب الحوثي في اليمن .. انظر التصريح على الرابط <https://marebpress.net/articles.php?id=21490>
24. من ذلك كلمة الملك سلمان بن عبدالعزيز في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، على الرابط: <http://www.alhayat.com/article/913801>
25. القصة الكاملة لهروب الرئيس هادي... <http://cutt.us/oHZUS>
26. اليمن ساحة خلاف خفية بين السعودية والامارات، على الرابط: <http://cutt.us/kBFLS>
27. الخارجية التركية: التطورات في سقطرى تهدد وحدة وسيادة اليمن- <http://CNN.cutt.us/EnQmh>
28. تقييم حالة لوحدة تحليل السياسات في مركز أبعاد للدراسات والبحوث تحت عنوان (عاصفة الحزم في عامها الرابع.. هل يريد الخليج الانتصار على إيران في اليمن أم لديه أطماع في اليمن؟) مارس 2018 www.abaadstudies.org
29. الوضع في عدن: صورة تختزل مستقبل الصراع في اليمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 أغسطس، 2017، الرابط: <http://cutt.us/7NTIY>
30. المرجع نفسه.
31. انظر فيديو المقابلة : <http://cutt.us/zxNlf>
32. انقلاب إماراتي على حلفاء السعودية في اليمن، صحيفة القدس العربي.

33. <http://www.alquds.co.uk/?p=869671>
34. الامارات وطموحات سياسية خارج الإطار السعودي، موقع Dw ، على الرابط <http://cutt.us/8Rolu>
35. تواتت حالات سقوط طائرات الإمارات في عدن منذ مارس/آذار 2016 السبب الحقيقي في اسقاط الطائرة ”ميراج“ الاماراتية في البريقة بعدن ... <http://www.yemenipress.net/archives/38499>
36. رواية لموقع تابع للحوثيين: ثلاث طائرات في يومين | الكشف عن ملابس إسقاط طائرة اباتشي إماراتية ... <http://www.almrasel.net/?p=3694>
37. هل تخلت الإمارات عن السعودية؟ -روسيا اليوم- <https://arabic.rt.com/news/827985>
38. U.S. Arms Transfer to the UAE and the War in Yemen Septemb er 2017/By William D. Hartung/Center for International Policy
39. https://www.ciponline.org/images/uploads/actions/Bill_Hartung_UAE_Arms_Report_92117.docx.pdf
40. ”مايك هندمارش“ .. جنرال الظل في الإمارات وقائد حرس رئاستها! 2017/6/4م/ ميدان-الجزيرة <https://goo.gl/bRHYx7>
41. للاطلاع أكثر، انظر: تقدير موقف نفذته وحدة تحليل السياسات في مركز أبعاد للدراسات تحت عنوان (مشاريع متصارعة في جنوب اليمن .. الانفصال والحكم الذاتي والفيدرالية) - 7 مايو 2017، على الرابط: www.abaadstudies.org
42. مصدر يماني، قادة الانتقالي يلتقون رئيس الجنوب السابق والقيادات التاريخية في الامارات، على الرابط: <http://cutt.us/zd9BR>
43. قتلى في اشتباكات عدن والامارات تتصل من دورها، الجزيرة نت، على الرابط: <http://cutt.us/Jt7P1>

44. تراجع الاشتباكات في عدن والمجلس يقدم مطالبه للشرعية، صحيفة الحياة <http://cutt.us/1hDG6>
45. المجلس الانتقالي يتهم الحكومة اليمنية باخفاء الحقائق في أحدث سقطرى، على الرابط: <http://cutt.us/PnYmF>
46. المدخلية (الجمامية) باليمن - مركز الجزيرة للدراسات <http://cutt.us/Ygkx9>
47. سلفيو الجنوب على مشارف عهد سياسي جديد، العربي الجديد، على الرابط: <http://cutt.us/3uLRk>
48. ماجد المذحجي، الحرب اليمنية: القوى السلفية تقلب الاصطفافات الجنوبية، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط: <http://cutt.us/G9k0B>
49. تحقيق وكالة اسوشيتد برس عن السجون السرية 2018 <http://cutt.us/z97q5>
50. بالامكان الاطلاع على أحد تحقيقات الوكالة عن السجون السرية 2017 <http://cutt.us/Dqe9W>
51. نيل بارتريك، رغبة الإمارات في التصدي لإيران وممارسة أقصى حد من التأثير في الشؤون الداخلية السعودية تدفع بها نحو الاستمرار في التدخل في اليمن، حيث لا تلتقي مصالحها دائما مع المصالح السعودية، على موقع كارنيجي، على الرابط: <http://cutt.us/HoS2z>
52. المرجع نفسه.
53. حسب إحصائية لوحدة الرصد في مركز أبعاد للبحوث والدراسات، وهذه إحصائية رسمية حسب إعلان وكالة الأنباء الإماراتية (وام) للفترة بين مارس/آذار 2015 وحتى يونيو/حزيران 2018، وتشير تقديرات غير رسمية إلى أعلى من هذا الرقم بكثير، وتعلن الإمارات فقط عن القتلى دون إعلان عن الجرحى. يمكن الإشارة إلى مقابلة نجل حاكم إمارة الفجيرة مع صحيفة نيويورك تايمز والتي تحدث فيها بعد انشقاقه إلى قطر أن الأرقام أعلى بكثير <http://world/middleeast//14/07/https://www.nytimes.com/2018/emirati-prince-qatar-defects.html>

54. هل استولت الإمارات على سقطرى .. أم استأجرتها؟ - مُسند للأخبار - <http://mosnad.com/news.php?id=8543>
55. حقيقة "عقد إيجار سقطرى" ... أهم أهداف وجود الإمارات في اليمن - Sputnik Arabic, https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201805101032242792
56. احتكار بالقوة... ممارسات إماراتية للسيطرة على القطاعات الحيوية في اليمن/ 13 سبتمبر 2017/ العربي الجديد/ <https://goo.gl/ycBiR5>
57. المحافظ ابن بريك يعلن عن مشروع مصفاة نفطية ونية السلطة المحلية استيراد النفط من الإمارات - يمنات - <http://yemenat.net/2017/287490/04/>
58. تصريح فهمي الباحث، رئيس جمعية الإنترنت اليمنية، العربي الجديد "احتكار القوة" مصدر سابق.
59. العربي الجديد، مصدر سابق، "احتكار القوة" ..
60. رحلات الطيران الإماراتية إلى جزيرة سقطرى تثير جدلاً إعلامياً واسعاً في اليمن/ أحمد الأغبري/ 2017/4/7 <http://www.alquds.co.uk/?p=700378>
61. الخلافات تتصاعد على إدارة حقول النفط والغاز باليمن - مأرب برس - <https://marebpress.net/nprint.php?lng=arabic&sid=130128>
62. الموقع الإلكتروني للشركة النمساوية <http://www.omv.com/portal/generic-list/display?lang=en&contentId=125573653983063>
63. إليونورا أردماني، تشابك المصالح الأمنية والاقتصادية للإمارات في اليمن، على الرابط: <http://cutt.us/aQfQC>
64. وزير الداخلية اليمني لا يستطيع دخول عدن دون إذن من هذه الدولة: <http://cutt.us/> DPkrm

65. AP Investigation: US allies, al-Qaida battle rebels in Yemen

66. <http://cutt.us/suJKs>

67. بيان صادر عن مجلس الوزراء للأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظة أرخبيل سقطرى نشر على الصفحة الشخصية لرئيس الوزراء في الفيس بوك: <https://www.facebook.com/AhmedObaidBinDaghar>

68. الحناء نبات أخضر يستخدم مسحوقه للتجميل وصبغ الأيدي والشعر ويستخدمه اليمنيون بكثرة في تجميل النساء في الأعراس

69. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 26 كانون الثاني/يناير 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن 2342 (2017)، ص 21.

70. المرجع نفسه، ص 9

71. إيونورا أردماني.. الاستثمارات الإماراتية المتنامية في البنى التحتية في قطاعي الطاقة والأمن في اليمن، تشكل بصورة مطردة القوة المحركة خلف التدخل الإماراتي لمحاربة الإرهاب، مركز كارنيجي، على الرابط: <http://carnegie-mec.org/sada/76877>

72. حاولت قوات من الحزام الأمني الموالي للإمارات السيطرة على مطار الغيضة بمحافظة المهرة، غير أن مجاميع قبلية وقوات مؤيدة للرئيس "هادي" رفضت السماح لها بذلك، يشار إلى أن مشايخ محافظة المهرة تربطهم علاقات جيدة بسلطنة عمان وكان محافظ المهرة الشيخ محمد عبد الله كدّة رفض بشدة الانضمام إلى المجلس الانتقالي الذي تدعمه الامارات.

73. اقرأ بالتفصيل دراسة جيپولتك لوحدة الاستراتيجيات في مركز أبعاد للدراسات والبحوث تحت عنوان (سقطرى تحت الاحتلال الإماراتي) مايو 2018. www.abaadstudies.org

74. أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي - سعودي؟ تقرير نشره مركز كارنيجي للشرق الأوسط في أغسطس/آب 2019، على موقعه في الإنترنت، (شوهده في 25 نوفمبر 2019)، في الرابط [.https://carnegie-mec.org/diwan/79708](https://carnegie-mec.org/diwan/79708)

75. المرجع نفسه.
76. فؤاد مسعد، "اليمن.. صراع السياسة وحروب الوكالة"، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، مايو/أيار 2020، ص76.
77. يمكن الاطلاع أكثر على التحشيد والأطراف في عدن وسقوطها بيد حلفاء أبوظبي عبر تقرير سابق لمركز أبعاد: الحرب المفتوحة في جنوب اليمن على الروابط:
78. النسخة العربية: <https://abaadstudies.org/news-59816.html>
79. النسخة بالانجليزية: <https://abaadstudies.org/news-59817.html>
80. مقابلة مع وزير النقل صالح الجبواني مع تلفزيون اليمن
81. <http://www.yemenmonitor.com/Manage/Archive/ArtMID/905/ArticleID/34318>
82. تصريح وزير الداخلية أحمد الميسري عبر شبكات التواصل: <https://www.facebook.com/watch/?v=1162043533980698>
83. الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بقصف قواتها... وأبوظبي تبرر الغارات بملاحقة {إرهابيين}
<https://aawsat.com/home/article/1878876>
84. قرار مجلس الأمن 2216 بخصوص اليمن.
85. يمكن الاطلاع على البروتوكول المخصص للنزاعات غير الدولية، الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977 <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntnce2.htm>
86. تسجيل صوتي ل "أبو مشعل الكازمي" مدير أمن أبين الموالي للحكومة بعد قصف قواته من قبل الطيران الإماراتي وحديثه أن الانتقام قَبلي.
87. صعوبات الانفصال القانوني أو الفعلي في جنوب اليمن-عبدالناصر المودع <https://aawsat.com/home/article/1871186>

88. مقابلة وزير النقل اليمني .
89. مجلس الانقاذ الوطني الجنوبي - تحت التأسيس يتكون من (لجنة اعتصامات أبناء محافظة المهرة ، واتحاد نساء الجنوب، والمجلس الأهلي لمحافظة شبوة، ومجلس أحرار المقاومة الجنوبية، والتحالف القبلي الاجتماعي أبين، واتحاد شباب الجنوب، وتجمع شباب عدن المستقل، والحركة الشبابية والطلائية).
90. تغريدة للخارجية الأمريكية على صفحتها يوم الجمعة 6 أيلول/ سبتمبر 2019
91. ” الانتقالي الجنوبي“ باليمن يعتبر اتفاق الرياض خطوة استراتيجية نحو الانفصال
92. <https://bit.ly/39dWA74>
93. لقاء مع عيدروس الزبيدي مع صحيفة عكاظ السعودية (31 أكتوبر/تشرين الأول 2019)
<https://www.okaz.com.sa/article/1753911>
94. تصريح نائب رئيس الدائرة الإعلامية بالانتقالي منصور صالح، لقناة العربية الحدث عقب ساعات من التوقيع (5نوفمبر/تشرين الثاني 2019).
95. تتلقى الرواتب من الإمارات كما تتلقى الأوامر والتوجيهات من قيادات تابعة لدولة الإمارات أمثال عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي.
96. في اجتماع لقيادات الإقليم الشرقي : باكرت يرفض إقليم حضرموت والبحسني يغادر اللقاء(فيديو)
97. <https://cratersky.net/posts/26459>
98. الأحزاب ترحب و “شباب الثورة“ يرفض و “الإنقاذ“ يعتبره شرعنة للإحتلال الأجنبي..
ردود محلية متباينة حول اتفاق الرياض /<https://almasdaronline.com/articles/173843>
99. ”آل عفرار“ يرفض حضور توقيع اتفاق الرياض بسبب تهميش سقطرى والمهرة.
100. <https://socotrapost.com/socotranews/1185>

101. "سي إن إن" تكشف: الحكومة اليمنية طالبت بضمانات إماراتية بعدم تسليح الانفصاليين ولم يحدث لها ذلك <https://yemenshabab.net/reports/51327>
102. Socotra Archipelago <https://whc.unesco.org/en/list/1263>
103. بحاح يوقع مع الإمارات اتفاقية إعادة تأهيل جزيرة سقطرى، اليقين، 29 شباط/فبراير 2016 <http://yaqeenonline.net/2016-22-27-22-31-10>
- بحاح-يوقع-مع-الإمارات-اتفاقية-إعادة-تأهيل-جزيرة-سقطرى
104. وزير السياحة يؤكد ان جزيرة سقطرى ستكون هي الواجهة السياحية لليمن http://www.sabanew.net/viewstory_1_/01/22.php?id=4021
105. حديث أحد ابناء سقطرى مع باحث مركز أبعاد للدراسات
106. خبر نشرته صحيفة الإمارات اليوم في فبراير 2016 يتحدث عن انتهاء تسجيل الملتحقين بالقوات المسلحة <https://www.emaratalyoun.com/local-1.866956-06-02-section/other/2016>
107. تصريحات سكان ومسؤول حكومي لموقع "Verdict" البريطاني
108. The UAE appears to be building a Dubai-style resort on Yemen's island of Socotra
109. <https://www.verdict.co.uk/uae-building-dubai-style-resort-on-yemens-otherworldly-island-of-socotra-officials-and-islanders-say>
110. يشار إلى أن حكومة الوفاق اليمنية كانت قد أقرت في العام 2013 إلغاء جميع عقود البيع أو التأجير لسواحل محافظة سقطرى الصادرة عن أي جهة. وأعادت الحكومة اليمنية في يناير 2017 بقرار آخر تحظر فيه بيع أراضي سقطرى <http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/14913>

111. نشر موقع محلي (اليمن نت) تقريراً حول النشاط الإماراتي في الجزيرة مدعماً بالصور في أغسطس/آب 2017 للاطلاع عليه <https://bit.ly/2PoRUEG>
112. يكشف تقرير لموقع ”يمن شباب نت“ الفرق بين الواقع والأرقام الإماراتية، نشر في مايو/أيار 2015 يمكن الاطلاع عليه: <https://yemenshabab.net/news/35255>
113. Socotra island: the Emirates hold the wild card in Yemeni conflict ديسمبر 2017 <https://www.intelligenceonline.com/grey-socotra-island-the-emirates-hold-the-wild-card-in-yemeni-conflict,108287456-art>
114. المرجع نفسه.
115. Socotra and the benefits of obscurity <https://blogs.economictimes.indiatimes.com/onmyplate/103390>
116. Russia and the UAE: Friends with Benefits
117. <http://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/russia-and-the-uae-friends-with-benefits>
118. موقع ”Verdict“ البريطاني، مرجع سابق.
119. أظهرت صور بالقمر الصناعي انسحاب الإمارات من الجزيرة رغم أنها أوشكت على الانتهاء من عمل قاعدة عسكرية، جاينز: UAE stops work on Bab al-Mandab island base <http://www.janes.com/article/78929/uae-stops-work-on-bab-al-mandab-island-base>
120. <http://www.sabanew.net/viewstory/32788>
121. الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm>
122. <https://ye.usembassy.gov/ar/statement-by-heather-nauert-situation-on-the-yemeni-island-of-socotra-ar>

123. بيان الخارجية الإماراتية يوم 7 مايو/أيار إضافة إلى تصريحات تناقلتها الصحافة الرسمية الإماراتية لـ“أنور قرقاش” وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات.

124. بيان الخارجية التركية 10 مايو/أيار 2018

125. بريطانيا تلحق بأمريكا وتركيا وتوضح موقفها من الوجود العسكري الإماراتي بسقطرى
<https://yemenshabab.net/news/35254>

126. كانت هذه الأحداث محورية ونقطة جديدة للعلاقة بين التحالف والحكومة اليمنية حيث تقاتلت القوات الحكومية والقوات الموالية للإمارات وسط المدينة الجنوبية؛ وتمكنت القوات الموالية للإمارات وتخضع لسيطرتها من محاصرة الحكومة في قصر معاشيق، وتدخلت لجنة من التحالف العربي لوقف هذا الانقسام.

127. يمكن الاطلاع على دراسة أبعاد نفوذ الإمارات في اليمن.. المرتكزات والحصاد، على الرابط:

انجليزي: <https://abaadstudies.org/pdf-22.pdf>

عربي: <https://abaadstudies.org/pdf-23.pdf>

128. مقابلة وزير النقل صالح الجبواني مع فضائية اليمن (مرجع سابق).

129. أحمد ناجي، هل من صراع إماراتي- سعودي؟ تقرير نشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط في أغسطس/آب 2019، على موقعه في الإنترنت، (شاهد في 20 مايو 2020)، في الرابط <https://carnegie-mec.org/diwan/79708>.

130. Saudi King Salman, Sheikh Mohammad and the situation in Aden <https://www.tacticalreport.com/saudi-king-salman-sheikh-mohammad-and-the-situation-in-aden>

131. UAE loosens Saudi alliance to push peacemaker image

<https://www.reuters.com/article/us-saudi-emirates-diplomacy/uae-loosens-saudi-alliance-to-push-peacemaker-image-idUSKCN1VI1WA> .132

Saudi Prince Fahd in charge of relations with Yemen tribes .133

<https://www.tacticalreport.com/saudi-prince-fahd-in-charge-of-relations-with-yemen-tribes> .134

UAE loosens Saudi alliance to push peacemaker image .135

.136 بعد قصف الامارات للجيش اليمني في عدن، توافق طهران على تعيين سفير رسمي لسلطة الحوثيين في صنعاء يدعى ابراهيم الديلمي وهي المرة الأولى منذ انقلابهم في 21 أيلول/ سبتمبر 2014. كما عينت طهران سفيرا لها يدعى حسن إيرلو وصل صنعاء في في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بصورة غامضة.

المؤلفون

د. ناصر محمد علي الطويل

مستشار مركز أبعاد للدراسات وأستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، مؤلف كتابي الحركة الإسلامية والنظام السياسي في اليمن: من التحالف إلى التنافس، والنظام السياسي في الجمهورية اليمنية، وله عدة كتب تحت الطبع منها خارطة الصراع في اليمن، واليمن في التوجهات الخارجية للمملكة العربية السعودية وفرص الانتقال نحو الديمقراطية في اليمن.



شارك في تأليف بعض الكتب إلى جانب مؤلفين آخرين مثل: كتاب الإخوان المسلمين في اليمن، توظيف السياسة الخارجية لتعزيز الموارد الاقتصادية في اليمن، مستقبل الحركات الإسلامية في ظل التطورات الراهنة لثورات الربيع العربي.

له عدة دراسات محكمة وأوراق عمل مثل: ملامح الدولة الاتحادية في مخرجات الحوار الوطني، محاولة لاستكشاف نقاط القوة والضعف، الثورة اليمنية المسار والآفاق، المحددات السياسية للعلاقات اليمنية الخليجية، الخاص والمشارك بين الثورة اليمنية والثورات العربية، تحولات الحركة الإسلامية في اليمن، تأثير الأبعاد المنهجية على الحصيلة العلمية والمجتمعية للدراسات المستقبلية العربية، دوافع ومستقبل التنافس الإقليمي على محافظة المهرة اليمنية.

عدنان هاشم

مدير الأبحاث في مركز أبعاد للدراسات والبحوث، باحث متخصص في الشأن الخليجي والسياسة الإيرانية، نشر العديد من الأبحاث والدراسات في دوريات يمنية ودولية، شارك في معظم دراسات وأبحاث المركز منذ التحاقه في يناير 2017م، وكان الباحث الرئيسي لبعض ملفات المركز بالذات ملفات توحش الإرهاب الثلاثة: (القاعدة - الحوثيون - تنظيم الدولة).



عبد السلام محمد

مؤسس ورئيس مركز ابعاد للدراسات والبحوث، يعمل مستشارا في وزارة الإعلام اليمنية، وعمل خلال عام 2015 مستشارا مع مجلس التعاون الخليجي.

أشرف وشارك في كل دراسات وأبحاث وملفات وإصدارات المركز منذ تدشين العمل في يناير 2011م.

شارك في عدة أبحاث دولية، مثل: كتاب القاعدة في اليمن، فصل (القاعدة والنظام) الصادر عن مركز المسبار في الإمارات العربية المتحدة 2010، وشارك في كتاب (إيران والعالم العربي بعد الاتفاق النووي) ضمن مشروع إيران، في مركز بيلفر للعلوم والشؤون



الدولية، كلية هارفارد كينيدي 2015، وشارك كباحث في كتاب (حركة الإخوان المسلمين في الشتاء العربي) ضمن برنامج الأمن الدولي - مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، كلية هارفارد كينيدي 2017.

له العديد من الدراسات، مثل دراسة عن انتقال تنظيم القاعدة من أفغانستان إلى اليمن في مجلة فورين بولسي، وشارك كباحث في مشروع قطر في مناطق الصراع 2012، وله دراسة عن الدبلوماسية اليمنية - منافذ القوة مجلة السياسات الدولية التابع لمركز الأهرام 2013.

شارك وقدم أوراق عمل في فعاليات لمركز الجزيرة للدراسات والمركز العربي للأبحاث، ومركز كارنيجي، ومركز بروكجز الدوحة، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، مركز الجامعة الأمريكية في لبنان، ومؤسسة كونراد أديناور الألمانية، ومؤتمر مركز توكل كرمان للسلام العالمي، وجامعة اسطنبول آيدن (IAU)، والجامعة الأمريكية في لبنان، ومركزي الملك فيصل والملك عبد العزيز، وهيئات تابعة للأمم المتحدة.

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية

تعتبر المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية مؤسسة عربية، علمية، غير ربحية، تمارس مهامها وأنشطتها من مدينة اسطنبول التي تعد موقعها الرسمي. وتعمل على تحقيق أهدافها عبر وسائل البحث العلمي والدراسات الأكاديمية المختلفة.

الرؤية

المساهمة في نشر المعرفة وتبادل المعلومات مع الأفراد والجهات ذات العلاقة في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الرسالة

تمثل المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية جسر تعبر من خلاله الكثير من صنوف المعرفة والتعارف والتفاهم بين العرب والعالم عبر الدراسات البحثية والأكاديمية، وصولاً لبلورة فئات وتفاعلات علمية ومعرفية مشتركة بما يسهم في تطوير البنية السياسية والعلمية الديمقراطية والتنمية الشاملة المستدامة.

قيمنا

1. تعزيز قيم الديمقراطية التشاركية.
2. دعم إرادة الشعوب في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.
3. الانفتاح على الآخر والاستفادة من التجارب الانسانية.
4. المساهمة في تحقيق الشراكة بين المراكز البحثية ومؤسسات صنع القرار.



المؤسسة العربية
للدراستات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ



www.asamcenter.com
info@asamcenter.com
asamerkezi@gmail.com

